* انعكاس ما حصل في مصر * فلنعُد إلى منهج التربية والتزكية * لاميّة القدس

العدد (١٤٠) ذو القعدة ١٤٣٤هـ = سبتمبر ٢٠١٣م

الحوار الوطني
بين خيار العقلاء وخيار المفسدين

تيشوب®

انطلق مع

تازا

بسم الله الرحمن الرحيم

المنتدى

مجلة شهرية جامعة

تأسست في ذي الحجة ١٤١١هـ الموافق يوليو ١٩٩١م

صاحب الامتياز

سعادة الأستاذ

عمر عبده قائد

المشرف العام ،رئيس التحرير

الخضر عبدالملك الشيباني

alkhdhr@yahoo.com

نائب رئيس التحرير

حسن عبدالله الحاشدي

abuethaar2@yahoo.com

مدير التحرير

منير الغليسي

المدير الفني

إبراهيم الدالي

التسويق والإعلان

مسعود البرتاني

٠٠٩٦٧٧٣٦٣٥٥٥٠٥

إبراهيم الشيباني

٠٠٩٦٧٧٣٦٠٠٠٧١٧

الجمهورية اليمنية ، صنعاء - شارع الحرية

مقابل جولة معهد الميثاق ، باتجاه جامعة صنعاء (الجديدة)

هاتف :٩٦٧١٢٥٣٤٦١ +

فاكس :٩٦٧١٢٥٣٤٦٠ +

ص . ب : ١٤٤٢٠ بريد حي معين

E-mail:almontdaye@yahoo.com

المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات يتفق بشأنها مع قسم التسويق

المشاركات :

ترحب (المنتدى) بجميع المشاركات في مختلف المجالات مع مراعاة التزام الهوية الإسلامية واللغة العربية والتركيز في الفكرة وحُسن الصياغة .

السعر = ٣٠٠ ريال

* الاشتراك (١٢عدداً) :

* في الداخل :

- للأفراد = ١٠,٠٠٠ ريال .

- للمؤسسات الخيرية والدعوية = ٥٠,٠٠٠ ريال .

* في الخارج : يتم التواصل مع الإدارة .

- للشركات والسفارات = ٥٠٠دولار .

العدد (١٤٠)

ذو القعدة ١٤٣٤هـ = سبتمبر ٢٠١٣م

في هذا العدد

بيان هيئة علماء اليمن حول المخاطر المهددة لدين الدولة 8

حصاد الإعلام الفضائي العربي خلال شهر رمضان ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م 13

نظرة شرعية في الأحداث الراهنة 16

مؤتمر الحوار الوطني الشامل رؤية استطلاعية 24

كلمة

المنتدى

كيف نقود الحوار إلى الخاتمة الحسنة - بإذن الله؟

الشيخ/الخضر عبدالملك الشيباني*

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وحجة على الخلق أجمعين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. . أما بعد :

يقترب الحوار الوطني الشامل في بلادنا الحبيبة ، يمن الإيمان والحكمة ، من الرسُوّ على الساحل بعد رحلة تقاذفتها الأمواج ، وواجهتها جبال الجليد الضخمة .

إن مراجعة عاجلة لتقارير اللجان والفرق الرئيسة المشكّلة لمعالجة القضايا الرئيسة ، ومراجعة إرشيف الأحداث الذي مر به الحوار في جلساته المختلفة ، وفي مختلف المواقع التي انعقد بها توضح بكل جلاء أن هناك جهداً كبيراً قد بذل ، وأن هناك طاقات كبيرة قد وُظّفت ، وأن هناك عقولاً وطنية محبة لوطنها قد استنفرت كل قواها لتقديم الرؤى والمقترحات التي تساهم في التقدم نحو الأمام ، ولعل هذا الصنف هو الغالب بحمد الله حسب ما سمعنا من التقارير والتصريحات .

إلا أننا في الوقت نفسه لا نتجاهل أن هناك صِنفاً آخر قد استنفر أعوانه وطاقاته العقلية والمادية والفكرية لإعاقة هذا المسار الإيجابي للحوار ، محاولاً وضع الصخور الصلبة والشراك المدبرة بخبث ومكر لإعادة الحوار إلى مربع البداية ، محاولاً من خلال ذلك التحكم بالمخرجات والنتائج لتصب في مصالحه الذاتية وخدمة مشاريعه الصغيرة ، وهنا لابد من الإشادة بأن حرص العقلاء

من القادة السياسيين وغيرهم من المشاركين في الحوار ، أو من يتابعون هذا الحوار ولم يشاركوا فيه من العلماء وزعماء القبائل وغيرهم من أهل الرأي والفكر -جعلهم ينتهجون سياسة ضبط النفس ، ومحاولة الصبر على عدد من التصريحات والمواقف السلبية التي مارسها بعض المأزومين أو المتاجرين بقضايا البلاد ، والسكوت عنهم لحين انتهاء المشروع الوطني وظهور نتائجه للجميع ، ولا يعني ذلك عدم تقديم الرأي والمقترح لأصحاب الشأن أولاً بأول .

إن إدراك الجميع لأهمية هذا الحوار لمستقبل هذه البلاد يجعلهم حريصين على عدم الالتفات لعدد كبير من التفاصيل الصغيرة التي تحدث في ثنايا الطريق ، وهذا هو ديدن العقلاء في كل زمان ومكان .

لكننا في هذا المقام ، ونحن على مشارف أيام معدودة من انتهاء الحوار الوطني ، نؤكد أن نجاح الحوار الوطني ليس بالحصول على وثائق موقعة من قبل الأطراف ، تُحفظ في الإرشيف للتوثيق التاريخي، حتى يقال كان هناك حوار وطني في اليمن وهذه توصياته .

إن المنتظر من هذا الحوار أن يؤسس لعقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم ، وبين أفراد الشعب بعضهم ببعض وبين جميع المؤسسات والقطاعات المختلفة للشعب اليمني ، وفي هذا الاتجاه لابد من التذكير هنا ببعض ما طرحناه قبيل الإعلان عن بدء الحوار من ضرورة توفير عوامل النجاح البشرية والمادية ، وبما أن الكادر البشري قد تم اختياره ، والميزانيات قد رُصدت بمليارات الريالات ؛ فإن الحديث هنا لن يكون عن معايير هذه الجوانب ومواصفاتها ، فهذا أمر قد مضى ، لكن الكلام هنا يتركز على إجابة السؤال التالي :

* رئيس التحرير .

كيف نقود الحوار الوطني إلى الخاتمة الحسنة؟

وهذا سؤال هام وحساس ، خاصة في ظل التجاذبات والمؤثرات التي تحيط بمشروع الحوار من أصحاب القوى والنفوذ داخليا وخارجياً .

إننا هنا في مقام النصيحة والتشجيع والمساندة ، وشد أزر المخلصين والمريدين الخير لهذه البلاد وشعبها ، ولذلك أقول :

هناك العديد من المسارات التي لابد من السير فيها لإنجاح هذا الحوار ، ومن أبرزها ما يلي :

أولاً : استمرار التواصي بالحق والصبر عليه ، وإخلاص النية ، والتوكل على الله ، فهذا هو المفتاح لكل خير وخلاص في الدنيا والآخرة .

إن النية الصالحة في مثل هذه الأحوال ليست فرض كفاية ، بل هي فرض عين على كل من تصدى لهذه المهمة الجسيمة ، والتي تتعلق بها حياة الناس وأرواحهم وحقوقهم ، ولنذكر كل مشارك في هذا الحوار أن خيانته لشعبه هي خيانة لله ورسوله ، لن ينجو من عاقبتها عاجلا في الدنيا أو آجلاً في الآخرة ، قال الله تعالى :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال :٢٧) .

ثانياً : الإسراع بتنفيذ خطوات ملموسة ومشاهدة على الأرض من قبل الحكومة والدولة ، والإعلان عنها بكل جرأة وفخر هو عنوان مبشر وحقيقي لنجاح الحوار .

إن نجاح الحوار الوطني في اليمن لن يتم عبر مؤتمر صحفي تشارك فيه رئاسة المؤتمر . وتعلن فيه عن القرارات التي توصل إليها ، فهذا جانب إعلامي وشكلي فقط .

إن النجاح الحقيقي هو استدراك مافات من الوقت والزمن ، وإصدار قرارات عملية في مختلف الوزارات وبشكل مدروس ، تراعي فيها جدية التطبيق وجودة التنفيذ من قبل جميع المعنيين ، وإذا شعر الناس بالنظام والقانون يسيطر ويسود -وبكل عدل وسلاسة- فسيعلنون هم النتيجة ، ويقولون: نجح الحوار الوطني في بلادنا ، وشكرا لمن كان سببا في ذلك .

أما إذا تم الاستمرار في التصريحات الإعلامية والمقابلات والتقارير الصحفية والحفلات دون أمر ملموس في حياة الناس ، فمعنى ذلك أن الشعب سيخرج ليعلن فشل الحوار الوطني ،

ينبغي رفع الصوت عاليا من كل المشاركين في الحوار ليتم التوافق على مافيه مصلحة البلاد والعباد حقاً وصدقاً ، ويسعى في ذلك قدر الممكن حتى نختصر الطريق على أنفسنا وأجيالنا .

وسيحمّل المشاركين فيه والساكتين عن أخطائه عواقب ذلك !

ثالثاً : من أهم العوامل التي أشعرت الناس بالتغيير نحو الأفضل ، و التقدم نحو الأمام: الإعلان وبكل شجاعة وجرأة عن محاربة الفاسدين والمجرمين في جميع المواقع وكشفهم ومحاسبتهم وإحالتهم للقضاء العادل .

إننا ندرك أن تحول اليمن إلى بلد للمؤسسات سيحتاج الكثير من الوقت ، لكن قمع هؤلاء المجرمين من الاستمرار في نهب ثروات الدولة، واستخدام سلطة الدولة لخدمة أشخاص أو جماعات وأحزاب ؛ مؤشر بارز للسير نحو الحل الحقيقي . ويستطيع المواطن البسيط أن يصبر بعض الوقت حتى توفر له بعض الخدمات إذا شاهد الفاسدين والمجرمين يقادون إلى العدالة، لأنه يدرك أن الفجر قادم بلاشك ، أما إذا استمر هؤلاء في مواقعهم وتسلطهم فحينئذ سيكون لسان حاله :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه

إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

رابعاً : التوافق الوطني بين القوى والمكونات السياسية والشعبية هو جزء رئيس في وصولنا إلى النجاح ، لكن لا يجوز بحال أن يكون هذا التوافق على حساب المصلحة العامة للبلاد وللشعب ولصالح فصيل سياسي أو جماعة مذهبية أو حزب صاحب نفوذ .

إن مقتضى العدل والنصيحة ومسؤولية أداء الأمانة تقتضي أن نفرق بين مصالح الأشخاص والجهات والأحزاب والمصلحة العامة للبلاد كلها .

ولذلك ينبغي رفع الصوت عاليا من كل المشاركين في الحوار ليتم التوافق على مافيه مصلحة البلاد والعباد حقاً وصدقاً ، ويسعى في ذلك قدر الممكن حتى نختصر الطريق على أنفسنا وأجيالنا .

خامساً : إن أي حوار وطني لا تحمل نتائجه ومقرراته العملية مشروع الاستقلال الحقيقي عن الهيمنة الخارجية للعدو الجاثم فوق الصدور لن يكون بحال مشروعاً وطنيا بحق ، وسيظل الوطن فريسة سهلة يعود إليها العدو كلما تعافت الأمة من آلامها وجراحها ليصيبها بالطعنات والضربات .

فعلى المعنيين أن يدركوا أن وصولهم إلى اتفاق على مصالحهم السياسية و تقاسمهم للكعكة كما يُقال لن ينهي القضية مالم يكن هناك اتفاق على إخراج الأعداء والمتدخلين غير الناصحين من الأشقاء والأصدقاء ، وحتى لو تم ذلك لو بشكل متدرج ، وهذا والله محور ارتكاز في مشروع بناء الدولة الحقيقية ذات السيادة .

سادساً : رسائل قصيرة لأصحاب الشأن :

١ – إلى رئيس الجمهورية : لقد سخرك الله لقيادة هذه المرحلة ، فكن على قدر المسؤولية، واعلم أن ممن يظلهم الله في ظله : إمام عادل ؛ فكيف بمن كان سبباً في حقن دماء المسلمين وإنقاذهم من الفرقة والهلاك ؟!

٢ – إلى الرئيس السابق : لقد أعطاك الله فرصة من العمر ، فكن حصيفاً ذكيا كما عُرف عنك ، واستخدم مابقي من العمر في رد الحقوق والمظالم إلى أصحابها ، واستعد لمقابلة ربك ، فهذا ديدن العقلاء ، والعاقل من اتعظ بغيره لا بنفسه .

٣ – إلى الأحزاب السياسية اليمنية : إياكم أن تعتقدوا أن الشعب اليمني على حاله قبل مجيء الثورة اليمنية ، ولذلك لابد أن تقدموا للقيادة من هو قادر على الاستمرار والعطاء ، ولا تستبدّوا في مؤسساتكم وأحزابكم ؛ فيسلّط الله عليكم من يستبد بكم من الداخل والخارج .

٤ – إلى القوى الإقليمية والدولية : مهما كان هذا الشعب من الفقر والجهل والمرض فهو شعب حر كريم ، فكفوا عنه مشاريعكم المشبوهة ، فقد أصبحت الحقائق تتناقل لحظة بلحظة ، ولا يفيد معها أجهزة مخابرات أو أمن قومي أو سياسي ، ولذلك فإن المفتاح الحقيقي للحفاظ على مصالحكم في اليمن والمنطقة تبدأ من احترام حرية الناس في اختيار نظام بلادهم وحكامهم ، و كونوا واثقين أن استمرار التدخل والهيمنة المباشرة وغير المباشرة سيعود عليكم بالعاقبة الوخيمة في بلادكم وعلى مصالحكم .

نسأل المولى عزوجل أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً ، وأن يأخذ بنواصينا إلى ما يحبه ويرضاه ، وصلى الله وسلم على آله وصحبه أجمعين .

مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات

Al-kalema Attaiba Center for Searches & Studies

معاً لنشر الكلمة الطيبة وتحقيق معناها

مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات - اليمن - صنعاء -شارع الحرية- مقابل جولة معهد الميثاق

هاتف ٠٠٩٦٧ / ٠١ / ٢٥٣٤٦١ فاكس ٠٠٩٦٧ / ٠١ / ٢٥٣٤٦٠ ص . ب : ١٤٤٨٠ بريد حي معين

رقم حساب المركز : بنك التضامن الإسلامي الدولي ، المركز الرئيس، صنعاء ، شارع الزبيري (١٢٣٤٥)

البريد الإلكتروني E-mail:alkalemac@yahoo.com

بيان هيئة علماء اليمن حول المخاطر المهددة لدين الدولة والشريعة الإسلامية

نص البيان :

الحمد لله الذي خلق الخلق وحده وجعل التشريع له وحده فقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤) ونشكره سبحانه الذي أنعم علينا بالقرآن العظيم فقال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠) ، فأنقذ الله به البشرية من الظلم والاستبداد والاستعباد ، وأمر بالحكم بما أنزل فقال سبحانه: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ . أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾(المائدة: ٤٩، ٥٠) ، والصلاة والسلام على رسوله القائل: (وَمَا لَمْ تَحْكُمْ أَئِمَّتُهُمْ بينهم بِكِتَابِ اللهِ إِلَّا جَعَلَ اللهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ) وبعد:

فقد تابعت هيئة علماء اليمن سير مؤتمر الحوار الوطني ، ووقفت تجاه ما صدر عن فريق بناء الدولة في الحوار بتصويته بنسبة ٨٤٪ ضد المادة التي تنص على أن «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات» كما تم إسقاط النص الدستوري الصريح الذي يقرر أن الإسلام دين الدولة. رغم أن الدستور النافذ(الحالي) قد صُدِّر في بابه الأول بمواد واضحة جليّة ، وهي كما يلي:

مادة (١): الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية .

مادة (٢): الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية .

مادة (٣): الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات .

وللأسف فقد فاجأنا فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني بالتصويت بنسبة ٧٩٪ من أعضائه على تغيير المادة الأولى والثانية في الدستور النافذ فجاء بمادة بديلة تنص على ما يلي: «اليمن دولة مستقلة ذات سيادة.الإسلام دينها ، والعربية لغتها ، والجمهورية نظامها ، وهي دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وسيادة القانون».

وهذه المادة المقترحة تلغي المادتين الدستوريتين في الباب الأول من الدستور النافذ التي كانت تؤكد انتماء اليمن للأمتين العربية والإسلامية وتؤكد أن اليمن وحدة لا تتجزأ ، وأنه لا يجوز التنازل عن أي جزء منها ، وأن الشعب اليمني جزء من الأمتين العربية والإسلامية ، وقد حذف فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني هذه النصوص الدستورية (المقررة في الدستور الشرعي النافذ في البلاد الذي يريدون تغييره) وهذا العمل يعرض اليمن لعزل دولته عن الدول العربية والإسلامية ، وعزل شعبه عن الشعوب العربية والإسلامية ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية) كما يفتح مقترح فريق بناء الدولة الباب لمن يريد أن يتنازل عن أي جزء من الأراضي اليمنية دون أن يُجرّم أو يحاسب.

وقياماً من هيئة علماء اليمن بواجب البيان والنصح لله ورسوله ولكتابه وللأئمة للمسلمين وعامتهم ، وخوفاً من الكتمان الذي توعد الله به العلماء فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(البقرة: ١٥٩، ١٦٠).

فإن هيئة علماء اليمن تذكر بأنها قد دعت في بيانات وتصريحات سابقة إلى وجوب أن تكون الشريعة الإسلامية مرجعية للحوار الوطني؛ التزاماً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾(النساء: ٥٩) ، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ﴾ (الشورى: ١٠) ، وذلك لضمان عدم مخالفة مخرجاته للشريعة الإسلامية.

إلا أن شيئاً من ذلك لم يُنص عليه في نظام وأدبيات الحوار الوطني ، وهو الأمر الذي أدى إلى الوقوع في مخالفات للشريعة الإسلامية من بعض مكونات الحوار الوطني ، وفرقه المتعددة تناقض أصل الشريعة الإسلامية وأحكامها.

وكما أكد العلماء مراراً على أهمية التمثيل العادل الذي يعكس واقع وحقيقة الشعب اليمني بمكوناته الفاعلة والمؤثرة ، كل ذلك كان حرصاً من العلماء على ضرورة إنجاح التحاور بين أبناء اليمن عندما يكون ذلك التحاور تحت سقف الشريعة الإسلامية ، وعلى أن يُمثّل فيه أبناء اليمن بصورة حقيقية معبّرة عن الشعب دون إقصاء لقواه الفاعلة والمؤثرة.

وتجاه هذا كله فإن الهيئة تبيّن الآتي:

١- أنه لا مشروعية لأي دستور أو قانون أو قرار يخالف الشريعة الإسلامية أو ينتقص منها ، وسيقف الشعب اليمني بكل فئاته تجاه أي مخالفة لذلك.

٢- أن الشريعة الإسلامية وحاكميتها المطلقة لكل شؤون الحياة قضية قطعية لا يصح إيمان المسلم إلا بها ، والتأكيد على أن تحكيمها والقبول بها شرط لصحة إسلامه ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤) ، ولا يُقبل من مسلم منازعة الله في حكمه ، وأن يُجعل له نداً وشريكاً في تشريعه ، وذلك بأن يُنص على أن شرعه ودينه مصدر رئيس وليس مصدراً وحيداً لجميع التشريعات ، قال تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٢٦) ، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٨٥).

وقد فوجئ كذلك علماء اليمن بالمخرجات الأولية لفريق بناء الدولة ، وما تمخض عنه من منازعة خطيرة لسيادة الشريعة الإسلامية ودين الدولة ، وهي أمور لم يكن يخطر على البال أن تكون محلاً للجدال والنزاع في مجتمع الإيمان والحكمة ، وأن يرفض ٨٤٪ من فريق بناء الدولة في الحوار الوطني أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ، مما ينذر بشر مستطير يلغي تفرد حاكمية الشريعة في كل شؤون الحياة في بلادنا ، وكما هو معلوم من الدين بالضرورة أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، وتستوعب مستجدات الحياة وتطوراتها ، ولم تضق يوماً بأي جديد في مصلحة العباد والبلاد.

وإن القوانين والتشريعات الوضعية التي تعارض الشريعة الإسلامية أحكام جاهلية طاغوتية لا يجوز لأي مسلم الحكم بها ، أو قبول التحاكم إليها لما في ذلك من مشاقة لله ولرسوله ومناقضة للإيمان لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾(النساء: ٦٠) ، والطاغوت هنا هو كل حكم يخالف حكم الله.

٣- تؤكد الهيئة أن التكفير حكم شرعي له ضوابطه وشروطه المنصوص عليها في الكتاب والسنة ، ولا يجوز إطلاقه على أي مسلم بدون موجب شرعي ، كما أن ممارسة الكفر والدعوة إليه والترغيب فيه ، وفتح أبواب الردة عن الإسلام وتزيينها تحت أي مسمى أو شعار ، أو إلزام الشعب بمواد دستورية أو قانونية تناقض الإسلام عقيدة وشرعية تعتبر جريمة وردة عن الإسلام.

٤- تدعو الهيئة أعضاء الحوار الوطني وجميع أبناء الشعب اليمني إلى رفض مثل هذه المواد التي تتعارض مع ديننا الإسلامي القويم ، وتدعو الهيئة فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار ومن يمثلونهم من القوى السياسية إلى سحب هذه الرؤى المخالفة للشريعة الإسلامية ، والالتزام بتقرير أن «الإسلام دين الدولة» والتأكيد على وجوب أن تكون «الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات» كما هو مقرر في الدستور النافذ ، والتأكيد على أن كل تشريع يخالفها فهو باطل ، وجعل هذه المادة مادة ثابتة(جامدة) حاكمة غير قابلة للإلغاء أو التعديل أو التعليق.

٥- تشيد الهيئة بموقف القوى والجهات والشخصيات التي تمسكت بالمادة التي نصت على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات والمادة الصريحة التي تنص على أن «الإسلام دين الدولة».

٦- تؤكد الهيئة على رفض أي هيمنة أو وصاية أجنبية تقصي الإسلام وتهدد ثوابت الشعب اليمني.

٧- ترفض هيئة علماء اليمن ما ورد في تقرير فريق الحقوق والحريات ورؤى بعض الأحزاب من فقرات تفتح باب الردة والخروج من الإسلام ، وتُؤمّن عمل المنظمات التنصيرية في بلادنا بقوة الدستور تحت مسمى (حرية الدين والمعتقد) ، كما تساوي بين المسلم والكافر تحت مسمى (المواطنة المتساوية وألا تمييز على أساس الدين أو المعتقد) والله تعالى يقول: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (القلم: ٣٥، ٣٦) ، وفي الشريعة الإسلامية أحكام خاصة بالمسلمين وأحكام خاصة بغير المسلمين من الذميين والمعاهدين والحربيين ، وكل تلك الأحكام دين يسأل الله عباده عنه وعن العمل به.

وختاماً تؤكد هيئة علماء اليمن على أنها في حالة انعقاد دائم لمتابعة كل المستجدات الجارية ، وتهيب بجميع أبناء الشعب اليمني للقيام بواجبهم في الدفاع عن دينهم وشريعتهم بالطرق المشروعة ، والاستجابة لنداء العلماء المطالب بذلك.

سائلين الله تعالى أن يهدينا للتي هي أقوم، وأن يجنب بلادنا ومجتمعنا اليمني مفاسد وويلات الإعراض عن هدى الله وشريعته سبحانه.

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صادر عن اجتماع هيئة علماء اليمن المنعقد بتاريخ ١٣رمضان ١٤٣٤هـ

هيئة علماء اليمن تستنكر
حادثة تفجير حافلة القوات الجوية

يمن برس - صنعاء

نص البيان:

الحمد لله القائل:﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء:٩٣) ، والصلاة والسلام على رسول الله القائل : «لزوال الدنيا جميعاً أهون على الله تبارك وتعالى من دم امرئ مسلم يسفك بغير حق، أو قال: يقتل بغير حق» أخرجه البزار ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن حق الحياة من أعلى درجات الحقوق الشخصية للإنسان في الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ولقد فوجئت هيئة علماء اليمن كما فوجئ الشعب اليمني بحوادث إجرامية وظواهر دخيلة على الشعب اليمني يرفضها الإسلام ويأباها تستبيح الأرواح البريئة والنفوس المعصومة في أوساط المدنيين والعسكريين ، والتي من آخرها تفجير حافلة للقوات الجوية في العاصمة صنعاء الذي استهدف عدد من الضباط والأفراد بالإضافة إلى ما يجري من انتهاك لسيادة البلاد وقتل واستباحة لدماء أبناء الشعب اليمني خارج القضاء بطائرات بدون طيار وتجاه هذا كله فإن هيئة علماء اليمن تدين وتستنكر ذلك، وتؤكد على الآتي:

١- وجوب تعظيم حرمة الدماء المعصومة والأرواح البريئة للمدنيين والعسكريين، قال صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلاَّ مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مُؤْمِنٌ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» رواه أبو داود، وصححه الألباني ، وقال صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «وَلَو أَنَّ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ اشْتَرَكُوْا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ؛ لأَدْخَلَهُمُ اللهُ النَّارَ» رواه البيهقي .

٢- حرمة القتل خارج القضاء الشرعي وبدون محاكمة شرعية عادلة .

٣- وجوب قيام الدولة بمسؤوليتها في ضمان حماية وصيانة الدماء المعصومة لكل أبناء الشعب اليمني ، وإقامة شرع الله تعالى في معاقبة كل من يعتدي على النفوس البريئة بالقصاص الشرعي ، قال صلى الله عليه وآله صحبه وسلم: «ما من أمير يلي أمور المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة» أخرجه مسلم ، وقال صلى الله عليه وآله صحبه وسلم : «ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة» رواه البخاري .

٤- تهيب الهيئة بكل العلماء والخطباء والمشايخ والسياسيين والإعلاميين والمدرسيين بالقيام بواجبهم في التحذير من هذه المنكرات والظواهر الدخيلة على ديننا وقيم شعبنا اليمني المسلم ، والتي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار وإثارة القلاقل والفتن، قال صلى الله عليه وسلم : «أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ إِذَا رَآهُ أَوْ شَهِدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُقَرِّبُ مِنْ أَجَلٍ وَلَا يُبَاعِدُ مِنْ رِزْقٍ، أَنْ يُقَوَّلَ بِحَقٍّ أَوْ يُذَكَّرَ بِعَظِيمٍ» رواه أحمد.

نسأل الله تعالى أن يحفظ علينا ديننا وبلادنا ، وأن يحقن دماء المسلمين أجمعين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صادر عن هيئة علماء اليمن

صنعاء ، الثلاثاء ٢٠ شوال ١٤٣٤هـ

بيان موقف هيئة علماء اليمن حول الضربة العسكرية الأمريكية المحتملة ضد النظام السوري

نص البيان :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن هيئة علماء اليمن تتابع بشكل مستمر مجريات الأحداث وتطوراتها في سوريا ، وما يجري من مجازر وجرائم بشعة، وإبادة جماعية يتعرض لها الشعب السوري على يد النظام الظالم المستبد ، وتابعت ما جرى من استخدام للأسلحة الكيماوية التي راح ضحيتها أكثر من ألف وثلاثمائة من الأبرياء من الرجال و النساء والأطفال من أبناء الشعب السوري في مجزرة بشعة وجريمة شنعاء يندى لها جبين الإنسانية في ظل عجز وفشل الدول العربية والإسلامية والمنظمات التابعة لها في إيقاف حمام الدماء في سوريا ، كما وقفت الهيئة أمام إعلان الحكومة الأمريكية ومن تحالف معها على توجيه ضربة عسكرية لقوات النظام السوري ،

وعليه ، فإن هيئة علماء اليمن تؤكد على الآتي:

١- استنكار وإدانة الجرائم والمجازر البشعة المستمرة منذ أكثر من عامين ، والتي ترتكبها قوات النظام السوري ومليشياته بحق الشعب السوري .

٢- إدانة استمرار الدعم من بعض الدول والأحزاب للنظام السوري وجرائمه الوحشية .

٣- تعبر الهيئة عن قلقها العميق من إقرار مبدأ التدخل العسكري من الدول الأجنبية في البلاد العربية والإسلامية ، الذي سوف يمس مقومات بلداننا العربية والإسلامية لصالح حسابات أجنبية .

٤- تدعو الهيئة كل علماء الأمة الغيورين وكل الاتحادات والروابط العلمية التي تمثل علماء الأمة الصادقين ، وفي مقدمتهم الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، ورابطة علماء المسلمين؛ لعقد لقاء تشاوري لدراسة أوضاع الأمة والقيام بواجبهم في إعداد البرامج الكفيلة بمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه شعوب الأمة الإسلامية ودولها ، ويُمكنها من توحيد صفها ولم شملها.

نسأل الله تعالى أن ينصر الإسلام والمسلمين، وأن يجمع كلمتهم على الحق والدين .

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

صادر عن هيئة علماء اليمن

صنعاء ـ ٢٧ شوال ١٤٣٤هـ

العقل الجماعي ..
(نظام الشورى في مؤسسات الدعوة)
(١-٢)

آدم الجماعي

التنظير السياسي للشورى قد استنفد وسعه في إطار الحكم والخلافة، لكنا اليوم ما زلنا نفتقر ، كثيراً في ثقافتنا الدعوية على مستوى الحركة التعليمية والمؤسسية ، إلى التنظير للشورى الدعوية، فضلاً عن تفعيل مجالسها الشورية الخاصة. ولم نلمس جهداً ثقافياً أضيف إلى البحوث الدعوية ليثري ثقافة الشورى في مجال الدعوة إلى الله. وكأننا مقتنعون بأن الشورى مسؤولية الخلفاء والحكام، وأعضاء مجالس النواب اليوم!!. ونمرر هذه القناعة في خطبنا ودروسنا والمؤلفات بطريقة تلقائية دون أن نشعر!. والواقع أن دائرة الشورى تشمل كل جوانب الحياة الفردية والجماعية.. سيما أن مصلحة الدعوة إلى الله تقتضي ذلك بقياس الأولى. ومن هنا كان لا بد أن نقرأ الشورى وتطبيقاتها في المؤسسات الدعوية على المستويات العليا والوسطى.. وبحدودها المتاحة.

المدلول اللغوي للشورى:

الشورى مأخوذة من ثلاثة معانٍ، وهي:

١ - استخراج الشيء الطيب من موضعه. تقول: شرت العسل أشوره إذا أخذته من موضعه(١).

وهذا المعني يفيد أمرين:

الأول: فقه وخبرة القائم على المشورة وانتقائه مَن يَعرض عليهم المشورة، ومهارته باستخراج مكنون آرائهم ببصيرة ودراية.

الثاني: أن الأمر الذي تدور حوله الشورى غامض وخفي على الجميع ، فكأنه يحتاج إلى استنباط.

٢ - استعراض الشيء أو عَرضه للنظر بمحاسنه أو معايبه. تقول: شرت الدابة شوراً إذا عرضتها(٢)؛ للنظر فيها قبل الشراء.

وهذا المعنى يفيد أمرين:

الأول: أن الأمر المشور فيه قد يكون معلوماً سلفاً بمحاسنه ومعايبه.

الثاني: الاستفادة من أهل الشورى بوجوه الترجيح والموازنة بينها.

٣ - الوضع المكاني والزماني الكافي.

«ومنه المكان الذي تُعرض فيه الدواب يسمى مشواراً»(٣).كأنه بالعَرض في هذا المكان والزمان يكفي ليُعلم خيره وشره، وإيجابياته وسلبياته.

ضرورة الشورى وأهميتها:

«الشورى مما جبل الله عليه الإنسان في فطرته السليمة؛ أي: فَطَره على محبة الصلاح وتَطلُّب النجاح في المساعي، ولذلك قَرن الله تعالى خلق أصل البشر بالتشاور في شأنه، إذ قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة:٣٠)، إذ قد غني الله عن إعانة المخلوقات في الرأي، ولكنه عرض على الملائكة مراده ليكون التشاور سُنَّة في البشر ضرورة أنه مقترن بتكوينه ، فإن مقارنة الشيء للشيء في أصل التكوين يوجب إلفه وتعارفه»(٤). فهي

١ - بتصرف، من: مفاتيح الغيب، الرازي: (٩/ ٤٠٩، آية: وشاورهم في الأمر).
٢ - نفس المصدر السابق.
٣ - نفس المصدر السابق.
٤ - ابن عاشور، التحرير والتنوير: (٤/ ١٥٠).

مبدأ عام يشمل جميع جوانب الحياة، وقد عدها العلماء من أصول الإمامة والخلافة. وهي قيمة مغروسة في طبائع آحاد الناس بهمومهم ومشاكلهم واحتياجاتهم الشخصية والعادية، وحق بين الزوجين والشركاء، وعَهدٌ ومسؤولية في كل مَن يتولى العمل الجماعي والمؤسسي في الدعوة إلى الله تعالى.

وضرورتها في العمل الدعوي تكمن: بأنها وسيلة خطيرة للأهداف والبرامج التي يقوم عليها العمل.

ويكون حكم الشورى حكم المقاصد منها، وتتردد ضرورتها بين التأكيد والندب حسب الأعمال المقصود تنفيذها.

والتقصير في المشورة يكون سبباً في الضمان لأي خلل يحصل في الأعمال الإنشائية وما شابهها. وإليه أشار القرطبي بقوله: «فإذا استُشير مَن هذه صفته، واجتهد في الصلاح، وبذل جهده فوقعت الإشارة خطأ، فلا غرامة عليه، قاله الخطابي وغيره»(٥). يعني أن غيره ممن لم يبذل وسعه في المشورة يكون ضامناً.

مقاصد الشورى في العمل الدعوي:

عندما نمارس الشورى سنجد أنفسنا واقعياً أمام مقاصد وغايات ملموسة، وسنعيشها بصورة واضحة، ونكتشف من أنفسنا أسرار التوفيق والنجاح، ونعيش بحالة إيجابية من الثقة المتبادلة، وشيوع الأرواح المجنّدة التي تأتلف على هذا الخير، ونلمس التجدُّد الروحي للعمل الجماعي، ونجد أنفسنا أننا نعيش بوحدة مشاعرية متكاملة ومتآلفة. وبالعكس ستذوب كل رواسب الاختلاف، وتغيب مظاهر التذمُّر الوظيفي، وينكمش دور الأخطبوط الفردي، ومنها:

١) الوصول إلى الصواب والأصوب، ومعرفة الفاضل والأفضل.

٢) الخروج من محيط الهوى، والتخلص من المؤثرات النفسية الذاتية.

٣) إضعاف سلطة الاستبداد والانفرادية، والاندماج مع رؤية العمل الجماعي.

٤) التخلص من الإملاءات الخارجية المسيطرة، والتفاعل الذاتي مع روح الجماعة ومشاعرها.

٥)توليد الاستعداد للعمل، واستثارة المبادرات، واستثمار خبرات الآخرين.

٦) سد أبواب المعاذير، وإيقاف ظاهرة التنصل من التبعات بمبرر عدم الاستشارة.

٧) الشراكة في تحمل التبعات السلبية.

وهي غنية عن التوضيح والاستدلال، وبسط الأمثلة.

معايب ضعف الشورى في العمل الدعوي:

نجد الشورى خُلُقاً جبلِّياً مغروساً في طبائع الناس؛ فهم يستشيرون في البيع والشراء، والزواج، ومصالحهم الخاصة، وحتى في الحقير من الأشياء.. وقد رتبت الشريعة الإسلامية عليها أحكاماً فقهية من الخيار، والغبن، والضمان، والخلابة... وهكذا.

لهذا سيكون من المعيب جداً عند تقويمنا للأعمال الدعوية والمشاريع الخيرية: وجود ضعف شوروي في مصالح العمل الدعوي؛ لأنها أولى بالرعاية والتدبير من المصالح الشخصية والدنيوية. ولأنَّ الإهمال للشورى غالباً ما يكون ناتجاً عن عيوب نفسية، كاللامبالاة، أو غياب تقدير المصلحة لتحصيل أعلاها، وفقدان الرقابة، أوضعف الثقة بالآخرين، والشعور بالاكتفاء الذاتي، أو طريان الأوهام والشكوك بين ذوي المشورة... بل تغييب الشورى غالباً ما يكشف عن انفصام نفسي بين العاملين، وضعف في إدراك مصالحها.

فنون وقنوات الشورى:

آلية الشورى لها فنها المستقل، وقنواتها الخاصة.. حسب اختلاف أهل الشورى ووظائفهم، وتنوع الأعمال التي تتعلق بها الشورى، ومنها:

(١) الشورى في وظيفة الدعوة، بنوعيها: الفردية، والعمل الدعوي الجماعي ، سيما العمل الذي يقوم على التدبير والتخطيط ودراسات الجدوى المالية، وكل ما تشترك فيه شبكة من المسؤوليات بين الإدارات، أو داخل الهيئة الإدارية.

(٢) الشورى في الوظيفة التنفيذية، سواءٌ العمل كامل الصلاحيات، ومعلوم المهام. أوالعمل إلى جنب آخرين بصلاحيات تكتمل بمجموعهم أو أغلبهم. فالشورى فيه شرط كمال ، أو العمل بالنيابة بصلاحيات محدودة، ومهام خاصة.

(٣) الشورى داخل التوصيف الإداري، لأن الرئيس مع الإدارة أحوج ما يكون للشورى حتى لا يعيش بعيداً عن روح الحركة الإدارية وحياتها اليومية. والإدارات مع من فوقها؛ التي تعمل بالتوجيهات العليا بموجب المهام والصلاحيات المحدودة، كما لأن مشاكلها تتوقف على حلول الإدارة. وهكذا الإدارات فيما بينها. وهذا في الأعمال المتداخلة، والمسؤوليات المشتركة.

وموضوع الشورى هنا يرتبط بشكل كبير مع التخطيط، والدراسات، والتقارير، والتقويم.. وغيرها، وهو روح اللقاءات الدورية.

أمور تخضع للشورى:

التخطيط، والدراسات، والتقارير، والتقويم، والموازنات..وغيرها.

مشاكل إدارية عامة، أو خاصة بإدارة دون غيرها.

استحداث مشروع أو نشاط جديد.

تطويرنشاط أو مشروع.

تنفيذ مشروع جديد.

تجميد أو توقيف نشاط أو مشروع.

فشل نشاط أو مشروع.

التغيرات الإدارية المؤثرة على الشبكة الإدارية عموماً.

الشكاوى المقدمة من داخل العمل أو خارجه.

ظواهر خاطئة داخل العمل.

٥- تفسير القرطبي: (٤/ ٢٥١).

فروق مهمة في مسألة الشورى:

١ - الشورى بين الواجب، والحق:

فضيلة الشورى تقوم على هذين الأمرين الرئيسين، وهما:

أ) الاستشارة: أي طلبها من ذوي الاختصاص والمسؤولية. وهذا حقٌّ يُعد التقصير فيه إخلالاً بالمسؤولية.

ب) المشورة: وهو بذلها لمن طلبها. وهذا واجبٌ على المستشار للمستشير. لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «من استشارك، فأشره بالرشد، فإن لم تفعل، فقد خنته»(٦).

٢) الشورى بين الرأي، والنقد:

تختلف صيغة الرأي عن صيغة النقد، ولكلٍ منهما خصائصه.

فالرأي: يأتي بدافع إيجابي صادق، ويسعى صاحبه لتطوير العمل وإنجاحه، ويقدم الحلول والتوصيات، ويضع الأسباب المحتملة. وقد يكون الرأي صائباً وقد يكون خاطئاً، وتتفاوت أحواله بين الواقعية والخيال. لكن هو من حيث الجملة نافع بذاته أو بغيره، وصاحبه مجتهد مأجور بإذن الله مع صدق قصده وحُسن طويَّته. ولا بد أن يكون التعامل معه جاداً ومعقولاً.

وقد مَثَّل هذا الدور بعض الصحابة في مواقف متعددة، مثل: آراء الفاروق رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم المتكررة، ورأي الفاروق رضي الله عنه مع أبي بكر رضي الله عنه في قتال المرتدين، ورأي أبي موسى رضي الله عنه في جمع الناس على مصحف واحد. وغيرها.

أما النقد: تتعدد دوافعه إيجاباً وسلباً، ويتفاوت أمره بين الواقعية والوهم. لكن في كل الأحوال لا بد أن يُؤخذ النقد عموماً باهتمام وبعين الاعتبار. فالنقد مهما كان تافهاً بنظر أهل الشورى فقد يكون ذا بال بنظر الآخرين لتفاوت المدارك والقناعات. فيُحدث شرخاً فكرياً داخل المؤسسة.

فينبغي الاهتمام بالنقد وإن لم يكن وجيهاً أو واقعياً أو صائباً. أقل شيء أن يُتعامل مع النقد كمشكلة بحد ذاته، ويُنظر إلى ملابساته وعوامله، ومن ثَمَّ تُقطع معاذيره، ونعمل على إخراج صاحبه بصدرٍ منشرح وتصورٍ حَسن. وهنا تبرز قيمةً وثمرة الشورى بين الدعاة إلى الله.

ومثل هذا: موقف الأنصار من توزيع الغنائم يوم حنين.

ونقد بعض اليهود للمسلمين أنهم يقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

ونقد الأعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه لم يعدل بتوزيع الغنائم.

عندما نمارس الشورى سنجد أنفسنا واقعياً أمام مقاصد وغايات ملموسة، وسنعيشها بصورة واضحة، ونكتشف من أنفسنا أسرار التوفيق والنجاح، ونعيش بحالة إيجابية من الثقة المتبادلة، وشيوع الأرواح المجنّدة التي تأتلف على هذا الخير، ونلمس التجدُّد الروحي للعمل الجماعي، ونجد أنفسنا أننا نعيش بوحدة مشاعرية متكاملة ومتآلفة. وبالعكس ستذوب كل رواسب الاختلاف، وتغيب مظاهر التذمُّر الوظيفي

ونقد أصحاب الفتنة على الخليفة عثمان رضي الله عنه.

ونقد الخوارج للخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه.. وغيرها.

وكلُّ هذه الانتقادات مسّت القيادات العليا، أو تعرضت للمنهج، وكانت ممَّن يَنتسب إلى الإسلام!. لكن كما نرى لم تواجه هذا الانتقادات باللامبالاة، بل لقيت الاهتمام بتوجيه إشكالياتها، أو موقف إيجابي نحوها. ولم يُعبَّر عنها بأنها شاذة، أو كونها لا تمثل العمل.. وكفى!. بل نُوقشت مع أصحابها، وحصل الخير الكثير.

الشورى بين المسؤولية، والواقعية:

قد نكون مسؤولين بمناصب عليا ونملك فيها القرار، لكن نحن مسؤولون أكثر عما هو ممكن وواقعي. فلا يغلب على حسباننا أن ما نقرره وُفْق مناصبنا وصلاحياتنا هو العملية الصحيحة لتنفيذه في الواقع!.

فالشورى واجب مشترك بين ذوي الاختصاص، أشار إليها القرآن الكريم بمسؤولية التشاور بين الزوجين في مصلحة الطفل الرضيع، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (البقرة:٢٣٣). لأن المصلحة هنا تتعلق بطرف ثالث (الطفل) اشتركا في واجب المسؤولية تجاهه، فإذا تشاورا قد يظهر لكل منهما وجوهاً من المصالح لم يكن لأحدهما أن يعلم بها لولا التشاور. ومن ثَمَّ يعرفا واجبهما نحو الطفل. وهكذا الأمر في مصالح الدعوة التي هي أكبر من مصلحة طفلٍ رضيع بين أبوين لا يُخشى عليه.

الشورى بين العالم والخبير:

لما كانت الشورى جائزة فيما لا نصَّ فيه، علمنا أنها مبنية على الاجتهاد فلا يُضيِّق أحد الأطراف على الآخرين في الاجتهاد؛ لأن إيجاد الشيء الواجب مشترك بينهما، وإلا حصل التقصير والخلل بأحد الجوانب.

وغالباً ما يتعارض لدينا قول العالم مع قول الخبير!. وكلٌّ منهما له خصوصيته، ولن نعدم التوفيق بينهما عندما نعرف وظيفة كل منهما على وجه الخصوص، فمثلاً:

العالم نستفيد منه ما يجوز فعله شرعاً.

والخبير نستفيد منه ما يَصلح فعله واقعياً.

وقد يجمع الله الأمرين في أحدهما لكن هذا نادر وهو فضلٌ من الله تعالى لا يوجب الاتكال على طرف دون الآخر؛ فكل منهما سيغلب عليه التفكير والتركيز بحسب اهتمامه وميوله. ويأتي دور الشورى حينما تتكامل العقول فتُوازن بين الأمرين عند النظر في مشروعية وجدوى العمل.

يتبع في العدد القادم . . . .

٦- مسند أبي حنيفة، رواية الحصكفي: (كتاب الأدب، رقم٢٦).

حصاد الإعلام الفضائي العربي خلال شهر رمضان ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م*

دراما مستهلكة:

تحولت الفضائيات في شهر رمضان ، بفعل سطوة الإعلام ، إلى وحش كاسر يلتهم الجمهور ، وأصبحت المسلسلات نوعاً من التجارة دون النظر إلى القيمة الفنية للعمل ، الأمر الذي دفع بالشركات المعلنة أن تسأل عن النجم الذي سيكون حاضراً في المسلسل الرمضاني ؛ فهو سبيلها لزيادة عدد المشاهدين ، ووسيلة لتحقيق الربح.

وبعد انتشار الفضائيات أصبح هناك نوع من المنافسة الإعلامية على ما يعرض من دراما وبرامج تعتمد على الجاذبية ، وتهتم بالدراما الاجتماعية والترفيهية على حساب الثقافة الدينية ، لدرجة أن عدد الأعمال الدرامية أصبحت أكبر من عدد الأيام الرمضانية ، وأصبح للمشاهد فرصة الاختيار ، ولكن المشكلة أن هذه الدراما تتجه اتجاهاً تجارياً ، والمشكلة الأكبر أنها أصبحت تأخذ الشكل السلبي للثقافة ، بمعنى التركيز على العلاقات الأسرية السيئة والجرائم تحت ضغط الواقع المر للحياة ، كما تعتمد البرامج على الإساءة والإسفاف والاستهزاء بالإنسان.

أما البرامج الدينية ، ونتيجة لكثرة الفضائيات أصبح القائمون عليها يستعينون ببعض الذين يصدرون فتاوى ونصائح دينية متناقضة وغير مقنعة ، يشوبها مغالطات دينية ، فتكتشف بجولة سريعة على الفضائيات أن للجميع جمهوره من حجم الاتصالات والطلبات ، والسؤال المكرر دائما في كل موسم رمضاني عن قضايا دينية محددة .

من المساوئ في الأعمال الدرامية، الدوران في ذات المربع الضيّق من الأفكار المستهلكة ، والمعالجات المباشرة ؛ مما يدل على إفلاس حقيقي ، يبرزه أكثر استسهال كتابة أعمال السيرة الذاتية لفنانين مثل (ليلى مراد) و (إسماعيل ياسين) ، أو قصص اجتماعية بدون محتوى حقيقي ، مثال (عايزة أتجوز) ، و (زهرة وأزواجها الخمسة) ، وغيرها .

أجور بالملايين ومسلسلات بمئات الملايين:

في الخارطة البرامجية لعام ٢٠١٠م أنتجت مصر (٥٠) مسلسلاً كلفت حوالي (٧٥٠) مليون جنيه مصري ، دفعت بعض القنوات المصرية (٣٥) مليون جنيه لشراء

* شارك فريق مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات في اليمن ومن خلال برنامج الرصد الإعلامي في إعداد هذه الدراسة .

حقوق العرض لبعض المسلسلات ، بينما بلغت تكلفة الإنتاج لـ(٣٥) مسلسلاً في عام ٢٠٠٩م (٣٦٤) مليون جنيه ، وإجمالي ما أنتج من دراما عربية في رمضان لعام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م (٤٦) مسلسلاً تكلفتها الإجمالية (٦٠٠) مليون جنيه مصري.

أما الأجور المالية فهي تفوق المتوقع ؛ فقد تقاضى يحيى الفخراني ١٤ مليون جنيه مصري ، أي ما يعادل ٢,٦ مليون دولار أمريكي لقاء بطولة مسلسل (شيخ العرب همام) ، وتقاضى نور الشريف ١٢ مليون جنيه مصري عن بطولة الجزء الثالث من مسلسل (الدالي).

وأنفقت يسرا على ملابسها في مسلسلها (في أيد أمينة) ٢٨٠ ألف جنيه ، تحملت منه ٦٥ ألف جنيه بعدما وجدت أن الميزانية التي رصدها المنتج للملابس ، والتي وصلت إلى ٢١٥ ألف جنيه ، غير كافية . واستعانت فيفي عبده بمصمم ملابس خاص لتصميم ملابسها في مسلسل (قمر) ورصدت له ١٥٠ ألف جنيه!!

رمضان شهر للإنتاج الدرامي والفني والديني ، والجمع بين هذا الثالوث مقصود بفعل رغبات المنتجين والمعلنين ؛ ليصبح شهراً للاستهلاك بشتى أصنافه ومكوناته ، ولذلك يُستهدف المشاهدون. والسؤال المطروح هو : كيف نفهم هذا الحضور الطاغي لكَمّ الأعمال الدرامية في رمضان بما يرافقها من إعلانات وترفيه؟ كيف نفهم هذا التصاعد والتعدي على الناس بتلك القوة ، فتحوَّل شهر رمضان من شهر إيمان ومغفرة إلى موسم مخصص للإنتاج التلفزيوني؟ كيف نفهم هذا الحضور التجاري في شهر ديني؟

في المضمون الرمضاني ، ومع تعدد الخيارات، البرامج هي البرامج في رتابتها وبرودها وطغيان السلبيات فيها وتكرار أفكارها ، التي دفعت بالدكتور يحيى اليحياوي ، وهو خبير إعلامي مغربي إلى القول: إن المسلسلات المقدمة والبرامج المصاغة خصيصاً لهذا الشهر هي ذاتها في الرداءة والميوعة والهبوط بالذوق العام مضموناً وعلى مستوى اللغة المقدمة ، وفي كل سنة إعادة إنتاج الرداءة إلى ما لا نهاية ، وكأن الأمر مقصود ومرتب له .

أما المضمون فهو هو لا يختلف كثيراً عن حالة الإعلام العربي خارج أيام رمضان ؛ ولكن الجرعة الزائدة من الفساد والفجور

الأجور المالية للفنانين تفوق الخيال ؛ فقد تقاضى يحيى الفخراني ١٤مليون جنيه مصري مقابل دوره في أحد المسلسلات ، ونور الشريف ١٢ مليون جنيه مصري

تزداد في رمضان دون مبرر درامي لها ، فمثلاً أكدت دراسة أجراها التحالف العربي لمكافحة التدخين ، لرصد دراما رمضان ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م ، أن ما يقرب من نصف حلقات دراما رمضان احتوت على مشاهد تدخين بنسبة ٤٧٪ لمختلف أنواع التدخين(١) ، ويعد ذلك مؤشراً خطيراً إلى الترويج للتدخين بكل أنواعه ، وشملت الدراسة أحد عشر مسلسلاً ، وبلغ مجموع الفترة الزمنية لمشاهد التدخين خمس ساعات خلال أكثر من ٢٠٠ مشهد ، منها ١٨ مشهد تدخين شيشة ، ٤١ مشهد مخدرات ، ٣٤ مشهد تدخين نساء.

مسلسلات رمضان ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م:

بحث خلال رمضان ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م ما مجموعه ٢٠٠ مسلسل ، توزعت على نحو (٦١) قناة مخصصة في قطاع الدراما والسينما والمسلسلات من أصل (٧٣٣) ، شكلت الكوميديا منها ٢٩,٩٪ والدراما ٦٤,٢٪ والمسلسلات التاريخية التراثية ٦٪.

وقد بلغت تكلفة المسلسلات المصرية على سبيل المثال مليار و ١٥٠ مليون جنيه ، وعدد مسلسلاتها (٦٢) مسلسلاً : اللبنانية (٤) مسلسلات ، والسورية (٣٥) مسلسلاً ، والخليجية (٢٦) مسلسلاً ، والمغربية (٢٢) مسلسلاً.

دلالات ونتائج :

إن الرصد الذي قام به فريق الدراسة اشتمل على مجموعة من المفاصل الأساسية التي تشكل عموداً أساسياً في صلب الحياة العربية الإسلامية ، وظهرت فيها مخالفات متعددة في البرامج التي تم رصدها خلال رمضان ، ويمكن قراءتها على النحو التالي :

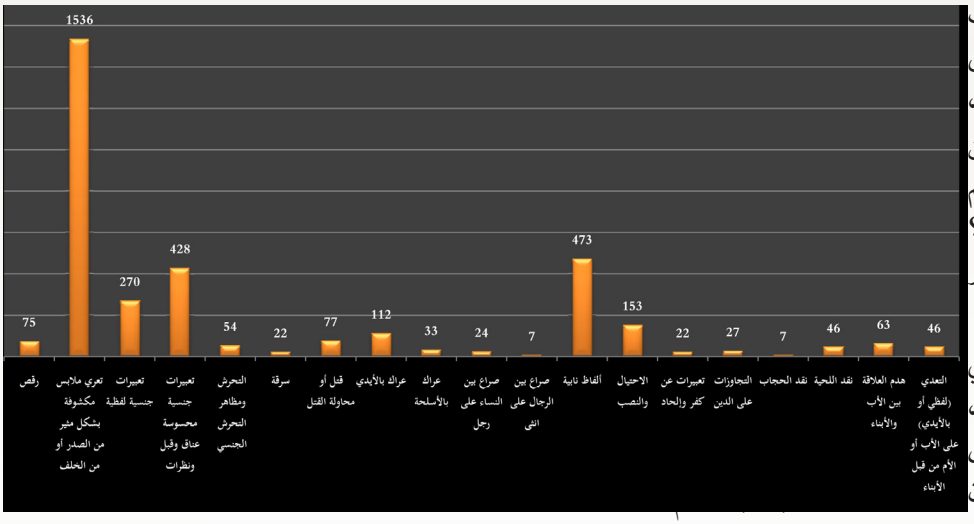

أولاً- المخالفات الأخلاقية:

يلاحظ أن هناك تركيزا كبيرا على إظهار المخالفات الأخلاقية، وكأنها أمر طبيعي ومقبول في المجتمعات العربية، وكان لها النصيب الأبرز في الوضوح، حيث إن تناول الكحول جاء بواقع (٣,٧) من المشاهد في اليوم الواحد في شهر رمضان، علماً أن متعاطي الكحول غالباً ما يكون منزويا في منزله ولا يجاهر بالتعاطي.

والمخدرات، ومع انتشارها في بعض المجتمعات، أظهرتها الدراما العربية في رمضان وكأنها واقع حياة يومي، وظهر كل يوم (١,١) من المشاهد لمتعاطي المخدرات.

أما التدخين، ومع بيان ضرره على المدخن وغير المدخن، إلا أن منتجي الدراما العربية يحرصون على إظهار المدخن القدوة الذي يساعد على حل المشاكل والتغلب على قلقه، فظهر مشهد التدخين بواقع (١١,٩) مرة.

وأكاد أجزم أن المنتجين للدراما العربية يعانون من مشاكل مع الملابس، حيث تغلب مشاهد التعري على أغلب المشاهد التلفزيونية، وخلال ساعة تلفزيونية تظهر مشاهد التعري بواقع (٥١,٢) للبرامج التي تم رصدها في رمضان ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، وهذا الرقم مخيف جداً، بحيث لو فرضنا أن مدة المسلسل ساعة واحدة فإننا نجد أن أغلب ما يقدم فيه يخدش حياء المشاهد، ويخدش فضائل الشهر الكريم (رمضان).

دخول التعبيرات الجنسية على مشاهد الدراما العربية جاء بعد تعثر كتابة القصص، وأصبح المنتج يبحث عن الإثارة حتى في أبسط حالات التصوير دون تقديم سبب مقنع. وحالات المنع، وإعادة التصوير التي شهدتها بعض المشاهد تؤكد أن ما مُنع بثُّه كان أكبر مما سُمح به، حيث قدمت دراما رمضان وللأسف (٢٣,٣) مشهداً يحمل تعبيرات جنسية، سواء كانت لفظية أو محسوسة.

فتح باب التعبيرات الجنسية للدخول في عالم التحرش الجنسي ومظاهره، هو ظاهرة موجودة في كثير من المجتمعات العربية، ولكن من غير اللائق تصويرها تلفزيونيا، وإظهارها وكأنها أمر طبيعي، وفي رمضان المنصرم ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ظهر التحرش الجنسي بواقع (١,٨) مرة في اليوم الواحد.

يبدو أن الدراما العربية ملّت من مشاهد السرقة التي كانت سمة الكثير من أعمالها، وفي دراما رمضان ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م بثت مشاهد السرقة بواقع (٠,٧) مرة في اليوم.

كما تتجه الدراما العربية نحو برامج الإثارة والأكشن، وهو منحى جديد يحمل تطورات مستقبلية يميل لها المنتجون الآن، وقد سجلت مشاهد بواقع (٧,٤) في المسلسل الواحد.

الصراع على النساء أو الرجال شكّل مشهداً واحداً في كل يوم من برامج رمضان.

الألفاظ النابية التي كانت نادرة في الدراما العربية أخذت في الانتشار الآن عبر شتائم متواصلة لا تتوقف من قبل أبطال العمل للتعبير عن غضبهم من أمر ما، وظهرت بواقع (١٥,٨) في اليوم الواحد.

الاحتيال والنصب الذي برعت في تقديمه الدراما العربية، وإظهار البطل الذي يتخذ من كل الطرق وسيلة لأخذ حقه مهما كانت ملتوية، ظهر في دراما رمضان بواقع (٥,١) مرة في اليوم.

ثانياً- المخالفات الدينية:

للمخالفات الدينية والتعدي على المعتقدات والعقائد السماوية بطرق ملتوية نصيب من دراما رمضان ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، والتعبير عن الكفر والإلحاد تم بواقع (٠,٧) مرة في اليوم الواحد، والتجاوز على الدين تم بواقع (٠,٩) في اليوم، أما نقد الحجاب فتم بواقع (٠,٢) واللحية (١,٥) مرة في اليوم الواحد.

ثالثاً- المخالفات الاجتماعية:

إن مسعى الدراما نحو نقد مؤسسة الأسرة والتهجم عليها أمر جديد، ولم يكن ظاهراً في السنوات الماضية، فهدم العلاقة بين الآباء والأبناء وتهجّم الأبناء على الآباء والأمهات أخذ حيزاً بنسبة (٢,٧) من المشاهد في اليوم الواحد.

والشكل التالي يرتب متوسط المشاهد:

التصنيف	الإجمالي
تدخين	١١,٩
مخدرات	١,١
تناول الكحول	٣,٧
تعري ملابس مكشوفة مثير من الصدر أو من الخلف	٥١,٢
تعبيرات جنسية	٢٣,٣
التحرش الجنسي	١,٨
سرقة	٠,٧
الإثارة والأكشن	٧,٤
صراع على النساء أو الرجال	١,٥
ألفاظ نابية	١٥,٨
الاحتيال والنصب	٥,١
تعبيرات عن كفر وإلحاد	٠,٧
التجاوزات على الدين	٠,٩
نقد الحجاب	٠,٢
نقد اللحية	١,٥
هدم العلاقة بين الآباء والأبناء وتعدي الأبناء على الآباء	٢,٧

ملف العدد

نظرة شرعية في الأحداث الراهنة

الشيخ : علوي عبدالقادر السقاف

إن الأمة العربية تمرّ هذه الأيام بأحداث عصيبة وعسيرة؛ تنبئ عن تغير كبير ربما طال بعضًا من الأنظمة التي جثمتْ على صدور شعوبها عقودًا من الزمن، ويتابع الناس أحداث تونس ومصر بكل اهتمام وشغف، وقلوبهم معلقة بآمال المستقبل المجهول، وما يدري المرء هل ستلحق دولٌ أخرى بأختيها أم لا؟

وفي خضم هذه الأحداث تدور أسئلةٌ كثيرةٌ في أذهان كثيرٍ من الشباب، ويجري نقاشٌ عريضٌ عبر مجالسهم، ونواديهم، وعبر التقنيات الحديثة من مجموعات بريدية، ومواقع اجتماعية، كالموقع الشهير (الفيسبوك) وغيره، ويتساءلون عن مشروعية الاحتجاجات الجماعية وجدواها، وهل هي صورة من صور الخروج على الحاكم؟ وما الموقف الصحيح منها؟ ولماذا لا نرى بعض الرموز الدعوية تشارك فيها وتقود المسيرة؟ وهل هذا خطأ منهم أو صواب؟ وهل سيجني ثمرتها الإسلاميون أم سيقطفها غيرهم؟ وغيرها من الإشكالات والاستفسارات التي يبحثون لها عن إجابات؛ وللأسف لا يجدون!

* نوافذ نت الثلاثاء ٠٥ ربيع الأول ١٤٣٢ الموافق ٨ فبراير ٢٠١١م

فأقول وبالله أستعين:

أما الخروج على الحاكم المسلم الذي يحكم بشرع الله، وقد أقام في المسلمين الصلاة، ولم يروا منه كفرًا بواحًا، فمنهج أهل السنة والجماعة واضح في تحريمه، ولو جار أو ظلم، لحديث: «ما أقاموا فيكم الصلاة» رواه مسلم، ولحديث: «إلاّ أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من الله فيه برهان» رواه الشيخان، وقد كان هناك خلاف بين السلف في حكم الخروج على الحاكم الجائر، ثم استقر أمرهم على ما سبق، نص على ذلك القاضي عياض والنووي كما في شرحه لمسلم [١١/ ٤٣٣]، وابن تيمية في منهاج السنة [٤/ ٥٢٩]، وابن حجر في تهذيب التهذيب [١/ ٣٩٩]، وغيرهم، وهو الحق إن شاء الله، وكأنه إجماع منهم.

وأما من نحَّى شريعة الله ولم يحكم بها، وأظهر الكفر البواح؛ فقد أجاز العلماء الخروج عليه بشرط القدرة حتى لا تُسفك دماءٌ معصومة، وتزهق أرواحٌ بريئة، قال الإمام ابن باز رحمه الله: «لا يجوز الخروج على السلطان إلاّ بشرطين، أحدهما: وجود كفر بواح عندهم من الله فيه برهان. والشرط الثاني: القدرة على إزالة الحاكم إزالة لا يترتب عليها شرٌّ أكبر منه» (مجموع فتاوى ابن باز). [٨/ ٢٠٦].

وأعني بالخروج هنا: الخروج بالقوة بحيث يتقاتل الطرفان، ويحمل كلٌّ منهما السلاح في وجه الآخر.

وقد عانت الأمة الإسلامية كثيرًا من حركات الخروج هذه، حيث ذهبت فيها أرواحٌ كثيرة دون طائل، لكن تسمية المطالبات بالحقوق الدينية والدنيوية - ولو كانت جماعية - خروجًا فيه نظر، وقياس الوفيات التي قد تحدث فيها، سواء بسب الازدحام والاختناق أو بسبب الاعتداء عليهم؛ قياس ذلك على الدماء التي تُسفك عند الخروج المسلَّح

قياسٌ مع الفارق، فشتان بين هذا وبين الهرج والمرج الذي يحصل عند الخروج بالسيف كما حصل في ثورة ابن الأشعث وغيرها.

و التاريخ الإسلامي حافلٌ بمثل هذا النوع من الخروج بكل أسف، لكن هذا النوع من المطالبات الجماعية السلمية حديثة على العالم الإسلامي، ولا يُعرف لها مثيل في تاريخ المسلمين، والمستجدات العصرية في وسائل التغيير والتعبير لا ينبغي إغفالها وإهمالها، طالما لم يرد نصٌّ بإلغائها وإبطالها، ولعلَّها لا تخرج عن نطاق (المصالح المرسلة)، وقاعدة: «الوسائل لها أحكام المقاصد». و وجود بعض المفاسد عند استخدام مثل هذه الوسائل، ليس قاطعًا على حرمتها، فإن هذه المفاسد قد تسوغ مقابل دفع مفاسد أعظم منها: عملًا بقاعدة: «جواز ارتكاب أخف المفسدتين لدفع أعلاهما»، فشريعة الله قائمة على مراعاة مصالح العباد. والمهم الآن هو القول بأن مطالبة الإنسان بحقوقه الدينية والدنيوية مطالبة مشروعة في أصلها، ما لم يُرتكب فيها محرم كإتلاف الأموال وإزهاق الأنفس، وخاصة إذا كان هذا الحاكم مستبدًا ظالمًا ناهبًا لخيرات الأمة، يسجن ويقتل منهم المئات بل الآلاف.

وتتأكد هذه المشروعية إذا كان -مع منعهم من حقوقهم الدنيوية- يمنعهم من حقوقهم الدينية، ويجاهر بمحاربة الدين صباح مساء ويعلن أن نظامه نظامٌ علماني، ويفضل القانون الوضعي على شريعة رب العالمين.

لكن لمَّا كانت هذه المطالبات الجماعية يشترك فيها عامة الناس، المثقفون منهم والغوغائيون، وقد تحصل فيها فوضى وشغب، ومنكرات عديدة: كتبرج سافر من بعض النساء -هداهن الله- واختلاطٍ مشين، واحتكاكٍ بالرجال بسبب الزحام، وصوت موسيقى في بعض هذه التجمعات، ورفع رايات عُميَّة وشعارات جاهلية، وربما شارك بعضَها أصحابُ أحزاب علمانية وأتباع ديانات أخرى، إلى غير ذلك؛ فإن مشاركة العلماء وطلاب العلم الكبار ورموز الدعوة وقادتها، قد تتعذر حينئذٍ، ولا تلزمهم، ويكفي منهم التأييد العام بالبيانات

بلدٌ كاليمن، أهله مسلَّحون، وفيه قبائل متناحرة، وتنظيمات بدعيَّة مسلحة لها (أجندات) خاصة، ومطالبات انفصالية في أجزاء منه، وفوضى عارمة، قد لا يكون من المصلحة قيام ثورات فيه، لمظنة وقوع هرْج ومرْج وفساد عريض، وقد يستثمر مثل هذه الثورات أصحاب الفرق الضالّة المنظمة المسلحة المدعومة من الخارج، في حين أن أهل السنة فيه مختلفون متناحرون، وقلْ مثل ذلك في بلد نسبة أهل السنة فيه أقل من أهل البدع، ولو ظهرت فيه مثل هذه الثورات لكان أهل البدع أقرب للوصول إلى السلطة من أهل السنة

والكلمات والخطب مع توجيه العامة نحو ما يحفظ على البلاد أمنها وممتلكاتها، وعدم ارتكاب محظورات في أثناء هذه المطالبات.

كما أن سكوتهم فضلًا عن معارضتهم لها، قد يفقد ثقة الناس فيهم، ويتسبب في انفضاضهم عنهم، وربما يتجهون إلى أصحاب الدعوات الباطلة؛ لأنهم سيرون أنهم هم وحدهم الذين وقفوا معهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

ولا شك أن غياب العلماء والدعاة حضورًا أو توجيهًا وانزواءهم في الزوايا فيه مفسدة.

ومَنْ يثني الأصاغرَ عن مرادٍ
إذا جلس الأكابرُ في الزوايا

وقد يستشكل بعض الناس مشروعية هذه المطالبة مع ما قد يحصل معها من فوضى وشغب، وربما تُسفك بسببها دماء، ولا شك أن هذه مفاسد لكنها قد تُحتمل مقابل المصالح العظيمة التي تحصل من تغيير أحوال الشعوب الدينية والدنيوية إلى حال أحسن، وهنا تتفاوت أنظار العلماء وتختلف اجتهاداتهم في تقدير المصلحة وتوقع لمن تكون الغلبة، وعلماء كل بلد أعرف بحاله، مع التأكيد على عدم جواز ارتكاب أي من هذه المفاسد، وأن تكون المطالب سلمية بالشروط والأحوال المذكورة آنفًا.

وتظل هذه المسألة من مسائل الاجتهاد الدقيقة، التي تختلف في توصيفها الأنظار، ويتردّد المرء فيها ويحار، فلا ينبغي أن تكون سببًا للفرقة وإلقاء التهم وإساءة الظن.

وينبغي أن يُعلم أن ما يصح أو يصلح أن يُقال في بلد لا يصح ولا يصلح أن يُقال في بلد آخر، إذا كانت مفسدة المطالبة فيه أعظم من السكوت عنها.

فمثلًا بلدٌ كاليمن، أهله مسلَّحون، وفيه قبائل متناحرة، وتنظيمات بدعيَّة مسلحة لها (أجندات) خاصة، ومطالبات انفصالية في أجزاء منه، وفوضى عارمة، قد لا يكون من المصلحة قيام ثورات فيه، لمظنة وقوع هرْج ومرْج وفساد عريض، وقد يستثمر مثل هذه الثورات أصحاب الفرق الضالّة المنظمة المسلحة المدعومة من الخارج، في حين أن أهل السنة فيه مختلفون متناحرون، وقلْ مثل ذلك في بلد نسبة أهل السنة فيه أقل من أهل البدع، ولو ظهرت فيه مثل هذه الثورات لكان أهل البدع أقرب للوصول إلى السلطة من أهل السنة، فلا شك أنه في مثل هذه الحالات التي يغلب على الظن أن تؤدي المطالبات الجماعية فيها إلى وضع وحال أسوأ مما هو عليه = أنها لا تجوز؛ لأن الشريعة جاءت بتحصيل

المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، و جاءت لتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، كما قرّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في أكثر من موضع من كتبه وفتاويه، وخلاصة الأمر أن هذه المطالبات الجماعية تختلف من بلد إلى آخر، والحكم عليها خاضعٌ للنظر في المصالح والمفاسد، وهي بهذا تُعدّ من المصالح المرسلة التي لم يشهد لها الشرع بإبطال ولا باعتبار معين.

وهنا يتساءل بعض الناس: ما الموقف الصحيح مما يجري على الساحة اليوم؟

والجواب: لا شك أن زوال طاغية محارب لدين الله مما يثلج صدور المؤمنين؛ لاسيما إذا لم يُتيقن مجيء من هو أسوأ منه؛ لأن الفرح إنما يكون بزواله ولا أحدَ يعلم الغيب، ولا بمن سيأتي بعده. وقد فرح المسلمون بموت الحجاج بن يوسف الثقفي، ونقلت لنا كتب التاريخ سجود الحسن البصري وعمرِ بن عبد العزيز شكرًا لله على موته، ولما أخبر إبراهيم النخعي بموته بكى من الفرح، ولما بُشِّر طاووس بموته فرح وتلا قول الله تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الأنعام:٤٥) ، وما كانوا يدرون من يحكمهم بعده. وفي عالمنا المعاصر فرح المسلمون والعلماء بزوال الاستعمار، وحُقَّ لهم ذلك، بل شارك بعض العلماء في الثورات التي أخرجته من بلدان المسلمين رغم أنه خَلَفَهم بعد ذلك في بعض الدول من هو أسوأ منه، فهذا الفرح والدعاء بزوال كل محارب للدين هو أقل ما يجب على العبد المسلم المعظِّم لشرع الله؛ إذْ رفعُ الظلم وإقامةُ العدل مقصودٌ لذاته في الشريعة الإسلامية، وفي الفِطَر السوية، والعقول السليمة. أما المشاركة فقد سبق القول أنها تخضع للمصالح والمفاسد يقدرها علماء كل بلد.

والقول بأن تأييد ذهاب أمثال هؤلاء فيه إعانة على من سيأتي بعدهم من أهل السوء، قولٌ صحيح، لكن هاهنا ثلاثة أمور ينبغي التفطن لها:

أولًا: أن زوال أمثال هؤلاء مقصود لذاته كما سبق بيانه.

ثانيًا: أن بقاءهم متيقن في استمرار الفساد في حين مجيء غيرهم مظنة أن يكون أفضل منه، وزوال مفسدة متيقنة أولى من بقائها خشية من مفسدة مظنونة، وإنما يُمنع من زوال المفسدة إذا كانت تؤدي إلى مفسدة أعظم منها كما سبق بيانه.

ثالثًا: أنه مما لاشك فيه أن الأمة إذا تخلصت من أمثال هؤلاء أنها ستعيش عقب ذلك فترة من الزمن تستعيد فيها حقوقها الدينية والدنيوية؛ لأن كل من سيأتي بعدهم أيًّا كان سيحسب لمثل هذه المواقف ألف حساب، وهذا وحده مصلحة غالبة الظن.

ويتساءل آخرون: لماذا لا يستثمر الإسلاميون هذه الأوضاع؟

والجواب: إن كان المقصود بالاستثمار المشاركة في السلطة فلا أظن أنهم في حال تمكنهم من ذلك (والمراد بالإسلاميين هنا أعداء الديمقراطية). أما إن كان المقصود المشاركة في اختيار الأصلح أو الأقل سوءًا فهذا ممكن مع كثير من الحرج. لكن واجب الوقت الآن هو استثمار الحدث بالقرب من الناس وتوجيههم، وتسجيل مواقف تدفع بدعوتهم إلى الأمام بعد هدوء العاصفة.

وختامًا:

فإنَّ على عامة المسلمين في مثل هذه الأوضاع الاسترشاد بالعلماء الربانيين والدعاة الموثوقين، والصدور عن رأيهم فيما يشكل عليهم، وعلى العلماء والدعاة تقدير المصالح والمفاسد وفق المنهج الشرعي، مع التحلي بالرويَّة والأناة والحلم في مثل هذه المواقف، وألّا يتسرعوا في اتخاذ المواقف إقدامًا أو إحجامًا، وأن يجعلوا أمرهم شورى بينهم.

جديد إصدارات مركز الكلمة الطيبة

صدر عن مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات - كتاب الكلمة الطيبة - إصداران جديدان ، كإضافة متميزة لإصداراته المتميزة ، وهما :

* تفسير آيات الصيام ، لمؤلفه : د. ناظم بن سلطان المسباح .
* الدر المكنون في سيرة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، الطبعة الأولى ، لمؤلفه : د. مجيد الخليفة .

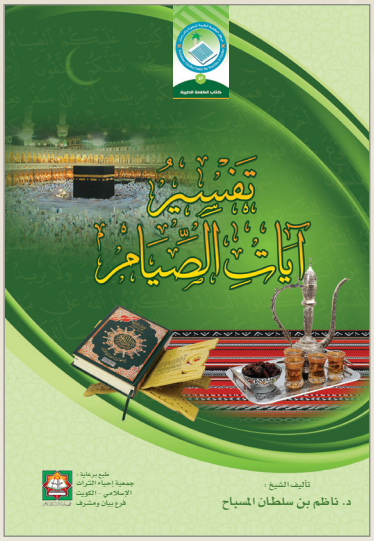

ملف العدد

حجج الانقلابيين تحليل ومناقشة

أحمد الريسيوني

الذين نفذوا الانقلاب العسكري ضد الرئيس المنتخب في مصر، والذين تواطؤوا معهم، والذين ساندوهم من الداخل ومن الخارج، لهم شبهات يتحججون بها، ويرددونها بالأصالة أو بالتبعية.

وإسهاما في توضيح الرؤية ووضع النقط على الحروف، بغية الخروج من (تلبيس إبليس) ، أقدم فيما يلي عرضا ومناقشة علمية لأهم تلك (الحجج الانقلابية).

الحجة الأولى: ثورة شعبية نزعت الشرعية

هذه هي الحجة المفضلة عند مناصري الإطاحة بالرئيس المنتخب، من مدنيين وعسكريين. وهي كبرى حججهم وأقواها، ولذلك فهم لا يتوقفون عن ترديدها وشرحها صباح مساء. يقولون: إن السيادة للشعب، فهو الذي انتخب الرئيس ووكله وفوضه، ولهذا فهو يملك حق نزع هذا التفويض وهذا التوكيل متى شاء، وقد قام بذلك فعلا يوم الثلاثين من يونيو، وبذلك سقطت شرعية محمد مرسي، وأصبح معزولا من الشعب، فاقدا للشرعية، ثم تدخل الجيش فنفذ قرار الشعب. كلام جميل وسليم لغويا وشكليا.

لكن عمليا، يقال لهم: كيف تثبتون إثباتا قانونيا صحيحا أن «الشعب قرر عزل الرئيس»؟ سيقولون: ٣٠ مليونا خرجوا في ٣٠ يونيو، فكان ذلك عزلا شعبيا للرئيس.

أقول لهم: هذا يحتاج إلى أمرين: أولهما إثبات العدد المزعوم إثباتا صحيحا لا ريب فيه. وثانيهما إثبات أن جميع من خرجوا يوم ٣٠ يونيو قد خرجوا بنية عزل الرئيس وسحب شرعيته.

فأما رقم ٣٠ مليونا من المتظاهرين، فيحتاج إلى إحصاء دقيق أمين، وإلى شهادات موثوقة، من أهل العدالة والنزاهة، وليس من الخصوم الذين لجُّوا في العداوة، وذهبوا فيها كل مذهب. فهلا أتيتم بمجموعة من القضاة النزهاء ليدرسوا دعواكم وأدلتكم، ويقولوا في وثيقة موقعة: قد خرج من الرافضين لمرسي عدد كذا وكذا.. والذي أعلمه أن تحريات وتدقيقات حسابية محايدة انتهت إلى أن عدد المتظاهرين ضد الرئيس يوم ٣٠ يونيو، يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين، ولا يمكن أن يكون أكثر من ذلك.

ستقولون هذا كذب وهراء و و و...، نعم ممكن، ولكن ذلك كله يمكن أن يقال عن دعوى ٣٠ مليون، سواء بسواء.

سيقولون أيضا: عندنا حجة موثقة مضبوطة على أن الشعب سحب الشرعية من الرئيس مرسي وعزَلَه، وهي التوقيعات التي جمعت لذلك، وقد بلغ عددها ٢٢ مليونا. أقول: هذه حجة أقرب إلى القبول لو أكملتم خطواتها،

بشفافية وبصفة قانونية. وما زال ذلك ممكنا أمامكم. فقدموا توقيعاتكم تلك إلى جهة قضائية مختصة، أو أي جهة محايدة موثوقة، ودعوها تفحص قوائم التوقيعات، ثم تحكم على مدى صحتها وحجيتها وعلى عددها الحقيقي...

فإذا أثبتُّم العدد الأول (وهو ٣٠ مليون متظاهر)، وأثبتم العدد الثاني (وهو ٢٢ مليون توقيع)، فسيكون عندكم (٥٢ مليونا)، باعتبار أن الذين وقعوا وثيقة صحيحة لم يكونوا بحاجة إلى الخروج يوم ٣٠ يونيو، وأفعال العقلاء تصان عن العبث. بمعنى أن الذين خرجوا يفترض أنهم غير الذين وقّعوا، لأن الذين وقعوا أصبحوا في غنى عن الخروج، وطريقتهم أصح وأصرح...

الأمر الثاني الذي تتوقف عليه صحة دعوى العزل الشعبي للرئيس المنتخب، هو إثبات أن من خرجوا ضده يوم ٣٠ يونيو -سواء كان عددهم ٣٠ مليونا أو أربعة ملايين، أو (٣٠+٢٢) أو غير ذلك- قد خرجوا فعلا لأجل عزله وسحب شرعيته، وليس لأي شيء آخر.

فلو أن بعضهم خرج لعزله فعلا، ولكن ثبت أن بعضهم خرج فقط للضغط عليه أو التشهير به، وبعضهم خرج لدعوته للاستقالة، وبعضهم خرج بمطالب سياسية أو اجتماعية، وبعضهم خرج ضده تكسبا أو تحسبا...، لو ثبت هذا التنوع في نيات المتظاهرين -وهو ثابت ومؤكد، بل هو من طبائع الأشياء- لما استقام القول بالعزل الشعبي.

بل حتى خروج من خرجوا لمطالبة الرئيس بالاستقالة من منصبه، أو بإجراء استفتاء على رئاسته، لا يعتبر خروجهم ذاك عزلا أو دعوة إلى العزل؛ لأن المطالبة باستقالة الرئيس تعني المطالبة بمسار دستوري حضاري منظم، وهي على كل حال تبقى مجرد مطالبة ووجهة نظر.

فمن يدعو إلى الاستقالة لا يكون بالضرورة داعيا إلى مسار انقلابي فوضوي لا دستوري، ولا يعني تفويضا لأحد بعينه بالاستيلاء على الحكم. ولذلك رأينا كثيرا ممن كانوا ضد الرئيس ويدعونه للاستقالة، عارضوا الانقلاب واستنكروه وتبرؤوا منه.

فإذاً الحاجة قائمة أولا لإثبات الأرقام المزعومة للمتظاهرين والموقعين، وثانيا إلى إثبات أن متظاهري ٣٠ يونيو جميعا أرادوا وقصدوا العزل الانقلابي العسكري للرئيس.

إذا ثبت ذلك ثبوتا يُعتد بمثله قانونيا وقضائيا، فسيكون عزل الرئيس المنتخب صحيحا لا غبار عليه، قانونيا وفقهيا ومنطقيا. وأما الادعاءات فيحسنها كل واحد، وقد جاء في الحديث الشريف: «لو يُعطَى الناسُ بدعواهم لادَّعى رجالٌ أموالَ قوم ودماءهم، ولكن: البينة على المدعي واليمين على من أنكر». وإذا كان هذا في

رقم ٣٠ مليون من المتظاهرين يحتاج إلى إحصاء دقيق أمين ، وإلى شهادات موثوقة من أهل العدالة والنزاهة ، وليس من الخصوم الذين لجّوا في العداوة وذهبوا فيها كل مذهب .

الخصومات والدعاوي الفردية، فما بالكم إذا تعلق الأمر بدولة وبرئيس دولة؟!

هذا من جهة، ومن جهة أخرى: متى كان رؤساء الدول يعزلون بالمظاهرات؟! وكيف إذا كانت تلك المظاهرات ملتبسة، وليوم واحد فقط؟! وأي رئيس دولة في التاريخ عُزل بهذه الطريقة؟! أفيدونا هدانا الله وإياكم. في عالم اليوم لا يخلو شهر واحد من مظاهرات ضد رئيس من الرؤساء أو ملك من الملوك، بل أصبحت مشروعية التظاهر ضد الرؤساء وحرية انتقادهم، ومشروعية التظاهر ضد الحكومات وسياساتها من علامات التحرر والتحضر، وهو ما تحقق بدرجة عالية وتامة في فترة حكم الرئيس محمد مرسي.

وأنا أعفيكم من سجلات التاريخ التي لن تسعفكم بأي حالةٍ عُزل فيها رئيس منتخب بمظاهراتِ يوم واحد، ولكني أضع عليكم تحديا من نوع آخر، وهو ما يلي: إذا كنتم تؤمنون بهذه الطريقة التي اتبعتموها في الإطاحة بالرئيس المنتخب، وتعتبرونها طريقة شرعية صحيحة لعزل رئيس الدولة، فاكتبوها في دستوركم الذي تقومون بإعداده الآن. وحينئذ سيكون لكم فضل التوصل إلى اختراع دستوري غير مسبوق، وستقدمون بذلك خدمة دستورية فريدة، تهدونها إلى شعوب العالم التي لم تهتد إليها بعد.

الحجة الثانية: أَخْوَنَة الدولة

ويقصدون بها أن الرئيس المنتخب كان يعين أعضاء من حزبه وجماعته في وظائف الدولة ومناصبها. وهذه التهمة لا تقل غرابة وغوغائية عن سابقتها...

فأولا: المعروف والمعهود في جميع الدول قديما وحديثا، أن الرؤساء يُعيِّنون -بحسب صلاحياتهم- من يرونهم ذوي أهلية وكفاءة، ثم يحاسَبون بعد ذلك ويُـحَمَّلون نتائج تعييناتهم.

وأما في الدول الديمقراطية الحديثة، فرئيس الدولة المنتخب -أو رئيس الحكومة- ملزم بأن يعتمد أساسا على حزبه وفريقه، حتى لا يبقى له عذر في أي فشل أو تقصير، وحتى يكون حزبه الذي رشحه وزكاه وأيده شريكا معه في نجاحه أو فشله. ثم يكون الحكم عليه وعلى فريقه في الانتخابات الموالية.

وثانيا: كم هي نسبة هذه (الأخونة) التي تتحدثون عنها؟! ها أنتم الآن -يا خصوم مرسي- تملكون الدولة كلها، من رأسها إلى أخمص قدميها، فقدموا للشعب القائمة الكاملة بأسماء من عينهم الرئيس من حزبه وجماعته، ثم قولوا لنا بعد ذلك: كم نسبتهم إلى غيرهم من أصحاب الوظائف والمناصب في الدولة المصرية؟!

لا شك أن تهمة (أخونة الدولة) إنما هي فرية مخترعة، ومجرد فكرة دعائية تحريضية، فهي أولا ليست صحيحة بتاتا، وثانيا لو أنها صحت لكانت هي عين الصواب.

يا معشر الديمقراطيين سابقا: لماذا لا تتهمون -مثلا- الرئيس باراك أوباما بـ(دمقرطة الدولة)، أي أنه قام بتعيين وزرائه وكبار معاونيه وكبار مسؤولي الدولة من حزبه الحزب الديمقراطي؟ ولماذا لم تتهموا مِن قبلُ جورج بوش بـ(جمهرة الدولة)، مع أن تعييناته كانت في معظمها من الحزب الجمهوري ومن المحافظين الجدد؟!

الحقيقة أن جميع الأحزاب الحاكمة ديمقراطيا، وجمع الرؤساء المنتخبين ديمقراطيا، يقومون -في أول ما يقومون به- بأخونة الدولة والحكومة، لكي يتأتى لهم تحمل مسؤولياتهم، وتنفيذ سياساتهم وبرامجهم التي انتخبوا على أساسها وسيحاسبون على مدى تنفيذها، ثم بعد ذلك يجدد لهم أو يطاح بهم عبر الطرق الديمقراطية المتحضرة.

فبقي أن الاستثناء الديمقراطي الوحيد هو الرئيس محمد مرسي. فهو الوحيد الذي لم يقم بالأخونة إلا بنسبة ضئيلة جدا، تعتبر هزلية ومهزلة في عرف الأنظمة الديمقراطية ، وهو الوحيد الذي اعتبرت شبهة الأخونة في حقه جريمة لا تغتفر، وهو الوحيد الذي أطيح به بتهمة الأخونة التي لم تقع!!

الحجة الثالثة: ارتكاب أخف الضررين

هذه الحجة اختص بها شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب. فقد برر تأييده للانقلاب العسكري بكونه أخفَّ الضررين. بمعنى أن تنحية الرئيس المنتخب واعتقاله، وإلغاء الدستور المعتمد من الشعب، وحل مجلس الشورى المنتخب، واستيلاء قائد الجيش على الدولة وعسكرتها، وما رافق ذلك منذ ساعاته الأولى من اعتقالات وإغلاق للقنوات الإسلامية.. وما تبعه من أحداث ومظالم رهيبة ما زلنا نعيش أطوارها وآلامها.. كل ذلك عند شيخ الأزهر يعتبر أخف الضررين، ولا ندري ما هو الضرر الأشد الذي تم درؤه؟! وهل هناك ضرر أشد من هذا الذي نراه يتناسل ويتواصل؟!

السؤال هنا هو: كيف تأتى لشيخ الأزهر أن يعرف ويقدّر أخف الضررين، مع أن الأمر يتعلق بدولة وشعب وأجيال قريبة وبعيدة، ويتعلق بالأمن والاستقرار وشرعية الحكم، وبالاقتصاد والدين والأخلاق، وله انعكاسات على الأمة العربية والإسلامية بأسرها؟!

نعم يستطيع الشيخ تقدير أخف الضررين بسهولة إذا كان المقصودُ أخفَّ الضررين في حقه هو شخصيا، في منصبه ومصالحه الدنيوية وانتمائه السياسي.. فمن هذه الناحية لا شك أن أخف الضررين عنده هو التنكر للرئيس مرسي، ومبايعة الجنرال السيسي.

> كيف تأتى لشيخ الأزهر أن يعرف ويقدّر أخف الضررين، مع أن الأمر يتعلق بدولة وشعب وأجيال قريبة وبعيدة، ويتعلق بالأمن والاستقرار وشرعية الحكم، وبالاقتصاد والدين والأخلاق، وله انعكاسات على الأمة العربية والإسلامية بأسرها؟!

أما تقدير أخف الضررين على مصير دولة وشعب وأمة، في الحال والمآل، فشيخ الأزهر الحالي من أبعد الناس عنه وأعجزهم عن البت فيه. ولو كان أحمد الطيب فقيها أو مارس القضاء مثلا، لكان أقرب إلى المسألة، لكننا نعلم أن تخصصه إنما هو علم الكلام، وعلم الكلام -كما هو معلوم- مجاله الغيبيات وما فوق السماوات، ولا صلة له بالأرض ومشاكلها.

ولو أن شيخ الأزهر أراد -حقا وصدقا- أن يقدر أخف الضررين فيما بين عزل الرئيس وحبسه، أو إبقائه ومساندته، وأن يستصدر في ذلك فتوى أزهرية أو موقفا أزهريا يَسترشد به المعنيون بالأمر؛ لكان قد جمع لذلك هيئة كبار العلماء، أو مجمع البحوث الإسلامية، أو جبهة علماء الأزهر، أو مكتب الرابطة العالمية لخريجي الأزهر، بدل أن يهرول بمفرده إلى الانخراط في المؤامرة وتزكية هذا المسار الدموي المظلم الذي أدخلوا فيه البلاد والعباد!

خوطر في الانقلاب العسكري في مصر

- الليبرالي الذي يسكت عن انقلاب عسكري ؛ لأنه يخلصه من خصمه ، سيدفع ثمن تراجعه عن مبادئه لسنوات طويلة قادمة ، فلن يصدقه أحد وسيكون كنائحة مستأجرة.

- عندما تتعثر الديمقراطية لا يكون الحل هو الانقلاب عليها ، بل إصلاحها. قمة الغباء أن نتصور أن الانقلاب العسكري حل لمشكلة تعثر أداء رئيس.

- يجب منع التمويل الخارجي للسياسة. أوافق على مراقبة كل المال السياسي وحظر كل مصدر خارجي أو مجهول أو مشروط أو من دولة ، وأن تكون العقوبة جنائية ويطبق على الجميع.

- كيف لليبرالي بعد سنوات أن يفسّر لمن حوله انحيازه إلى انقلاب عسكري ضد رئيس مخطيء لكنه منتخب. .كيف سيفسر الرضا بانقلاب على ديمقرطاية متعثرة؟!

- نحن في مصر كمن عانى من ألم شديد، فجاء بجزار، فأعطاه مخدر وذهب الألم وطار صاحبنا من الفرحة، ليكتشف بعد زوال المخدر أن يدا من يديه قد بترت!

- الديمقراطية مبدأ وممارسة وليست شعارات للقفز على سلطة.

د. باسم خفاجي- رئيس حزب التغيير والتنمية ، مصر

بيان الدعوة السلفية وحزب النور الصادر في ٢٠١٣/٨/١٤ بشأن أحداث اليوم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم .. وبعد...

إنا لله وإنا إليه راجعون ـ اللهم أجرنا في مصائبنا واخلف لنا خيرًا منها.

وقع ما حذرت منه الدعوة السلفية وحزب النور منذ مدة طويلة من خطر سفك الدماء ، وخطر الحشد والحشد المضاد على وحدة المجتمع ووحدة البلاد التي لا يمكن أن تكون محلًا للمساومة ، وطالبنا إدارة البلاد الحالية بعدم فض الاعتصامات بالقوة وضرورة الحل السياسي ، وتوافقنا على ذلك مع القوى السياسية العاقلة ، كما طالبنا بمراعاة احتياجات أبناء الاتجاه الإسلامي في الطمأنة ، وعودة بث قنواته الإسلامية ، وعدم انفراد الفصيل الليبرالي واليساري بتشكيل الحكومة ولجنة تعديل الدستور ، والسير في اتجاه علمنة الدولة وعسكرتها الـذي لا يمكن أن يصب في مصلحة البلاد ، وضرورة التصدي للوجه المتطرف في العلمانية الذي أطل في كثير من وسائل الإعلام الذي أدى إلى إقناع الكثيرين بأنها حرب ضد الإسلام ؛ ففقدوا الثقة في جهود المصالحة حتى وقع الذي نكره وندين ونطالب بوقفه فورًا من إطلاق النار وقتل النفوس من الرجال والنساء والأطفال ، واندفع البعض الآخر في اتجاه إحراق وتدمير منشآت الدولة التي هي ملك للشعب كله ، ونحمل الحكومة المسؤولية عن هذه الدماء والأنفس المحرمة ، ونطالبها بضرورة إنهاء هذا الوضع القائم الذي يهدد بانقسام المجتمع بحل آخر غير سفك الدماء.

ونذكر الدكتور البرادعي بما سبق أن قاله أن النظام الذي يعجز عن حماية معارضيه يفقد الشرعية ، وكذلك الدكتور البيلاوي الذي سبق وأن قدم استقالته كوزير للمالية ؛ احتجاجًا على عنف الشرطة في أحداث ماسبيرو ، رغم عدم مسؤوليته المباشرة عنها ، فكيف وهو رئيس الوزراء ؟! فنرى أن ما حدث اليوم أولى أضعافًا بتقديم الاستقالة من أحداث ماسبيرو ، حتى يتسنى لحكومة أخرى أن تتحمل هذه المسؤولية التي تحافظ على وحدة البلاد والدولة وبقائها، وتحافظ على حرمة النفوس التي قال الله تعالى في قتلها بغير حق :﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢).

ندعو جميع العقلاء من جميع الاتجاهات إلى الوقوف معنا في إحياء النفوس ، وإحياء المجتمع ، وإحياء الدولة بالجلوس معًا من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة ، ينسى فيه الجميع مصلحته الشخصية والحزبية ويعظم مصلحة الدين والوطن والشعب.

ونوصي جميع أبناء التيار الإسلامي بأن يُثْبِتُوا للمجتمع أنهم جزء منه ، يحملون همه ، ويقدمون مصلحته ، ويريدون رفعته ، ويحافظون على وحدته ، وأن يحذروا من الخطاب التكفيري العنيف الذي استعمله البعض.

كما نهيب بأبناء الدعوة السلفية وحزب النور أن يدركوا أن مهمتهم الأساسية هي الدفاع عن هذه الرؤية وإقناع جميع الأطراف بها ، وأن هذا هو آكدُ الواجبات في هذه المرحلة والطريقُ الوحيد لحقن دماء المسلمين.

تعازينا لجميع أهالي الضحايا ودعاؤنا لجميع المصابين بالشفاء.

حفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

الدعوة السلفية وحزب النور

الأربعاء ٧ شوال ١٤٣٤ هـ

١٤ أغسطس ٢٠١٣م

www.anasalafy.com موقع أنا السلفي

بيان من فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالخالق اليوسف

مُنظّر التيار السلفي في مصر

إنني أكتب هذه الكلمات أداء للأمانة التي أخذها الله على من حمل علماً أن يبلغه للناس ولا يكتمه ، وكتمان هذا الحق جريمة في حقي وأمثالي ، اللهم إني أقول هذه الكلمة إبراءً للذمة ، وأداءً لما أخذته من العهد والميثاق.

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى علماء الأمة الإسلامية وشعوبها وقادتها . . انصروا شعب مصر

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وبعد:

فهذه رسالة مناشدة لعلماء مصر وفقهائها أن يهبّوا مع أمتهم من أجل استرداد حق الأمة التي اختارت رئيسها ، وصاغت دستورها وارتضت نظامها ثم جاء من اعتدى عليها وألغى دستورها وعزل رئيسها وصادر إرادتها وقد فعل كل ذلك خيانة وسرقة وغصباً فنصّب نفسه حاكماً ، واختار من رئيس المحكمة الدستورية رئيساً لجمهورية مصر، ولا يوجد في دستور مصر ولا في أي دستور في العالم أن منقلباً على السلطة الشرعية للشعب يجوز له أن يضع رئيس المحكمة الدستورية رئيساً، ولذلك فإن هذا الرئيس قد أهان منصب رئاسة المحكمة الدستورية ، وأهان قضاء مصر الذي رضي بهذه الإهانة وسكت عنها ، والمعلوم أن القضاء الوضعي يحكم بما ارتضاه الشعب نظاماً ودستوراً.

وليس من مهمة القضاء التشريع فضلا أن يجيز الغصب والسرقة ، والانقلاب على السلطة الشرعية التي ارتضاها جمهور الأمة.

وأقول لعلماء مصر: إن واجبكم الشرعي أن تقوموا في وجه هذا الظلم ، وتعيدوا حق الأمة المصرية إليها.

وانشغال بعضكم بالاعتكاف في المسجد الحرام إنما هو من باب الانشغال بالنوافل عن الفرائض وهذا لا يجوز، وهذا الأمر بالنسبة إليكم فرض عين وليس فرض كفاية ؛ لأن الأمة المنتفضة في وجه هذا الظلم تنتظر منكم أن تقودوا مسيرته ، وتـبرروا جهادها ، وقعودكم عن ذلك قعود عن الواجب الشرعي المحتم عليكم ، وقول من قال فتنة يجب اعتزالها قول باطل، فالاعتزال إنما هو في أمر لا يتبين وجه الحق فيه ، وهذا إنما هو حق وباطل فأنتم أمام سلطة شرعية للأمة قد اغتصبت ، وعزل رئيسها المنتخب ، وألغي دستورها الذي ارتضته ، وأمام خيانة دُبرت بليل ، وجاء كل ذلك على خلاف إرادة أمة ، فالفتنة إنما هي في القعود والسكوت عن هذه الجريمة.

وأما الذين أفتوا بأن من يموت من هذه الأمة التي هبت لاسترداد حقها وإعادة دستورها ليس بشهيد ، فهي فتوى باطلة كذب فيها قائلها على الله ورسوله القائل: «سيد الشهداء حمزة ، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله» وهؤلاء الذين قاموا في وجه الجـور والظلم والسرقة والخيانة مجاهدون أعظم الجهاد، وشهيدهم إن شاء الله من أعظم الشهداء أجراً عند الله فليتق الله من يصدر هذه الفتاوى الباطلة ، فإنه مسؤولٌ غداً أمام الله.

وأقول للأمة المصرية ، رجالها ونسائها المحتشدة اليوم في الميادين مطالبة بعودة قرارها إليها: جهادكم مشروع وسعيكم مشكور وسيكلّله الله بحوله وقوته بالنجاح، فيعود لكم قراركم المغتصب ووطنكم المختطف.

وأقـول لكل أبناء الأمـة الإسلامية: إن واجبكم هو مناصرة إخوانكم من شعب مصر.

وأناشد قادة العالم الإسلامي وأهل السلطان فيه أن يقفوا مع الشعب المصري ليستردّ ما سلب منه، ويعود إليه قراره ونظامه الذي ارتضاه ، ولا يسمحوا للبغاة الذين سرقوا وطناً ، واغتصبوه أن يمضوا بجريمتهم ، وحتى لا يكون اغتصاب السلطة الشرعية مشروعاً!!

إنني أكتب هذه الكلمات أداء للأمانة التي أخذها الله على من حمل علماً أن يبلغه للناس ولا يكتمه ، وكتمان هذا الحق جريمة في حقي وأمثالي ، اللهم أني أقول هذه الكلمة إبراءً للذمة ، وأداءً لما أخذته من العهد والميثاق. اللهم إن كنت تعلم أني أقول وفاء لعهدك ، فانصر هذه الأمة التي قامت تطالب بحقها ، إنك نعم المولى ونعم النصير.

وكتبه :عبد الرحمن بن عبد الخالق

١٤رمضان١٤٣٤هـ/ ٢٢يـولـيـو ٢٠١٣م

مؤتمر الحوار الوطني الشامل

نظرة استطلاعية

لأبرز التقارير في الجلسة العامة الثانية

فريق قضية صعدة

السبت الأول من يونيو ٢٠١٣م

المقدمة:

١- بدأ الفريق عمله في تاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠١٣م ، عندما تم انتخاب الأخت / نبيلة الزبير رئيسة لفريق صعدة ، وتم تأجيل تشكيل بقية هيئة الرئاسة إلى وقت لاحق لعدم التوافق في الفريق.

٢- النشاطات الرئيسية التي قام بها الفريق هي تشكيل لجنة مصغرة مكونة من كافة المكونات من أجل إعداد الخطة العامة للفريق.

أ) تشكيل لجنة مصغرة مكونة من كل المكونات من أجل إعداد الخطة التفصيلية ، وتم إعداد الخطة وإقرارها بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠١٣م.

ب) في تاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠١٣م ، تم إقرار الآلية التنفيذية للخطة التفصيلية ، وتم تشكيل لجنة مصغرة من كل المكونات لجمع الوثائق والمعلومات وتلخيص الرؤى ، وسميت لجنة جمع الوثائق والتلخيص.

ج) أصدر الفريق بياناً بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠١٣م ، أكد فيه على ضرورة استكمال إجراءات التهيئة التي أقرتها اللجنة الفنية للإعداد للحوار الوطني الشامل ، والمتمثلة في تنفيذ النقاط العشرين.

د) في تاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠١٣م ، تم إقرار الخطة التنفيذية لمرحلة الجذور المرحلة الأولى.

هـ) في تاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١٣م ، تم تشكيل لجنة المشاركة المجتمعية .

و) في تاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠١٣م ، تم إقرار لجنة لإعداد الخطة التفصيلية للنزول الميداني.

ز) في تاريخ ٢/ ٥/ ٢٠١٣م ، تم استكمال هيئة رئاسة الفريق ، وتعيين الأخ / عبد الحميد حريز نائباً أولاً ، والأخ / خالد الغيش نائباً ثانياً ، والأخ / وهيب خدابش مقرراً للفريق.

ح) في تاريخ ١٣/ ٥/ ٢٠١٣م ، أقر الفريق أن يكون النزول داخل صنعاء فقط ، وإذا دعت الحاجة سيكون النزول إلى صعدة .

٣- القضية الأساسية التي عمل عليها الفريق ، هي تحديد جذور قضية صعدة ، وتلخيصها من خلال الرؤى المقدمة من قبل المكونات.

أهداف الفريق :

الأهداف العامة :

١- تحديد جذور قضية صعدة .

٢- تحديد محتوى قضية صعدة .

الأهداف التفصيلية :

١- إقرار الخطة العامة .

٢- إقرار الخطة التفصيلية وآلية تنفيذها.

٣- جمع المعلومات والوثائق عن الجذور.

٤- جمع المعلومات والوثائق عن المحتوى.

٥- النزول الميداني والاستماع للمستهدفين.

قرارات الفريق:

تَوَافق الفريق على القرار التالي ، واتفق على رفعه للجلسة العامة النصفية لإقراره وتبنيه من قبل المؤتمر :

إن جذور قضية صعدة تتلخص في الآتي :

١- ضعف الدولة وفشل مؤسساتها.

٢- ضعف التنمية الشاملة .

٣- التدخلات الخارجية .

٤- دخول أفكار أثّرت بالتعايش التاريخي بين المذاهب الأساسية.

٥- اللعب بورقة التوازنات والإدارة بالأزمات.

٦- عدم مهنية وحيادية وسائل الإعلام.

٧- مشروع السيد حسين بدر الدين الحوثي، الفكري ، وما حصل على إثر إطلاق (الشعار والصرخة) من خلاف مع السلطة واعتقالات ووساطات لم تنجح ، وصولاً إلى الحرب في يونيو ٢٠٠٤م .

فريق قضايا ذات بُعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

المقدمة :

سعياً باتجاه تحقيق الهدف العام للحوار ، والمتمثل بتمكين أفراد المجتمع اليمني من تقرير مستقبلهم بالشكل الذي يفي بتطلعاتهم ، بدأ فريق العمل نشاطه في ١٣ أبريل ٢٠١٣م ، بانتخاب رئاسة للفريق ، وقد تم ابتداءً الاتفاق على مرجعيات للحوار في إطار الفريق كالآتي :

* الدستور اليمني النافذ .

* الآلية التنفيذية المزمنة لمبادرة مجلس التعاون الخليجي .

* قراري مجلس الأمن الدولي ٢٠١٤ ٢٠٥١ بشأن اليمن .

* القانون الدولي الإنساني .

* دليل مؤتمر الحوار الوطني .

* المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

* الاستفادة من تجارب الدول التي طبقت فيها إجراءات العدالة الانتقالية مع مراعاة خصوصية الواقع اليمني.

* ما يتفق عليه أعضاء الفريق .

* بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وتم تقسيم الفريق إلى محورين رئيسين ، وست مجموعات فرعية هي :

محور قضايا ذات بعد وطني :

١- مجموعة قضايا النازحين وسبل معالجتها .

٢- مجموعة استرداد الأموال والأراضي المنهوبة في الداخل والخارج بسبب سوء استخدام السلطة .

٣- مجموعة مكافحة الإرهاب .

محور المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية :

١- مجموعة الصراعات السياسية .

٢- مجموعة قضايا وحقوق المخفيين قسراً .

٣- مجموعة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان:

أ) التي حصلت في العام٢٠١١م.

ب) الحاصلة في جنوب الوطن منذ بدء الحراك الجنوبي في عام ٢٠٠٧م .

المفاهيم ناقش الفريق وأقرَّ المفاهيم الآتية :

* النازحين:

هم الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أجبروا على ، أو اضطروا إلى الهروب ، أو مغادرة مساكنهم ، أو أماكن إقامتهم المعتادة بصفة خاصة ؛ نتيجة للآتي أو بغية تفاديه : آثار النزاعات المسلحة وأعمال العنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث البشرية أو الطبيعية ، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دولياً .

* الإرهاب:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، بإيذائهم أو تعريض حياتهم وحريتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الأملاك العامة والخاصة أو الاحتلال أو الاستيلاء عليها.

* الأموال والأراضي المنهوبة في الداخل و الخارج:

الأموال والأراضي التي يمتلكها الفرد أو مجموعة من الأفراد ، أو تؤول ملكيتها للدولة ، وتم نهبها نتيجة ارتكاب جريمة من جرائم الفساد ، أو الاستغلال السيئ للنفوذ والسلطة ، أو الاستخدام السيئ للقوانين.

* العدالة الانتقالية:

هي مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تقوم بها الدولة من أجل معالجة ما ورثناه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتتضمن هذه التدابير: التحقيقات القانونية الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات .

* العدالة:

هي من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإحقاقها ، ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها.

* المصالحة الوطنية:

هي عملية الوفاق السياسي والاجتماعي المبني على آليات العدالة الانتقالية الشاملة للانتقال من حالة الصراعات السياسية إلى حالة السلم وتعزيز الديمقراطية.

* الإخفاء القسري:

هو الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف ، أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية ، على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو

مجموعة من الأشخاص يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو موافقتها ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته ، أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده ، مما يحرمه من حماية القانون.

الصراعات السياسية و الانتهاكات المرتبطة بها :

هي الصراعات بين الأطراف السياسية في أي فترة زمنية خلال تاريخ اليمن المعاصر والحديث جنوباً وشمالاً والممتد حتى وقتنا الراهن.

أهداف الفريق :

الأهداف العامة :(للقضية التي يناقشها الفريق في الفترة الأولى من عمله بحسب ما وردت في خطته المقرة) :

١- وضع محددات دستورية وقانونية ، ومحددات لرسم السياسات العامة ، بما يحقق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

٢- تحديد أسباب القضايا ذات البعد الوطني ، واقتراح حلول ومعالجات دستورية وقانونية وسياسية لها ، وضمانات قوية لاستدامة هذه المعالجات.

الأهداف الخاصة :(للقضية التي يناقشها الفريق في الفترة الأولى من عمله بحسب ما وردت في خطته المقرة) :

١- التعرف على الصراعات السياسية السابقة ومسبباتها ؛ لمعرفة الحقيقة عن كافة أشكال الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت أثناءها.

٢- الكشف عن حالات المخفيين قسرا ، بما يكفل إنصافهم وجبر ضررهم ، والدعوة إلى كشف الحقيقة وتخليد الذاكرة الوطنية.

٣- تحديد معالجات لانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال عام ٢٠٠٧م-٢٠١١م ، وضمان كشف الحقيقة، وبناء قاعدة معلومات حولها.

٤- الإسهام في وضع أسس إجراء المصالحة الوطنية ، وإغلاق كافة ملفات الصراع ، بما لا يصادر حقوق الضحايا أو يتعارض مع العدالة، وتحديد ضمانات بعدم تكرار ما حدث.

٥- الإسهام في إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية والإعلامية ، بما يضمن استقلالية هذه المؤسسات لحماية حقوق الإنسان وحرياته.

٦- تحديد المعالجات لقضايا النزوح والنازحين والآثار المترتبة عنها على المستوى الوطني ، ووضع خطط جاهزة وفعالة لمواجهة أي ظاهرة للنزوح مستقبلا.

٧- استرداد الأموال والأراضي المنهوبة في الداخل والخارج والأراضي المنهوبة في الداخل والخارج بسبب إساءة استخدام السلطة.

٨- مراجعة سياسة الحكومة في مجال مكافحة الإرهاب ، والكشف عن الانتهاكات التي حدثت ، ووضع محددات لوضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب.

٩- تفعيل التنسيق والتعاون والتبادل خلال التنفيذ بين مجموعات العمل المصغرة وبينها وبين الفرق الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

قرارات الفريق :

توافق الفريق على القرارات التالية ، واتفق على رفعها للجلسة العامة النصفية لإقرارها وتبنيها من قبل المؤتمر:

١- يتولى فريق قضايا ذات بُعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وضع المبادئ والمحددات لقانون العدالة الانتقالية لاعتمادها قبل إصدار القانون .

٢- إدراج انتهاكات حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧ ضمن مواضيع فريق العدالة الانتقالية .

٣- إجراء التحقيقات اللازمة وتقصي الحقائق بما يؤدي إلى كشف حالات الإخفاء القسري خلال فترات الصراعات السياسية السابقة ومصير المخفيين قسراً ، والعمل على تسليم رفات من قضى منهم لذويهم ، وإنصاف الضحايا وإعادة الاعتبار لهم ، وتخليد الذاكرة الوطنية ، واتخاذ كل ما يلزم لمنع تكرار مآسي الإخفاء القسري.

٤- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لاسترداد الأموال والأراضي المنهوبة العامة و الخاصة في الداخل والخارج ، وتمنح صلاحيات استثنائية تمكنها من ممارسة عملها.

٥- تعميم اللجان القضائية الخاصة بحل مشاكل الأراضي التي شكلت للمحافظات الجنوبية على جميع المحافظات الأخرى .

٦- تلتزم جميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الفعاليات الممثلة بمؤتمر الحوار الوطني إدانة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وأنواعها وأسبابها ، والالتزام بعدم التأصيل لها دينياً أو سياسياً أو تحت أي مبررات أو ذرائع أخرى وصولاً إلى التزام جميع فئات المجتمع وفعالياته بإدانة الإرهاب والأعمال الصادرة عنه.

٧- تلتزم الدولة بتعويض وجبر ضرر جميع ضحايا العمليات الإرهابية وضحايا أخطاء مكافحة الإرهاب من المدنيين والعسكريين في مختلف محافظات الجمهورية ، وتخليد ذكراهم.

٨- صياغة إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب ، ووضع قانون خاص بمكافحة الإرهاب وفقا للمحددات التي سيصدرها مؤتمر الحوار خلال الفترة القادمة ، وتجريم القتل خارج نطاق القانون، بما في ذلك ضربات الطائرة بدون طيار والصواريخ الموجهة ، وتجريم تقييد حرية المتهمين لفترات طويلة دون تقديمهم للقضاء ، ورد الاعتبار والتعويض للأشخاص الذين سبق اعتقالهم بتهمة الإرهاب ولم تثبت إدانتهم ، وتنفيذ برامج إعادة التأهيل والدمج ، وإيلاء ملف معتقلي غوانتانامو الاهتمام اللازم.

٩- تلتزم الدولة بإحالة كل من ثبت تورطهم بقتل المعتصمين السلميين أو منتسبي المؤسسات الأمنية و العسكرية ومن حرض على ذلك إلى التحقيق والمحاكمة.

١٠- الإفراج عن المحتجزين والمعتقلين بمن فيهم المعتقلون من شباب الثورة والحراك السلمي الجنوبي وسجناء الرأي ما لم يكونوا مدانين على ذمة قضايا جنائية أو إرهابية .

١١- ضرورة إجراء تحقيق شفاف في الجرائم السياسية الكبيرة التي أثرت على المجتمع .

١٢- صياغة النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية بصياغات واضحة ومحددة وغير قابلة للتأويل أو لتعدد التفسيرات.

المبادئ الدستورية للعدالة الانتقالية:

١- تلتزم الدولة الامتثال للقواعد والمعايير الدولية عند تصميم وتنفيذ عمليات آليات العدالة الانتقالية وتحقيق ذلك بشكل فعال ودائم ، بما يتيح تطبيق العدالة الانتقالية ، وتحقيق المصالحة الوطنية ، و المصادقة على جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة ببرامج و عمليات العدالة الانتقالية.

٢- ضمان حيادية المؤسسات والأجهزة العسكرية والأمنية والاستخباراتية ، كمؤسسات وطنية محترفة لا تتدخل بالشأن السياسي والمدني ، وتتجسد مهمتها في حماية أمن الوطن والمواطن ، وصيانة السلم الأهلي والاجتماعي .

٣- تحترم الدولة حق المواطنين في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي ، وحماية هذا الحق بتشريعات تضمن حماية المواطنين ، بما لا يسمح بارتكاب أي انتهاكات لحقوق الإنسان مستقبلاً.

(المبادئ القانونية للعدالة الانتقالية):

١- إلزام كل مؤسسات الدولة وهيئاتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية ، بالإفصاح عن كل ما لديهم من بيانات ومعلومات ووثائق تتعلق بانتهاكات حقوق المواطنين وحرياتهم. ومحاسبة كل من يتستر أو يتقاعس عن الإفصاح وكشف الحقيقة ، وتقديم كل ما بحوزته أو يعرفه من خلال عمله السابق أو تحت مسئوليته أثناء عمله الحالي.

٢- التعامل المتساوي مع كل ضحايا الانتهاكات دون تمييز مكاني أو زماني.

٣- الالتزام بمنح لجنة كشف الحقيقة الصلاحيات الكاملة في الكشف عن جميع حالات الإخفاء القسري و جميع انتهاكات حقوق الإنسان بموجب القانون.

٤- الاعتراف بارتكاب الجرائم دون تبرير ، والاعتذار المؤسسي عن كل الانتهاكات لحقوق الإنسان.

٥- إنصاف ضحايا الانتهاكات و الإخفاء القسري ، وجبر ضررهم بصورة عادلة.

٦- الإصلاح المؤسسي لأجهزة و مؤسسات الدولة المتورطة بانتهاكات حقوق الإنسان بما يضمن عدم تكرارها.

٧- ينبغي على الدولة موطن الاتفاقية الدولية ، بتجريم الإخفاء القسري الموقعة من قبل اليمن في التشريعات الوطنية ذات العلاقة.

٨- اعتبار كل الصراعات السياسية السابقة جزءا من تاريخ اليمن ، تتحمل مسؤوليتها كل الأطراف التي اشتركت فيها، ووجوب رد الاعتبار لكل من أسيء إليهم من ضحايا الصراعات السياسية في أي مرحلة خلال مختلف نظم الحكم الشطري والوحدوي ، والتأكيد على حق جميع المتضررين من ضحايا الصراعات السياسية التي تمت على مستوى الشطرين شمالاً و جنوباً ، وأي فترة زمنية من تاريخ اليمن المعاصر والحديث وحتى وقتنا الحاضر .

٩- الالتزام بمعايير القانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وتحقيقات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، وتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تشكيل لجان التحقيق وإجراءات التحقيق والمقاضاة ، وتوفير الدعم الفني والإجرائي والمادي والسياسي للبدء الفوري في تحقيق ذلك وبما يضمن التنفيذ السريع والنزيه لمعاقبة المدانين وجبر ضرر الضحايا.

المبادئ الناظمة للتعامل مع قضايا استرداد الأموال و الأراضي المنهوبة:

١- الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢- تلتزم الدولة باسترداد جميع الأموال والأراضي المنهوبة العامة والخاصة بالداخل والخارج بسبب سوء استخدام السلطة ، أو بسبب استغلال النفوذ والسطو والتزوير وغيرها من الأسباب غير المشروعة ، بما يضمن حق الضحايا والمجتمع بمساءلة ومحاسبة الناهبين إداريا وقضائيا وفقا للمعايير الوطنية والدولية ، وبما يكفل صدور التشريعات التي تمنع التصرفات غير القانونية بالممتلكات و الأراضي والأموال.

٣- إجراء الإصلاحات التشريعية للمنظومة القانونية الخاصة بإدارة الأراضي ، وتحديدا الأسراع في إصدار قانون السجل العقاري العيني المنظور أمام مجلس النواب منذ عام ٢٠٠٧م وغيرها من التشريعات ذات العلاقة.

التوصيات:

١- الإسراع بتسمية أعضاء لجنة التحقيق المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لعام ٢٠١١ وذلك بحسب توصيات مجلس حقوق الإنسان ، ووفقا للقرار الجمهوري رقم ١٤٠ لعام ٢٠١٢.

٢- تتبنى الدولة إصدار قانون خاص لإنشاء هيئة مستقلة لمواجهة حالات النزوح والطوارئ والكوارث لأي سبب كان ، تسخر له كل الإمكانات البشرية والمادية والمعدات والتجهيزات الفنية اللازمة ، بما في ذلك بناء معسكرات الإيواء المناسبة وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها ، بما يكفل القدرة على مواجهة تلك الظواهر و آثارها.

٣- على الحكومة الإسراع باتخاذ

الإجراءات اللازمة لإعادة إعمار المناطق و المنشآت الخاصة والعامة المتضررة بسبب النزاعات المسلحة في كل من صعدة وأبين و حجة، إضافة إلى جبر الضرر بتعويض الممتلكات و معالجة الجرحى و تعويض أسر الضحايا، والعمل على توفير حياة كريمة ملائمة تغطى فيها الاحتياجات الصحية و التعليمية و الاجتماعية في مناطق النزوح .

٤- ضرورة إعـادة النظر في أحكام قانون شاغلي الوظائف العليا ، بما يكفل خضوعهم للمساءلة وجعلهم تحت طائلة القانون واختصاص الأجهزة الرقابية .

٥- على اللجنة القضائية الخاصة بمعالجة قضايا الأراضي والمسرّحين من أعمالهم في المحافظات الجنوبية ، سرعة استكمال مهامها بشأن استعادة الأراضي والممتلكات العامة والخاصة ، والمسرحين قسرياً من أعمالهم بموجب القرار الجمهوري.

٦- تكفل الدولة تضمين مبادئ العدالة الاجتماعية ضمن تشريعاتها الوطنية .

٧- تجريم التكفير والتخوين بشكل عام وبشكل خاص في العمل السياسي والحقوقي .

٨- التأكيد على أن قضايا الأمـوال والأراضي المنهوبة لا تسقط بالتقادم.

٩- تبني وتحقيق المطالب والأهداف المشروعة لشباب التغيير السلمي والحراك الجنوبي السلمي.

١٠- على الحكومة إعـادة وتسوية أوضـاع الموظفين المدنيين والعسكريين الذين تم إقصاءهم من وظائفهم بسبب أحداث ٢٠١١.

١١- تشكيل لجنة حكومية وطنية لمعالجة أوضاع أسر الشهداء ومعالجة الجرحى الناتج عن أحـداث ٢٠١١م وأحداث ٢٠٠٧ بغض النظر عـن توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية.

١٢- توصي جميع المكونات في فريق العدالة الانتقالية الاعـتراف بالقضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية وحقوقية.

فريق القضية الجنوبية

المقدمة :

بدأ فريق القضية الجنوبية أعماله في يوم الاثنين الموافق ١ ابريل ٢٠١٣م ، وتم في الاجتماع اختيار هيئة رئاسة بالتوافق مكونة من التالية أسمائهم:

أحمد بن فريد محمد الصريمة
رئيساً

بلقيس علي صالح اللهبي
نائباً أولاً

محمد علي أبو لحوم
نائباً ثانياً

شفيع محمد العبد علي
مقرراً

١- خلال فترة العمل الأولى للفريق تم تشكيل لجنة لإعداد الخطة التنفيذية ضمت الأعضاء: (رضية شمشير علي - أحمد محمد الكحلاني- محمد محمد قحطان- أحمد صالح القنع - محمد أحمد العفيف- إبراهيم مالك شجاع الدين- أحمد صالح عجروم). بمساعدة الميسرين (مـروان الشيباني و خديجة الصرحي) ، كما أوكل إلى هذه اللجنة مهمة صياغة إجراءات وتدابير لبناء الثقة داخل فريق القضية الجنوبية ، تمثلت في النقاط الـ ١١ التي تم إعلانها في نهاية الجلسة العامة الأولى.

٢- تم تشكيل لجنة رباعية لمتابعة تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير مع رئاسة المؤتمر، ضمت في عضويتها: (محمد علي أحمد- رضية شمشير علي- محمد محمد قحطان- ياسر أحمد العواضي).

٣- تشكيل لجنة لاستخلاص المشاركات المجتمعية، ضمت في عضويتها: (نادية عبدالله الأخرم - أماني أحمد الماخذي- ناصر أحمد عباد شريف- إبراهيم مالك شجاع الدين).

٤- تشكيل لجنة لاستخلاصات الرؤى التي قدمت حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية، ضمت في عضويتها: (رضية شمشير علي- أحمد محمد الكحلاني- محمد أحمد العفيف- عبد الرحمن عمر السقاف- بلقيس علي اللهبي- أماني أحمد الماخذي- نادية عبد الله الأخرم - علي حسين عشال - خالد إبراهيم بامدهف- ناصر أحمد عباد شريف- إبراهيم مالك شجاع الدين- شفيع محمد العبد).

٥- كما تم تنفيذ عدد من الأنشطة يأتي في مقدمتها الاجتماعات اليومية للفريق لمناقشة القضايا المدرجة في جدول الأعمال ، استناداً إلى الخطة التنفيذية الخاصة بالفريق، إضافة إلى أنشطة أخرى تخللت أعمال الفريق ، تمثلت في الاستماع لمحاضرات نفذها عدد من الخبراء الدوليين والمحليين وبعض الباحثين في مواضيع ترتبط مباشرة بمهام الفريق.

٦- عقد الفريق لقاءات مع المبعوث الأممي السيد جمال بن عمر و سفراء كلٍ من دول بريطانيا وروسيا وألمانيا والمملكة الأردنية الهاشمية وباكستان وماليزيا وإندونيسيا ، والمدير العام لمكتب مجلس التعاون الخليجي في اليمن، الذين قاموا بزيارة الفريق إلى مكان انعقاد اجتماعاته. كما قـام رئيس مؤتمر الحـوار الوطني، رئيس الجمهورية ، بزيارة إلى فريق القضية الجنوبية، وزيارات أخرى لبعض أعضاء هيئة رئاسة المؤتمر والأمين العام للمؤتمر.

٧- طلب فريق القضية الجنوبية حضور كلٍ من وزيري الداخلية والدفاع ورؤساء جهازي الأمن السياسي والقومي على خلفية اغتيال الطيارين في محافظة لحج ، ولمناقشة حالة الانفلات الأمني والاغتيالات التي تعرض لها عدد من الكوادر العسكرية والأمنية والمدنية، ولم يحضر من هؤلاء إلا وزير الداخلية فقط.

٨- شكل الفريق لجنة لمتابعة قضية المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي ، برئاسة محمد علي الشدادي، وأسفرت جهودها عن إطـلاق سراح كـلٍ من: (بجاش الأغبري الصبيحي - حسن محمد

بنان – عبد ربه سالم محرق– خالد صالح بن عبد المانع).

٩– شهد الفريق انسحاب رئيس الفريق: (أحمد بن فريد محمد الصريمه، وعضو الفريق أحمد صالح عجروم، وانتقال عضو الفريق علي ناصر البخيتي) إلى فريق صعدة.

١٠– بعد انسحاب الرئيس السابق للفريق تم التوافق على اختيار محمد علي أحمد شيخ رئيساً لفريق القضية الجنوبية.

١١– تمت إضافة محمد عبد الله عوض الدغاري ، إلى عضوية الفريق ، بديلاً عن العضو المنسحب أحمد صالح عجروم.

١٢– عمل الفريق خلال هذه الفترة على موضوعين أساسيين وفق الخطة التنفيذية المزمنة التي قام بإعدادها في مستهل اجتماعاته، وهما : جذور القضية الجنوبية ومحتواها. وقد استمع الفريق خلال النصف الأول من هذه المرحلة للرؤى التي قدمت حول جذور القضية الجنوبية ، وفي النصف الثاني منها للرؤى حول محتوى القضية الجنوبية، ومن ثم قام بعملية استخلاصات لتلك الرؤى والتوافق على رؤية واحدة تمثل الفريق، سيتم عرضها على الجلسة العامة الثانية.

أهداف الفريق

١– الأهداف العامة للفريق في الفترة الأولى من عمله بحسب ما وردت في خطته المقرة:

العمل على البحث في جذور ومحتوى القضية الجنوبية.

٢– الأهداف الخاصة للفريق في الفترة الأولى من عمله بحسب ما وردت في خطته المقرة:

١– الوصول إلى رؤية توافقية حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية.

٢– استقراء الرؤى ميدانياً.

٣– بلورة الرؤية التوافقية للجذور والمحتوى.

٤– معرفة الموقف المجتمعي.

٥– استيضاح مواقف الأطراف الجنوبية في الخارج.

قرارات الفريق :

توافق الفريق على القرار التالي ، واتفق على رفعه للجلسة العامة النصفية لإقراره وتبنيه من قبل المؤتمر:

* تأجيل النزول الميداني بحسب الخطة التنفيذية للفريق إلى المحافظات الجنوبية ، حتى يتم تنفيذ النقاط العشرين التي تقدمت بها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وكذا النقاط الـ١١ الخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة ، وخلق بيئة ملائمة التي تقدم بها فريق القضية الجنوبية إلى رئاسة مؤتمر الحوار بتاريخ: ٣/ ٤/ ٢٠١٣م ، وتم عرضها في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر (ملحق رقم ٥)، لما من شأنه خلق بيئة مناسبة تسهم في تحقيق النزول الميداني للأهداف المرجوة منه.

فريق بناء أسس الجيش والأمن

المقدمة :

بدأ فريق أسس بناء الجيش والأمن ودورهما أعماله فور تشكيله يوم السبت الموافق ١٣/ ٤/ ٢٠١٣م ، بانتخاب هيئة الرئاسة ، والمكونة من اللواء/ يحيى الشامي – رئيساً ، والعميد/ ناصر الطويل – نائباً أولاً ، والأستاذة/ ليزا الحسني – نائباً ثانياً ، والأستاذ/ فهد دهشوش – مقرراً.

وقد شرع الفريق مباشرة في إعداد الخطة العامة لعمله للفترة (أبريل – مايو ٢٠١٣م) ، بمساعدة الميسر/ عدنان قطينة (مرفق لكم نسخة منها) ، وقد هدفت الخطة بشكل رئيسي إلى وضع مبادئ دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والمخابرات وطنياً ومهنياً ، وإيجاد حلول للمبعدين والمقاعدين قسرياً ، كما تضمنت الخطة تقسيم الفريق إلى أربع مجموعات ، وهي :

١– مجموعة أسس بناء الجيش.

٢– مجموعة أسس بناء الأمن .

٣– مجموعة أسس بناء المخابرات.

٤– مجموعة المبعدين قسرياً .

كما شرعت كل مجموعة في إعداد خططها التفصيلية للفترة (أبريل – مايو ٢٠١٣م) (مرفق لكم نسخ منها) والتي تضمنت أهدافها العامة والتفصيلية ، بالإضافة إلى الأنشطة من محاضرات حول أسس بناء الجيش والأمن والمخابرات ، وزيارات ولقاءات ومقابلات ، ونزول ميداني للجهات المستهدفة في أمانة العاصمة وعينة من المحافظات .

ووفقاً للخطة ، استمع الفريق إلى العديد من الخبراء المحليين والدوليين ، والذين قدموا محاضرات في أسس بناء الجيش والأمن والمخابرات ، وتجارب دولية في هذا المجال ، بالإضافة إلى الإجابة على العديد من التساؤلات والاستفسارات والملاحظات التي طرحها الأعضاء ، بما عزز الفهم والمعرفة لدى أعضاء الفريق عن طبيعة مهمتهم والجوانب اللازم التركيز عليها عند أدائهم لمهمتهم.

قامت المجموعات المنبثقة عن الفريق بزيارة وزارتي الدفاع والداخلية وبعض الجهات التابعة لها ، وزيارة جهازي الأمن السياسي والقومي ، والاستخبارات العسكرية ، بالإضافة إلى زيارة بعض أجهزة ووحدات ومكاتب تلك الجهات في أمانة العاصمة ومحافظات عدن وحضرموت والحديدة ، والاستماع إلى قياداتها والمسؤولين فيها وعينة من كوادرها ؛ لمعرفة الصعاب والتحديات التي يواجهونها ومعرفة رؤاهم ومقترحاتهم عن أسس بناء الجيش والأمن والمخابرات ودورهما ، والإجراءات الخاصة بالمبعدين والمقاعدين قسراً ، وبما يساعد على تحقيق أهداف الجيش والأمن والمخابرات على أسس وطنية ومهنية حديثة ومتطورة.

كما ناقشت المجموعات نتائج زياراتها

ودراسة وتحليل الوثائق التي تم تجميعها والدستور والقوانين النافذة ، والاطلاع على دساتير وقوانين لدول عربية وأجنبية للاستفادة من تجاربها، وأعـدت لذلك تقاريرها التفصيلية الذي تم تلخيص ما تضمنته من قرارات تم التوافق عليها في هذا التقرير ، وإرجـاء ما لم يتم التوافق عليه ليتم مناقشته والتوافق عليه في الفترة القادمة.

أهداف الفريق:

الأهداف العامة للفريق:

١- وضـع مـواد دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والمخابرات وطنياً ومهنياً.

٢- تقييم مدى توافق مخرجات إعادة هيكلة الجيش والأمن مع الأسس الجديدة التي سيضعها الفريق.

٣- دور الجيش في الحياة السياسية.

٤- مؤسسة الأمن كهيئة مدنية.

الأهداف التفصيلية للفريق:

١- تقييم الوضع الراهن للجيش والأمن والمخابرات والهيكلة التي تمت .

٢- وضع أسس مستقبلية حديثة لبناء الجيش والأمـن والمخابرات، وتحديد أهدافها ومهامها.

٣- وضع أسس لضمان إخراج الجيش من المـدن عند تحديد مسرح العمليات الجديد.

٤- وضع أسس لإنهاء جهوية الجيش والأمـن والمـخـابـرات ، وتحويلها إلى مؤسسات وطنية ومهنية .

٥- إعادة كافة المقصيين والمبعدين قسراً ، العسكريين والأمنيين الجنوبيين ، جراء حرب صيف ١٩٩٤م ، وكافة المقصيين والمبعدين العسكريين والأمنيين المتضررين من حروب صعدة ، والمتضررين والمبعدين والمقصيين العسكريين والأمنيين من بقية محافظات الجمهورية- إلى أعمالهم ، وتعويضهم التعويض العادل عن الفترة السابقة.

٦- وضع أسس لتحييد الجيش والأمن والمخابرات عن الحياة السياسية .

٧- وضع أسس لعقيدة عسكرية وطنية حديثة للجيش والأمن .

٨- وضع الأسس التي تضمن حياة كريمة لأفـراد المؤسستين العسكرية والأمنية .

٩- متابعة تنفيذ النقاط العشرين ذات العلاقة بمهام وأعمال الفريق.

١٠- وضع الأسس لضمان الاهتمام والرعاية الكاملة لأسر الشهداء والمعاقين والجرحى من أبناء الجيش والأمن.

١١- إعادة النظر في القوانين العسكرية بما فيها قانون التقاعد، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون خدمة الدفاع الوطني.

١٢- وضع تصور للمنشآت الصحية والتعليمية والتدريب المهني الخاصة بالجيش والأمن.

١٣- إعادة النظر في المؤسسات الخدمية والاقتصادية التي تتبع الجيش والأمن.

١٤- توسيع وتمكين عمل المـرأة في الأجـهـزة الأمـنـيـة والعسكرية والاستخباراتية.

قرارات الفريق :

توافق الفريق على القرارات التالية ، واتفق على رفعها للجلسة العامة الثانية للمؤتمر لمناقشتها وإبداء الملاحظات بشأنها وإقرارها من المؤتمر ، مع الأخذ في الاعتبار أن تنسجم ولا تتعارض هذه القرارات مع القرارات المتعلقة بالقضية الجنوبية وبناء الدولة.

أولاً: في الجانب الدستوري:

١- القوات المسلحة ملك الشعب ، مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها ووحـدة وسلامة أراضيها وسيادتها ونظامها الجمهوري، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات ويحظر على أي فرد أو هيئة أو حزب أو جهة أو جماعة إنشاء أي تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبة عسكرية تحت أي مسمى.

٢- الأمن هيئة مدنية نظامية تؤدي واجباتها في خدمة الشعب ، وتكفل للمواطنين الطمأنينة وحماية حقوقهم وحرياتهم وتقوم بحفظ النظام والأمن و الآداب العامة ، وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات ، وما يصدره إليها القضاء من أوامر وعلى النحو الذي يبينه القانون.

٣- ينشأ مجلس أعلى للدفاع الوطني والأمن القومي ، على أن يحدد الفريق قوامه واختصاصاته في الفترة القادمة.

٤- وزارة الدفاع هي المسؤولة عن القوات المسلحة أمـام الشعب وأمـام سلطات الدولة ، ويحدد القانون حجمها -الهيكل التنظيمي- والتوصيف الوظيفي والمهام والمـلاك البشري والمـادي لكل مكوناتها ، وتحديد مـسرح العمليات والنظام المالي والإداري الثابت وشفافية الرقابة المالية من السلطة التشريعية ومن المفتش العام العسكري.

٥- ينظم القانون التعبئة العامة ، ويبين شروط الخدمة والترقية والتقاعد وخدمة الدفاع الوطني والعقوبات والجزاءات في القوات المسلحة والأمن .

٦- القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة في عملها يختص دون غيره بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها ، ويحدد القانون تلك الجرائم كما يبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى. ولا يجوز محاكمة أي مدني أمام القضاء العسكري. وأعضاء القضاء العسكري مستقلون في عملهم وغير قابلين للعزل إلا طبقا للقانون ، ويكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء الجهات القضائية. وتختص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة في شأنهم ، وينظم القانون عملها وكيفية الطعن بقراراتها.

٧- تحييد الجيش والأمن والمخابرات عن أي عمل سياسي ، بما في ذلك أن يحظر

عليهم المشاركة في الانتخابات والاستفتاء سواء بالاقتراع أو بالترشح أو القيام بحملات انتخابية لصالح أي مرشحين فيها وذلك حماية لها من أي اختراق سياسي.

٨- تجريم ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن والمخابرات ، ويحدد القانون أقصى العقوبات لذلك ، منها التجريد من الرتبة العسكرية والطرد من الخدمة والخيانة العظمى. وتجريم أي نشاط لأي حزب سياسي أو تنظيم أو جماعة سياسية في أوساط القوات المسلحة والأمن والمخابرات ، ويحدد القانون العقوبات الصارمة لذلك. ويحرم تسخير القوات المسلحة والأمن والمخابرات لصالح حزب أو جماعة أو فرد ، وصيانتها من كل صور الانتماءات الحزبية ؛ وذلك ضماناً لحياديتها ، ويخضع القادة العسكريون للإقرار بالذمة المالية لحماية المال العام ومكافحة الفساد.

٩- تحترم القوات المسلحة والأمن والمخابرات حقوق وحريات الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي لا تمس بسيادة الوطن.

١٠- لا يحق لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس السلطة التشريعية ووزيري الدفاع والداخلية ورئاسة المخابرات ؛ تعيين أي من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة في أي مناصب قيادية في الجيش والأمن والمخابرات مدة عملهم في تلك المناصب.

١١- وضع عقيدة عسكرية للجيش ، مستمدة من مبادئ الدستور ؛ ليكون جيشاً وطنياً ومهنياً ولاؤه لله ثم للوطن.

١٢- حماية منتسبي القوات المسلحة والأمن من المساءلة بسبب أدائهم لواجباتهم طبقاً للقانون ، وعدم تجاوزهم للصلاحيات الممنوحة لهم في أداء واجباتهم ، ومحاسبتهم عند ارتكابهم لأي تجاوز للقانون.

ثانياً: إصدار القوانين :

١- مراجعة التشريعات الحالية للقوات المسلحة والأمن والمخابرات ، وإصدار التشريعات التي تواكب الدستور الجديد و متطلبات الهيكلة الجديدة.

٢- إصدار قوانين بإنشاء مجلس أعلى للدفاع الوطني والأمن القومي توضح مهامه واختصاصاته، وإصدار قانون تنظيم القوات المسلحة ، وقانون خاص بإعلان التعبئة العامة وشروطها، وقانون التأمين الصحي الشامل لمنتسبي القوات المسلحة والأمن وأسرهم، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون خدمة الدفاع الوطني.

٣- كفالة الدولة التأمين الصحي والاجتماعي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن والمخابرات وأسرهم.

ثالثاً: التوصيات :

١- توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مخرجات الهيكلة ومعالجة القضايا والاختلالات التي حدثت في الفترة السابقة، وفي مقدمتها عودة المبعدين قسراً وتعويضهم التعويض العادل، ورفد صناديق التقاعد التابعة للقوات المسلحة والأمن، وتكاليف نشر وإعادة تموضع الوحدات العسكرية وفقاً لمسرح العمليات الجديد.

٢-سرعة تنفيذ النقاط العشرين التي خرجت بها اللجنة الفنية للحوار الوطني ، والمؤكد عليها في مخرجات بيان الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني.

٣-إعادة جميع المتقاعدين والمقصيين والمنقطعين الجنوبيين قسراً جراء حرب ١٩٩٤م إلى أعمالهم ووظائفهم ، ومنحهم كافة مستحقاتهم من رتب وتسويات ، وتعويضهم عن الفترة السابقة ، وتطبيق إستراتيجية المرتبات عليهم، بما في ذلك أصحاب خمسة أرقام ، الذين صدرت قرارات بعودتهم عام ١٩٩٠ وتشكلت لهم لجان عام ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م ولم يتم تنفيذ ذلك.

٤-إعادة المتقاعدين والمقصيين قسراً من المحافظات الشمالية ، وفي مقدمتهم المتضررين من جراء حروب صعدة وحرب ١٩٩٤م بجميع الحقوق أسوة بزملائهم وحساب الفترة التي قضوها في التقاعد والإقصاء ، وتطبيق إستراتيجية المرتبات عليهم.

٥-على لجنة الهيكلة أن تراعي وبصورة جدية فيما تقوم به عدم تكرار أخطاء الماضي بكل أشكاله وصوره.

٦-تكون تبعية دائرة التوجيه المعنوي في الهيكل الجديد لوزير الدفاع مباشرة ؛ لضمان تفعيل دورها ونشاط التوجيه المعنوي والإعلام العسكري للقوات المسلحة ، وتطوير البرامج والفعاليات والنشاطات التي تعزز من الروح المعنوية والانضباطية ، وترسيخ الوحدة الوطنية ، وكذا دراسة الأسباب والآثار السلبية لانخفاض الروح المعنوية والانضباطية وتدني مستوى المهارات القتالية والتدريبية للمقاتلين ، وتحليل تلك الظواهر السلبية وطرق حلها ، بالتنسيق مع قادة القوى والمناطق والوحدات العسكرية. من أجل المحافظة على الروح المعنوية لمنتسبي القوات المسلحة ، وتعزيز دورهم الإيجابي ورعاية مواهبهم وقدراتهم الإبداعية ، وتوجيه سلوكهم وتعزيز الولاء الوطني وتنمية مهاراتهم بما يرفع من مستوى جاهزية القوات المسلحة وخلق عقيدة عسكرية وطنية، على أن يمثل الإسلام -عقيدة وشريعة ونهجا وسطيا واعتدالا وتسامحا- لب العقيدة العسكرية وحقيقة التوعية العسكرية وجوهرها ، وتعزيز الروح المعنوية للقوات المسلحة بعيداً عن المذهبية والحزبية والمناطقية.

٧-اعتماد علاوات وبدل مخاطر للمناطق النائية.

٨-يتم توزيع خريجي الكليات العسكرية والأمنية -فور تخرجهم- على الوحدات الميدانية العسكرية والأمنية للخدمة فيها مدة لا تقل عن ٤ سنوات ، وبعدها يمكن نقلهم إلى الوحدات الأخرى بحسب الاحتياج.

٩-تطبيق نظام التدوير على كافة قيادات القوات المسلحة والأمن ، على أن يبدأ تطبيق ذلك على القيادات الحالية وبما

يحقق معايير الأقدمية والكفاءة والمؤهلات و كذلك التمثيل الوطني ، بعيداً عن المحسوبيات الأخرى المتمثلة بالقرابة و المصلحة والوساطة. وتفعيل نظام التقاعد لكل من بلغ الأجلين.

١٠-اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف الاختلالات والفساد المالي والإداري داخل المؤسستين العسكرية والأمنية ، مثل: (تجنيد الصغار، الأفراد الوهميين، المنقطعين الذين رواتبهم مستمرة، الغير متواجدين تحت مبرر مهمات، ضبط عملية نقل الجنود بالقانون الصارم، المتنبين كالمرافقين بطرق غير قانونية) . وتوريد المعاشات أو الخصميات أو المستحقات التي لا تصل إلى الجنود أو الصف أو الضباط، للخزينة العامة. وسرعة إنهاء الازدواج الوظيفي ، سواء العسكري والأمني أو العسكري والمدني ، من خلال التقنية الحديثة ، ومنها إدخال نظام البصمة الوظيفية في المؤسستين العسكرية والأمنية.

١١-ضبط وتنظيم الإيرادات والمصروفات المالية ؛ لتتم وفقاً للنظام والقانون والميزانية المحددة وبنودها وإجراءاتها ، وفصل المال عن قيادات القوات المسلحة والأمن، والحد من الصرفيات العبثية والتي تتم تحت مزاعم ومبررات المكافآت.

١٢-الرعاية الكاملة لأبناء وأسر الشهداء ، وكذلك جرحى ومعاقي الحروب من أبناء القوات المسلحة والأمن مادياً وعلمياً وصحياً.

١٣-العمل على إعادة بناء الثقة بين الشعب وبين القوات المسلحة والأمن والمخابرات.

١٤-سرعة إطلاق سراح كافة المعتقلين والمحتجزين في سجون المخابرات خلافا للقانون ، وهم: من انتهت محكوميتهم. من ليس في حقه حكم قضائي - المعتقلون لأسباب سياسية.

١٥-نقل الأحداث الذين صدرت في حقهم أحكام إلى الأماكن المخصصة لاحتجاز الأحداث. وإصدار قانون عاجل بإنشاء إصلاحية للأحداث في القضايا المرتبطة بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب، ونقل من هم تحت السن القانونية إليها ؛ ليكفل لهم مستوى من الإصلاح النفسي ، ويلحق بالإصلاحية معهدُ تأهيل ديني يعطي مستوى من العلوم الشرعية والإسلامية المعتدلة ، وكذا تأهيل أكاديمي لما بعد الدراسة الثانوية ، مثل كلية المجتمع ، وتكون هذه الإصلاحية تحت إشراف قضائي تعطي تقريراً واضحاً وموقعاً حول إمكانية إطلاق الحدث ودمجه بالمجتمع من عدمه.

١٦- يجب أن يراعي جهاز المخابرات ممارسة الحكم الرشيد ومبادئه. ويمنع تدخل جهاز المخابرات في أعمال الأجهزة الحكومية والأمن والجيش مطلقاً. وحماية العاملين في المخابرات من أي سلوك يؤدي إلى استقطاب العاملين فيه من الجهات الأخرى بضمان حياة كريمة لهم.

١٧- إيقاف كل مظاهر التدخل الأجنبي من ضربات جوية وغيرها.

١٨- الإرهاب آفة عالمية يجب محاربتها و التعاون مع المجتمع الدولي في ذلك ، بما لا يمس السيادة الوطنية ، ولكن بالتعاون في تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية والعسكرية اليمنية المختصة بمحاربة الإرهاب وتطوير قدراتها وتسليحها القتالي ، وعدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية سياسيا وعسكريا.

١٩- وضع قواعد قانونية لتوحيد مركز القيادة والسيطرة والتوجيه في مؤسسة الأمن والشرطة ، وحظر التميز في الواجبات والحقوق. واستكمال بناء النظام الآلي وربط الخطوط الساخنة وتوفير الأجهزة اللازمة.

٢٠- التنظيم القانوني لبرامج التوعية لمنتسبي الأمن والشرطة ؛ لإزالة آثار التعبئة الخاطئة من الأطراف السياسية المتصارعة خلال الفترة الماضية ، وإرساء قيم الولاء الوطني والتسامح والمصالحة ، مع اعتماد سياسة محددة تقوم على الولاء الوطني وحكم القانون وخدمة الوطن وتحسين مهنية العاملين لتقوم على معايير الكفاءة والاحتراف ، وخضوع الأمن والعاملين فيه لرقابة السلطة التشريعية وبما يعزز الوحدة الوطنية.

٢١- توصيات بشأن الدفاع المدني:

* إقرار وتنفيذ الخطة العامة لمواجهة الكوارث وتوفير المتطلبات وسد النقص في هذا الجانب.
* استكمال وتنفيذ مشروع العمليات وصافرات الإنذار.
* إيجاد مقرات في المحافظات التي لا توجد بها مقرات وتوفير وسائل الإطفاء.
* استكمال الشكل القانوني وتعبئته بالتعيينات.
* توفير بدلات الغوص والوقاية للأفراد.

٢٢- توصيات بشأن البحث الجنائي:

* وضع الهيكل التنظيمي لعمل الإدارة العامة وفروعها في المحافظات.
* إنشاء فروع في المديريات التي لا تتواجد فيها فروع.
* إيجاد شبكة معلوماتية تربط الإدارة العامة بفروعها في المحافظات وتوفير العدد الكافي من الأفراد.
* تأهيل المباني وتوفير الإمكانات التقنية.
* وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
* تعزيز وضع مكافحة المخدرات ، وإيجاد سيطرة على الحدود البرية والبحرية ، وسد النقص في الإمكانيات.

٢٣- توصيات بشأن الأحوال المدنية:

* إيجاد فروع لمصلحة الأحوال المدنية في المحافظات ، وتوفير متطلبات العمل والاعتمادات المالية اللازمة لتسيير النشاط خدمة وتسهيلاً للمواطنين في هذا الخصوص.

٢٤- توصيات بشأن مصلحة السجون:

* توفير اعتماد مالي للتشغيل واعتمادات كافية للغذاء والدواء.

* فصل السجناء عن بعضهم حسب طبيعة الجريمة والعمر.

* توفير الرعاية الكاملة للأحداث وسجن خاص يستوعب العدد الكبير من النساء.

* معالجة وضع السجناء الذين قضوا محكوميتهم ولا زالوا في السجن.

* إنجاز الهيكل التنظيمي للمصلحة والقانون الخاص بها.

* دراسة تحديد تبعية المصلحة لوزارة العدل أو رئاسة الوزراء مع الأخذ بتجارب بعض البلدان الناجحة في هذا الجانب.

* جعل حراسة السجون من اختصاص المصلحة فقط ، وإنهاء تواجد الوحدات الأخرى المشار إليها.

* اتخاذ الإجراءات الصارمة لمنع إدخال المخدرات والأسلحة إلى السجن ، واتخاذ إجراءات عقابية بحق المخالفين.

٢٥- توصيات بشأن مصلحة خفر السواحل:

* توفير اعتمادات كافية لتسيير النشاط بشكل عام.

* إيجاد بنية تحتية وورش صيانة في المناطق التي لا تتوفر فيها بنية تحتية خصوصا المنطقة الشرقية من الساحل.

* سد النقص في الأفراد حسب حاجة النشاط العام .

* إقرار الهيكل التنظيمي للمصلحة وتعبئته بالأفراد حسب الكفاءة .

* ضم حرس الحدود من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية ، وترك مسؤولية المنافذ البرية من اختصاص وزارة الداخلية ممثلا بخفر السواحل ، وإنهاء حالة التداخل والتنازع في الاختصاص والواجبات.

٢٦- توصيات بشأن مصلحة الهجرة والجوازات :

* حل موضوع النقص الذي تواجهه المصلحة في جانب الموازنة.

* إقرار الهيكل التنظيمي للمصلحة والعمل به.

* العمل على إيجاد منطقة إيواء للاجئين من القرن الإفريقي والتحكم بإقامتهم.

٢٧- توصيات بشأن شرطة السير وأمن الطرق:

* إعادة تشكيل قوة شرطة السير وأمن الطرق على أساس وطني ، وإنهاء الوضع الجهوي لتركيبها الحالي وانتشارها في المناطق والمحافظات حسب المتطلبات.

* توفير المتطلبات الضرورية من الآليات ووسائل الاتصال.

* توفير ميزانية تُسيِّر النشاط.

* إيجاد رابط مع المحافظات.

٢٨- توصيات بشأن قوات الأمن الخاصة:

* توفير الإمكانيات لتسيير النشاط.

* توفير منظومة الاتصال والإبلاغ والتوجيه.

* إعادة انتشار القوة وتوزيعها على أسس علمية وطنية وحسب متطلبات الحاجة للمحافظات والمناطق.

٢٩- توصيات بشأن تحسين المستوى المعيشي والخدمات الطبية للأفراد:

* وضع هيكل للأجور والمرتبات بما يضمن تحسين مستوى الدخل الشهري للفرد ، ومنح العلاوات المستحقة للأفراد من بدلات وعلاوة خطورة مهنة وانتقال مع توفير الغذاء المناسب والسكن الصحي للأفراد.

* إيجاد تأمين صحي للعاملين بالوزارة ولأسرهم.

* توفير الخدمات العلاجية في مستشفيات الوزارة.

* توفير الاعتمادات المالية الكافية لتشغيل المستشفيات .

* إعادة النظر في تحديد رواتب العاملين في إدارة البحث والأدلة الجنائية والتحريات ومكافحة الجريمة أسوة برواتب العاملين بجهاز النيابة.

٣٠- إعادة المبعدين العسكريين والأمنيين جراء أحداث ٢٠١١م.

٣١- معاملة الشهداء والجرحى والمرضى من حيث المعاشات والرتبة وتطبيقها على الموجودين في الخدمة من حيث الرتب والاستحقاقات والتسويات وترتيبات الوضع.

٣٢- عدم احتساب فترة الإقصاء والإقعاد والإبعاد ضمن الفترة المؤهلة للتقاعد أي (بلوغ الأجلين).

٣٣- إعادة الأرقام التي أعطيت لعسكريين جدد بديلين عنهم إلى أصحابها السابقين مع احتساب الفترة التي بقوا فيها خارج الخدمة لأغراض الرتبة والاستحقاقات الأخرى ، وعدم احتسابها لأغراض بلوغ الأجلين وإعطاء أرقام جديدة للعسكريين الذين أعطيت لهم تلك الأرقام واحتساب الفترة التي خدموا فيها .

٣٤- استيعاب العائدين في الوحدات والألوية والقوى في المناصب القيادية التي تليق بهم وبمؤهلاتهم وخدماتهم والمواقع التي شغلوها.

٣٥- لا يحق اتخاذ إجراءات بالإحالة للتقاعد إلا وفقا لتشريع قانوني واضح يحدد فترة التقاعد والحقوق المالية الاستحقاقية بصورة عادلة.

٣٦- أن تتضمن التشريعات حياة كريمة للمتقاعدين ومكافأة مجزية لنهاية الخدمة تمكنهم من حياة كريمة. وإعادة النظر في قوانين ولوائح الخدمة العسكرية والأمنية والرواتب والمعاشات والتقاعد بما يضمن عدم تكرار ما حدث بعد حرب ٩٤م.

٣٧- إلغاء قرار ضم صندوق التقاعد في الأمن السياسي للداخلية وأن تتحمل كل جهة مسؤولية منتسبيها.

٣٨- مراجعة التعيينات الجديدة في الجيش والأمن لمعرفة مدى توافقها مع الأسس الوطنية والمهنية.

فريق الحكم الرشيد

١٩ مايو ٢٠١٣م

المقدمة :

١- بدأ الفريق عمله يوم الثلاثاء الموافق ١/ ٤/ ٢٠١٣ باختيار رئيس ونائبين ومقرر ، وقد تم اختيار القاضي أفراح بادويلان رئيسا ، والدكتور/ أحمد الأصبحي نائباً أولاً ، والدكتور/ محمد السعدي نائباً ثانياً ، والدكتورة/ حليمة جحاف مقرراً.

٢- تم تقسيم الفريق إلى ثلاث مجموعات ، وذلك على النحو التالي :

* المجموعة الأولى : مجموعة محاربة الفساد ، وتتناول محوري محاربة ظاهرة الفساد وتطبيق المساءلة والمحاسبة والشفافية.

* المجموعة الثانية : مجموعة العدل والمساواة ، وتتناول محورين هما تحقيق العدل والمساواة و تكافؤ الفرص.

* المجموعة الثالثة : مجموعة دور الأحزاب ، وتتناول المحاور التالية : دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتوسيع المشاركة المجتمعية .

٣- أما القضايا التي تم تأجيل العمل عليها ، فهي سيادة القانون وأسس السياسة الخارجية و توازن السلطة والمسئولية وكفاءة الإدارة ، وذلك حتى تتضح الرؤية فيما يتعلق بالقضية الجنوبية ، ولكثرة المحاور التي يعمل عليها الفريق .

٤- أعدت مجموعات العمل الخطط التفصيلية ، وتم الانتهاء منها بشكل نهائي بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠١٣م.

٥- نفذ الفريق عددا من الزيارات الميدانية والمشاركة المجتمعية لمختلف المجموعات وهو من أوائل الفرق التي نزلت للجهات المعنية ، حيث بدأت المجموعة الأولى بالنزول في ٣٠/ ٤/ ٢٠١٣م.

٦- نفذت المجموعة الثالثة جلسة استماع لأمناء عموم الأحزاب المشاركة بالحوار على مدى يومين ، حضرها : د/ ياسين سعيد نعمان ، وسلطان العتواني ، وسلطان البركاني ، وصادق عجان ، وعبد الوهاب الحميقاني ، وزيد الشامي.

٧- استمع الفريق إلى عدد من الخبراء الدوليين مثل آرون أريا و الخبيرة الدستورية كرستينا ورومارت فولكر تسما.

٨- كما استمع كذلك لخبراء محليين د/ جلال فقيرة ، و د/ فؤاد الصلاحي ، ود/ بلقيس أبو أصبع ، والقاضي/ وليد العبالي ، والإعلامي/ مصطفى نصر .

٩- نفذ الفريق نزولا ميدانياً لمحافظتي حضرموت وتعز من أجل المشاركة المجتمعية ، والاستماع للمواطنين في هذه المحافظات ، والوقوف على مقترحاتهم التي قد تسهم في بناء اليمن الجديد.

١٠- نفذ الفريق العديد من الزيارات الميدانية بأمانة العاصمة بلغت ستة عشر زيارة لمختلف المجموعات.

أهداف الفريق العامة:

١- وضع آلية ومعالجة فعالة ومستدامة للقضاء على الفساد.

٢- تفعيل قوانين نشر المعلومات وحق الحصول على المعلومات المالية والإدارية للمرافق الحكومية للأطراف ذات العلاقة.

٣- تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة على ممارسي الفساد بكل أنواعه وعلى كل مستوياته .

٤- دراسة الوضع الراهن للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومستوى المشاركة الشعبية للمجتمع ، من حيث تحديد الجوانب الإيجابية ومظاهر الضعف والعوائق الموضوعية والتحديات وتحديد الفرص التي يمكن استثمارها .

٥- الوصول إلى استخلاصات :

أ) تطوير معارف وإدراك مختلف شرائح المجتمع المدني لدورها ، ورفع كفاءتها كقوة ضغط لتحقيق مبادئ الحكم الرشيد ، وتعزيز وظيفة وفاعلية الأحزاب على ذات الصعيد .

ب) مخرجات دستورية وقانونية تحقق رفع كفاءة الأحزاب و منظمات المجتمع المدني وحوكمتها ، وإيجاد دور فاعل للمجتمع للرقابة على مختلف مؤسسات وهيئات الدولة .

ج) إعداد رؤى إستراتيجية وتوصيات تسهم في تفعيل الدور المطلوب للمنظمات والأحزاب ، والرقي بمستوى المشاركة الشعبية في تحقيق الحكم الرشيد .

د) بناء منظومة دستورية وقانونية لتحقيق العدل والمساواة و تكافؤ الفرص في الجمهورية اليمنية.

الأهداف التفصيلية للفريق:

١- تحليل الوضع الحالي .

٢- تحديد العناصر الرئيسية للفساد.

٣- التعرف على التجاوزات والاختلالات المؤدية إلى الفساد بأنواعه.

٤- معرفة مكمن الاختلالات وكيفية تعامل الأجهزة الرقابية معها .

٥- وضع المقترحات اللازمة لمعالجة قضايا الفساد المثبتة.

٦- معرفة تجارب وقوانين دول أخرى في تطبيق قوانين مكافحة الفساد.

٧- التعرف على قوانين نشر المعلومات.

٨- التعرف والاطلاع على الإجراءات الإدارية المتبعة في نشر المعلومات .

٩- التعرف على تجارب دول أخرى ناجحة في تطبيق قوانين نشر المعلومات.

١٠- التعرف على طرق المحاسبة و المساءلة في الفترة السابقة.

١١- التعرف على التجاوزات في تطبيق المحاسبة والمساءلة .

١٢- مراجعة مبدأ الحصانة والعفو العام وإقرار الذمة المالية على كل المستويات.

١٣- الاتفاق على تحديد تعريف المجموعة لمفاهيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

١٤- الاطلاع على دساتير بعض الدول في تطبيق مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

١٥- التعرف على طبيعة الاختلالات في القطاعات المختلفة (تنمية،تعليم،حقوق،صحة...إلخ).

١٦- استقراء رأي المجتمع حول كيفية تطبيق مفاهيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في اليمن الجديد.

١٧- استطلاع رؤى الجهات المعنية والمتخصصة (رسمية/ مجتمع مدني/ دولية) في تشريعات وآليات التحقيق العملي لمبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

١٨- تطوير معارف وإدراك مختلف شرائح المجتمع المدني لدورها ، ورفع كفاءتها كقوة ضغط لتحقيق مبادئ الحكم الرشيد ، وتعزيز وظيفة وفاعلية الأحزاب على ذات الصعيد.

١٩- تحقيق رفع كفاءة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحوكمته ، أو

إيجـاد دور فاعل للمجتمع للرقابة على مختلف مؤسسات وهيئات الدولة .

٢٠- إعداد رؤى إستراتيجية وتوصيات تسهم في تفعيل الدور المطلوب للمنظمات والأحـزاب ، والرقي بمستوى المشاركة الشعبية في تحقيق الحكم الرشيد .

٢١- تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية للأحزاب والمنظمات مستوى المشاركة الشعبية.

قرارات الفريق :

توافق الفريق على القرارات التالية مع مراعاة مخرجات الحـوار في بناء الدولة والقضية الجنوبية ، واتفق على رفعها للجلسة العامة النصفية لإقرارها وتبنيها من قبل المؤتمر:

١- النص في الدستور على أن لا حصانة في جرائم الفساد مطلقاً.

٢- النص في الدستور على استقلالية وشفافية الهيئات الرقابية وإلزامها بنشر تقاريرها.

٣- الـنـص في الـدسـتـور على تجريم المخالفات في المناقصات والمزادات والمشتريات الحكومية ، ووضع الضوابط والعقوبات الرادعة.

٤- النص في الدستور على تجريم التهريب بكافة أشكاله .

٥- النص في الدستور عـلى أن لا حصانة لشاغلي وظائف السلطات العليا ، وإخضاع الجميع للمساءلة والمحاسبة.

٦- النص في الدستور على اعتماد مبادئ الحكم الرشيد في كافة مرافق الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

٧- النص في الدستور على أن لا ضرائب ولا جمارك ولا رسوم ولا جباية إلا بقانون .

٨- النص في الدستور عـلى إلـزام شركات النفط والغاز وكافة الشركات الاستثمارية على معالجة كل الآثار الضارة للبيئة والإنسان التي تخلفها تلك الشركات وتجريم أي مخالفات .

٩- الـنـص في الـدسـتـور على وجوب تطبيق مبدأ الشفافية الدولية في مجالات الصناعات الاستخراجية .

١٠- النص في الدستور على أن يمنع دفن أي نفايات مشعة أو كيميائية أو نووية داخل البلاد.

١١- النص في الدستور على تكافؤ الفرص وتقسيم المناصب العليا في الدولة بين الشمال والجنوب مناصفة في حال بقاء الدولة الواحدة .

١٢- تلتزم الأحـزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بقواعد الديمقراطية الداخلية ، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد داخـل وخـارج الحزب والمنظمة .

١٣- يكون للأحزاب السياسية هيئة مستقلة ينتخب أعضاؤها من شخصيات نزيهة غير حزبية تقوم بتسجيل الأحزاب وتقييم أدائها.

١٤- يكون لمنظمات المجتمع المدني هيئة مستقلة ينتخب أعضاؤها من شخصيات نزيهة غير حزبية ، وتقوم بتسجيل منظمات المجتمع المدني وتقييم أدائها.

١٥- تـدعـم الحـكـومـة الأحـزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مالياً في إطار الموازنة العامة ، ويحظر على الأحزاب والتنظيمات السياسية استلام أيّ تمويل خارجي ، كما يحظر على منظمات المجتمع المدني استلام أي تمويل خارجي غير ذي غرض تنموي.

١٦- تجريم استغلال المـال العام والإعـلام العام وأجهزة الدولة المدنية والعسكرية لصالح حزب أو فئة بعينها ، ويحظر على الحزب أو الائتلاف الحاكم تقاسم الوظيفة العامة في ما دون المناصب السياسية العليا .

١٧- يكفل الدستور حق المواطنين في تنظيم أنفسهم في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز الإرادة الشعبية.

١٨- يكفل الدستور للمواطنين حق الحصول على المعلومات بشفافية تامة .

١٩- يضمن القانون وجود الأبعاد الثقافية والتربوية لمبادئ الحكم الرشيد.

٢٠- النص في باب التعريفات و المفاهيم بأن يعرف لفظ (المواطن) بأنه يمثل كل مواطن يمني (ذكرا ، أو أنثى).

٢١- يتم تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، وتمثيل الشباب بنسبة لا تقل ٢٠٪ في سلطات الدولة الثلاث.

٢٢- إلى جانب النصوص الدستورية لابد من وضع سياسة وطنية تعكس صورة إيجابية للمرأة والشباب تعمل على إشاعة ثقافة خالية من التمييز ضدهما.

٢٣- تضمن الدولة إلزامية و مجانية التعليم الأساسي ومجانية التعليم الثانوي والجامعي والفني- التقني، و تتخذ الإجراءات المحققة لذلك.

٢٤- تلتزم الدولة بمجانية الصحة و تعزيز وتفعيل الإطـار التشريعي و التنفيذي لخدمات الرعاية الصحية الأولية و خدمات الصحة الإنجابية.

٢٥- نص دستوري يجرم أية سلطة تقوم بالالتفاف على الدستور والقوانين أو تعطيل أحكامها.

٢٦- نص دستوري يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، ويمنع تغول أي سلطة على أخرى .

٢٧- نص دستوري يحرم و يجرّم الجمع بين السلطة و التجارة.

٢٨- فصل العمل الحزبي عن العمل المدني، والنص على تحييد الوظيفة العامة و تحريم احتكارها أو استغلالها.

٢٩- النص في الدستور على استقلالية ووحدة القضاء، بحيث يكون القضاء هو المختص الوحيد للفصل في المنازعات أي كانت.

٣٠- النص على أن تـولى مناصب المحكمة العليا و مجلس القضاء بالانتخاب المباشر من قبل الجمعية العمومية، المكونة من جميع القضاة بمختلف درجاتهم، وفقاً لنظام انتخابي خاص.

توضيح دستوري مبادئ الحكم الرشيد هي: (المساءلة الشفافية ، الاستجابة المساواة والعدالة الكفاءة والفعالية سيادة القانون توسيع المشاركة وبناء التوافق الداخلي).

انعكاس ما حصل في مصر على ثورات (الربيع العربي)

فتحي عبد القادر*

إنَّ المُتابع لمُختلف وسائل الإعلام العربيّة والغربيّة، يلحظ مدى حجم التَّباين الواسع في أسلوب التَّعاطي الإعلامي، ولغة الخطاب المستخدم، ومستوى حجم التفاعل مع ما حدث في مصر، بدءاً من أحداث ٣٠/٦ إلى ليلة الانقلاب المشؤوم ٣/٧، حيث عدَّه البعض (ثورةً تصحيحيّة) لمسار ثورة ٢٥ يناير، في حين نظر إليه البعض الآخر، من زاوية أيديولوجية، على أنَّه بداية نهاية عصر (الإسلام السِّياسي) ، كما جاء على لسان صحيفة (لو فيغارو) الفرنسيّة، هذا، وقد رأت فيه بعض صُحف (الكيان الصّهيوني) المُحتلّ (انقلاباً)؛ مثل صحيفتي: (هآراتس) و(معاريف) ، في حين اعتبرته (يديعوت أحرنوت) (ثورة) ضدَّ حكم الإخوان، ولم يكن الإعلام العربي بدوره بعيداً عن مثل هذا النَّوع من التَّجاذبات السِّياسيّة بين مختلف الفرقاء السِّياسيين، حيث ذهبت وسائل إعلام المخالفين إلى أنَّ الذي وقع في مصر هو (ثورة) بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، في حين رأى فيه المُؤيّدون (انقلاباً عسكرياً) مكتمل الأوصاف والأركان، أمَّا على مستوى المواقف السِّياسيّة في السَّاحة الدَّوليّة فقد اعتبرته العديد من الدول الأوربية (انقلاباً عسكرياً)، وهو – بلا شك – التَّوصيف الدَّقيق لما حدث، كما قال الصحفي البريطاني الشهير (روبرت فيسك): «إذا لم يكن الانقلاب العسكري انقلاباً عسكرياً فماذا نُسميه؟» وهذا ما ذهب إليه أيضاً عدد من رجال القانون والسّياسة والإعلام وعلماء الاستراتيجية.

ولكن، أياً كان التَّوصيف المُلائم لما حدث، فإنَّ هذا لا يحول دون دراسة الآثار المترتِّبة عن هذا الحدث المِفصلي، ومعرفة مدى تمدُّدها وانتشارها وإعادة إنتاجها في ظروف مُشابهة، ورصد حجم انعكاساتها على دول الرَّبيع العربي سلباً وإيجاباً، ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الأسئلة التالية: إلى أي مدى يمكن أن يؤثّر الانقلاب في مصر على استقرار الأنظمة التي أنتجتها ثورات الرَّبيع العربيّ؟ وهل هناك مخاوف من أن تتعرض تلك الأنظمة لذات الهزّات التي تعرض لها النظام في مصر؟

انتكاسة وردَّة ثوريّة

لا يختلف اثنان في أنَّ الذي وقع في مصر يُعدُّ نكْسةً ونكبةً بكل المقاييس، وردّة ثوريّة عن مُكتسبات الشُّعوب، وعن أشواقها ورغباتها في الانعتاق من ذلّ العبوديّة السِّياسيّة ومَسْكنة الارتهان لخيارات الغرب، نحو الانطلاق والحرّية والكرامة وتحكيم إرادة الشعوب؛ بل هو ردَّة عن (الرّبيع العربي) ذاته الذي لازالت براعمه لم تُورق بعد، ذلك أنَّ (الانقلاب العسكري) كرَّس ثقافة الاستبداد والهيمنة، وأعاد إنتاجهما من جديد في صورة مُضلِّلة، تُضاهي – زوراً وبهتاناً – ثورة ٢٥ يناير كما زعم.

لقد كانت صدمة الحدث؛ بما تزامن معها من حملات تشويهية مُنظَّمة، وفوضى مفتعلة، تعمل عملها في رسم ظلال قاتمة، بألوان داكنة على المشهد المنظور، وتعكس روح الإحباط واليأس اللذين باتا حالة شعورية عامة سارية بين شرائح واسعة من

* باحث وكاتب تونسي متخصص في الشأن الفلسطيني .

أبناء الأمّة، في مصر وفي خارجها؛ ذلك أنَّ الحدث بما يحمله من دلالات ومضامين، لم يكن مُجرّد انقلاب تقليدي، أو حالة ثوريّة، على وضع آسن مأفون، أو نظام ظالم عميل، أو حكم عسكري غاشم، وإنّما كان مؤامرةً مُدبَّرة محبوكة بإتقان، أُبرِمت بليل، في غفلة من أصحاب الحقِّ الشَّرعي، ساهمت فيها عدَّة دول وأطراف متواطئة؛ بمباركة أمريكية، وبتمويل خليجي، واسْتُخدم فيها الجيش المصري أداةً تنفيذية، لقد كان الحدث، في حقيقته، (عمليّةً قيصريّة) لإجهاض أول تجربة ثوريّة حديثة رائدة في تاريخ العالم العربي المعاصر، وهو بلا شك ما سيضع مستقبل (الرَّبيع العربي) أمام مفترق طرق، ولحظة تاريخية مفصليّة، ومنعطف خطير، بين (الثورة الحقيقية) ، التي انفجرت في وجه أنظمة مستبدة ظالمة، فأطاحت بها، وبين (الثّورة المضادة) التي تولَّى كِبرها أتباع الأنظمة الهالكة، والتي لا تزال تبذل ما في وسعها من جهد وحِيَل وكيد وتدبير شرِّير، من أجل عودة النِّظام القديم المترهِّل الهالك.

وبقطع النّظر عمَّا سيؤول إليه الأمر في مُستقبل الأيام، وعن الجدوى المُتوقّعة من الحِراك الثّوري التَّصحيحي، الذي باتت تَمُور به ساحات مصر في مُختلف المحافظات، فإنَّ الحدث في حدِّ ذاته، يفرض علينا وقفات تأمليّة، نستشرف من خلالها رسم ملامح المنطقة، ومآلات الحدث/ الانقلاب، وانعكاساته على دول الرَّبيع العربي.

ويمكن باختصار شديد القول: أنّ آثار الحدث وانعكاساته ستأخذ اتجاهين اثنين مُختلفين كل واحد منهما سينسجم مع المكوِّنات الثوريّة التي ينتسب إليها، والتي يمكن أن يكون بيدها صناعة الحدث؛ من القوى المؤيدة أو المعارضة، الاتجاه الأول: هو مفجِّري الثورات وصنّاع الرَّبيع العربي، وهم في العادة من القوى الإسلامية والوطنية الصَّادقة، وهؤلاء معنيون – بشكل مباشر – بدراسة الحالة المصرية وأخذ الدروس والعبر منها، وعدم توفير شروط إنتاجها من جديد، والاتّجاه الثّاني: هو الذي يضمّ عناصر من الدولة العميقة وأتباع الثَّورة المضادة؛ من علمانيين وليبراليين ومن لفَّ لفّهم واتَّبع مِلَّتهم، والذين وجدوا في الانقلاب المصري فرصة سانحة، ليُعيدوا ترتيب أوراقهم من جديد وتنظيم صفوفهم، سعياً منهم لإعادة عقارب السَّاعة إلى الوراء.

المُراجعة والنَّقد الذَّاتي:

من المهم في البداية أن نقرِّر: أنَّه من الخطأ الاعتقاد أنَّ ما وقع في مصر هو حدث محليّ داخلي، خاص بمصر وحدها، ولا يمكن أن يتَعدَّاها مجاوزاً حدودها الجغرافيّة إلى بقيّة الدُّول التي شهدت ثورات ربيعيّة، وربّما يُغري البعض بالقول: أنَّ بقيّة الدُّول الرّبيعيّة ستكون في منأى عن هذا الحدث الجلل، ولن تصطلي بناره، وهذا

لا يختلف اثنان في أنَّ الذي وقع في مصر يُعدُّ نكسة ونكبة بكل المقاييس، وردّة ثوريّة عن مُكتسبات الشعوب، وعن أشواقها ورغباتها في الانعتاق من ذلّ العبوديّة السِّياسيّة ومَسْكنة الارتهان لخيارات الغرب، نحو الانطلاق والحرّية والكرامة وتحكيم إرادة الشعوب

بلا شك من التَّقديرات الخاطئة؛ ذلك أنّ ما حدث في مصر يضع أنظمة دول الرّبيع العربي أمام تحدِّيات مصيريّة، وخيارات صعبة، ومواقف مُحرجة، تُحتِّم عليها فوراً وبلا أدنى تردّد، أن تُراجع أداءها السِّياسي للفترة المنصرمة، وتُقيِّم حجم إنجازاتها على مستوى التَّنمية، وتعيد النَّظر في القواعد التي اتَّبعتها في إدارة شؤون الدَّولة، مع مراجعة مدى ما قدمته من خدمات من أجل معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الطَّافحة، وما حقَّقته في سبيل ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية التي ظلَّت حُلماً يراود شعوب هذه الدول المسحوقة، وقبل هذا وذاك؛ أن تنظر في مدى قدرتها على تحقيق أهداف الثورة الربيعيّة، وترجمة الشّعارات المرفوعة، يوم أن قامت الثورات، إلى واقع حيّ ملموس، ولذلك – في ظنّي – يجب أن تُفرد المرحلة القادمة، وفي أسرع وقت ممكن، بدراسة تقويمية موضوعية دقيقة، تكون بمثابة كشف حساب، من أهل الاختصاص وأهل الحلِّ والعقد، تقف من خلالها، تلك الأنظمة، على (نقاط الضَّعف)؛ فتضع لها من الإجراءات العملية الكفيلة بتجاوزها بأقل الخسائر الممكنة، وعلى (نقاط القوة)؛ فتعمل على تعزيزها، وتعميمها، واستثمارها، ولعلّ هذه المرحلة الراهنة هي الفترة المناسبة لمراجعة ما سبق ودراسته وتقويمه، وذلك قبل فوات الأوان، وأيّ تأخير أو مماطلة لن تكون في صالح الأنظمة الرَّبيعيّة، فليس في الوقت مُتّسع، كما أنّ الحدث ساخن ولا تزال آثاره متوهجة تبحث عمن يحتضنها وينطلق بها، ونخشى عندئذ أن نكون قد دخلنا في مرحلة الوقت الضَّائع، يوم لا ينفع نظام تقويمه ولا مراجعته.

بناء الصّف الداخلي:

من المعلوم أنَّ أغلب مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة تحظى بتنوع عرقيٍّ ودينيٍّ وفكريٍّ مُتباين، وذلك بأقدار متفاوتة، وأحجام مختلفة، وهو ما من شأنه أن يضع أمام أنظمة دول (الرَّبيع العربيّ) تحدّيات سياسيّة خطيرة ومهمّة؛ من أهمِّها السَّعي إلى وضع رؤية فكرية واقعيّة متوازنة، تعالج من خلالها متطلبات المرحلة الراهنة، وترسم ملامح النِّظام السّياسي المأمول، وطبيعته، بحيث يكون له من القدرة ما يستطيع به أن يستوعب مختلف المكونات السياسية والمجتمعية، بحسب حضورها ومشاركتها وفاعليتها؛ مستحضرة في ذلك مفهوم (المشاركة السياسية الواسعة)، وحجمها، وتنوعها، مع النظر في مدى قدرتها على استيعاب واستمالة مختلف القوى الوطنيّة أو غيرها من القوى الجادَّة التي لا تقف معها على قاعدة فكرية مشتركة، بغرض التَّعاون معها في تحمّل أعباء الحكم وتكاليفه، من خلال إيجاد صيغة مثلى للتوافقات الضرورية لعبور المرحلة الانتقالية.

فبناء الصف الداخلي وتقوية اللّحمة المجتمعية، وتجميع القوى المختلفة والفاعلة على قضايا مصيرية مشتركة، وتوجيهها نحو أهداف عليا جامعة،

وإتاحة الفرصة لمختلف الأطراف الصادقة للمشاركة الحقيقية والفاعلة، والتَّنازل لها عن بعض نصيبها من (الكعكة السِّياسيّة) ، تعدّ من الأمور المهمّة والقضايا الرئيسة ذات الأولوية في المرحلة القادمة، والتي يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام والعناية، وأي خروقات في جدار وحدة الصف الداخلي يمكن أن تكون ثغرة قاتلة تغري العدو بأن يأتي من قبلها.

حسن قراءة المعادلات الدوليّة:

لا شكّ أن الفضاء الذي تتحرك فيه أنظمة الرَّبيع العربي، إقليمياً ودولياً، لا يعد فضاءً محايداً صرفاً، مُنبَتّاً عن واقع مجريات الأحداث، أو معزولاً عنها، وإنّما هو فضاءٌ فاعلٌ ومؤثرٌ، تتنازعه المصالح والمنافع، وترسم حدوده ومعالمه التَّحالفات الدوليّة والإقليميّة، وله حضور قويّ في رسم السّياسات ووضع الخطط، ولذلك يجب على الأنظمة الربيعية ونخبتها المفكرة، قراءة هذا الواقع بدقة وعمق، ومعرفة قواعده، وفقه قوانينه، ومن ثمّ التَّعاطي معه بحكمة متناهية، واستحضاره في أي قرارات مصيرية حتّى تلك التي تهم الشأن الداخلي، وفق حسابات دقيقة جداً، تُوازن بين المصالح المختلفة.

ذلك أن الأطـراف الدوليّة اللاّعبة في الميدان والفاعلة فيه، لها من المصالح المصيرية المتناثرة في أرجـاء المعمورة ما يحفزها إلى المسارعة في حمايتها والذّب عنها بكل ما أوتيت من قوة ومكر ودهاء في حال ما إذا شعرت بأي تهديد يطالها أو يهدد وجودها، وما وقع في مصر لم يكن بمعزل عن المعادلات الدولية والإقليمية التي نتحدث عنها، ولقد كشفت لنا مجريات الأحداث عن مؤامرات كيدية طفحت على السطح بعد الانقلاب المشؤوم شاركت في نسج معالمها دول عربية وإسلامية وغربية لم يكن المرء يتوقع يوماً ما أن تقف هذه القوى المتناقضة في خندق واحد، على ما فيها من تنافر سياسي وعقائدي، في وجه النظام المـصري، فمصالحهم المُـهـدَّدة وحَّدت بينهم، وجمعت شملهم، ولملمت شعثهم على قلب واحد غادر.

في ذات السياق لا يفوتنا أن نعرج على ما بات يعرف بقواعد (اللُّعبة الديمقراطية) ، في ظلّ المصالح الدَّولية المتضاربة، التي باتت هذه (الديمقراطية) – كما عبر عن ذلك أحد المفكرين – كالأصنام المصنوعة من العجوة، يؤمنون بها إذا أتت لهم بما يحبون ويأكلونها إذا لم تعجبهم نتائجها، فالثقة بها أصبحت منزوعة، والأمل المعقود عليها بات كـسراب بقيعة، بل كشفت الأحداث عن حجم (النِّفاق الغربي) الذي طالما صدَّع رؤوسنا بالديمقراطية وحقوق الانسان، ولعل هذا يؤكد لنا، أنّ ما حصل في مصر يعدُّ بمثابة رسالة واضحة وخطيرة، مضمونها إحباط أي (مسار ديمقراطي) ، وتيئيس شعوب المنطقة من

كشفت لنا مجريات الأحداث عن مـؤامـرات كيدية طفحت على السطح بعد الانقلاب المشؤوم شاركت في نسج معالمها دول عربية وإسـلامـيـة وغـربـيـة لم يكن الـمـرء يتوقع يـومـاً مـا أن تقف هذه القوى المتناقضة في خـنـدق واحـد، على مـا فيها من تنافر سياسي وعقائدي، في وجه النظام المصري، فمصالحهم المُهدَّدة وحَّدت بينهم، وجمعت شملهم، ولملمت شعثهم على قلب واحد غادر

أكذوبة الديمقراطية وصناديق الاقتراع وغيرها من الشِّعارات الكاذبة التي لا يكاد يخلو منها خطاب أي سياسي، وهو ما يدفع موضوعيا بهذه القوى إلى بدائل أشد عنفاً كما وقع في الجزائر استئناسا بقول الشاعر:

إذا لم يكن إلاّ الأسنّة مركباً
فما حيلةُ المُضطرِّ إلاّ ركوبها

القضاء على (الدّولة العميقة):

لقد بات من المؤكّد اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الأطـراف الدوليّة المشار إليها، لا يمكن أن تحقق أهدافها أو تجد لها سبيلاً للتأثير في الواقع المحلي، إلاّ من خلال رؤوس سياسية فاسدة، من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، تعرف منهم وتنكر؛ فيما بات يعرف اليوم (بالدولة العميقة)، وهي رؤوس نشأت وترعرعت في أحضان الأنظمة المُتعفِّنة المعزولة، وسارعت في ركوب موجة الثَّورة في غفلة من أهلها، ولهذه الأطراف وجود عميق في كل مفاصل الدَّولة، وهي بمثابة الثغرات القاتلة الموجودة في جدار اللُّحمة الدَّاخلية، ومن الخطأ استمرار بقائها في نفس المواقع الحسّاسة؛ كالقضاء والإعـلام والجيش وغيرها من المواقع، وإنَّما يجب التَّعاطي معها بحكمة بالغة، والعمل على التدرج في عزلها وإقصائها عن المواقع القيادية المؤثّرة، وتطهير الحياة السياسية منها، بحيث تفقد نفوذها وسيطرتها، ويتم استبدالها بأطراف أخرى نزيهة ونظيفة وقـادرة على حماية المصالح العليا للأوطان، ولنا في نموذج المعارضة المصرية، التي أطلقت على نفسه – زوراً وبهتاناً – (جبهة الإنقاذ الوطني) ، وإن كان في حقيقتها جبهة للخراب الوطني، التي تولَّت كِبْر الحملة المسعورة ضدّ الرئيس الشرعي أكبر دليل على ما ذهبنا إليه، حيث كانت أجندات أتباعها مرتهنة بإملاءات خارجية، شرقية وغربية، وهو ما ساعد على الإطاحة بالرئيس الشرعي.

استنساخ التجربة

بالمقابل، فـإنَّ الـقُـوى المـؤيِّـدة (للانقلاب العسكري) وما شابهها من قوى المعارضة التي على شاكلتها في مختلف بلدان الرَّبيع العربي وجدت في (الانقلاب العسكري) الذي أطاح بحكم الإسلاميين مناسبة جيّدة، وفرصة سانحة، للتأكيد على أطروحات تاريخية لطالما ردّدتهـا، وتغنَّت بها، وهي اتِّهام الإسلاميين ونعتهم بعدم وجـود مـشروع مجتمعي واضـح لهم سوى الشعارات الفضفاضة التي تُوظِّف الدّين لخدمة مصالحهم، وهو حكم – بلا شك – متحامل وبعيد عن النَّزاهة والموضوعية، هذا مع عدم مراعاتهم للظروف والملابسات المحلية والإقليمية والدولية التي كان فيها الرئيس (مرسى) يدير شُؤون الـدَّولـة، وهـو ما جعلها تنظر إلى

التَّجربة المصريّة من حيث أنّها تجربة قابلة للاستنساخ وإعـادة الإنتاج، دون اعتبار لخصوصيات كلِّ بلدٍ، ومدى توافر الظروف المشابهة، وباتت ترى فيها المخرج المناسب، والظرف الملائم لإزاحـة الإسلاميين من على سدة الحكم، حسداً من عند أنفسهم، حيث بدأت في تونس – مثلاً – كما هو ملاحظ حملة شبيهة أطلقت على نفسها حملة (تمرد)، فاختارت لها نفس الاسم، واتبعت نفس الإجـراءات الميدانية، وذلك بجمع توقيعات من المعارضين، والتَّحرك باتجاه المُطالبة بحلّ المجلس التّأسيسي، على غرار الحملة التي أدّت في مصر إلى الانقلاب العسكري، مع الدعوة إلى ما أطلقوا عليه (تصحيح المسار).

ولاشك أن (التّلوث الهوائي) الذي شهدته مصر لن يراوح مكانه، مُكتفياً بالحدود الجغرافيّة للقطر المصري، وإنَّما سيعمل بفعل قوى الثورة المُضادة، التي يمكن أن تكون بمثابة الرّيح المحرّك، الذي سيعمل جاهداً على نقل التجربة لاكتساح مساحات جغرافية أخرى سبق وأن طالها الرَّبيع العربي، خصوصاً وأنَّ المعارضين رأوا في ما وقع في مصر بصيصاً من الأمل في إمكانية عودتهم لسدة الحكم، وإفشال ثورات الرّبيع العربي التي أقضَّت مضاجعهم، وربّما يقع هذا (التحرك المضاد) موضع القبول والرضا لدى قوى وأطراف دوليّة وإقليمية يُسعدها أن يدخل الرَّبيع العربي في مرحلة (الفوضى الخلاّقة)، في حال ما إذا فشلت في إعادة الأنظمة المستبدة الهالكة، والمخرج الوحيد في اعتقادي هو البدء في إسقاط الإجراءات الاستباقية التي تم تناولها في ثنايا هذا المقال موضع التَّطبيق، لما من شأنه أن يقطع الطريق على كل منافق أو ناعق.

رسالة الشيخ/محمد بن محمد المهدي
للتجمّع اليمني للإصلاح. . بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيسه

أحمد الصباحي – خاص :

* ما هي رسالتكم للتجمع اليمني للإصلاح في الذكرى الثالثة والعشرين تأسيسه ؟!

الحمدلله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

أولا ، لابد من الاعتراف بأن الإصلاح جماعة قوية متماسكة ، نتمنى لها مزيداً من التوفيق والاستمرار على الخير. وإن كان لنا من نصيحة ، فهي أن يحققوا الأهداف التي أسّسوا من أجلها الحـزب ، حيث أن الحـزب قد ذ كر أهـدافـا وشعارات إسلامية نبيلة عليهم الحفاظ عليها . وعلى الإصلاح أن يتجنب أسلوب الإنفراد ، والإقصاء ، وأن يبدأ في بناء علاقاته بالأقرب فالأقرب ، وأن يكون إخوانهم الدعاة إلى الله في مقدمة أولئك.

كما ينبغي على الإصلاحيين ألا يعينوا من اختلفوا معهم ـ مثل بعض المؤتمريين ـ على أن يذهبوا إلى العلمانيين أو الحوثيين من باب رد الفعل ، وأن يعطوا القضايا حجمها ، فـإذا أعطوا القضايا حجمها فالعدوّ الـذي يعادى عقديا غير الذي يعادى سياسيا ، أو في قضية من القضايا.

حزب الإصـلاح إذا حقق الأهـداف التي قام من أجلها وظل متماسكا ، وعمل بهذه الوصايا – وصايا كل حريص – فهو كان ولا يزال الحزب الأول في اليمن ، باعتبار أن الأحزاب الأخرى وبسبب ما مر عليها من عقود قد شاخت ؛ نظرا لضعف المنهجية التي تقوم عليها من ناحية ، أو التنظيم من ناحية أخرى بخلاف الإصلاح الذي توفّر له ما لم يتوفر لغيره من الأسباب ، أسباب البقاء والقوة.

وعلى الإصلاح أن يستفيد مما حصل في مصر، فنحن بالنسبة لنا عند ما تابعنا ما حصل نجد أن هناك اعترافا من المتحدث باسم الإخـوان المسلمين ـ في آخر تصريح له ـ أنهم وقعوا في أخطاء ، ومنها إقصاء الآخرين ، وإلغاؤهم ، لكن لا نخفي تألّمنا ، وأن النظام العسكري الذي قام نظام ظالم ، وجائر ومعتد ومخالف للشرع ، وللقوانين ؛ لأن الرئيس المعزول صعد بطريقة قانونية ، وعندنا في الـشرع أن الحاكم المسلم لا يخرج عليه إلا إذا وجد منه كفرا بواحا . على الإخوان أن يفكروا عند ما يثورون في بلد ويذكّرون من بعض العلماء والدعاة ، من أن هذا الخروج لابد أن يفكروا مليا في عواقبه وبين المصالح والمفاسد ، وألا يتهموهم بأنهم مع الظلم والطغيان ، فموقفهم ذالك من قبيل الحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومن تطبيقها أن الإنسان إذا رأى منكرا وعرف أنه إذا غيره سيقع في منكر أكبر منه فليتركه . عموما ، الإخوان أصحاب تجربة جيدة منذ أن أسسها الشيخ / حسن البنا رحمه الله ، وحققوا بعض الأهداف التي قاموا من أجلها ، ولم يستطيعوا أن يكملوا ، وكل منا يخطئ ويصيب ، ولكن ميزة المؤمن أنه يستمع القول فيتبع أحسنه ، أسال الله لنا ، ولهم التوفيق والسداد .

الصراع على القوة
بين المطلوب والمحظور

محمد السقاري

المقدمة:

لله -عز وجل- في خلقه سنن ثابتة لا تتغير، ومن أهم هذه السنن، سنة الاختلاف الذي جبل عليه البشر ، قال تعالى : ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود : ١١٨،١١٩) ، فالاختلاف سنة كونية، والناس فريقان : أهل الحق وأهل الباطل، فريق في الجنة وفريق في السعير، وأهل الباطل أنواع ومشارب مختلفة، وبسبب عوامل عدة يتحول هذا الخلاف إلى صدام وصراع، وفرض الرأي بالقوة ؛ فأفضل وسيلة لردم الخلاف هي النقاش الجاد الباحث طرفاه عن الحق، ومناقشة الأدلة على الآراء بموضوعية بعيداً عن الشخصنة، وطرفا النقاش أحياناً كثيرة يملُّون من مواجهة الحجة بالحجة، والبرهان بالبرهان، لما في ذلك من مشقة على نفس الإنسان مشقة البحث عن الدليل، ومشقة تعميق النظر في البرهان، ومشقة مخالفة الرأي ؛ لأن رأيه قد تشبع به، وأصبح جزءاً من شخصيته وهويته، فإذا بدأ يشعر بأن الأدلة تخالف ما تهواه نفسه، يبدأ بالتفكير بأساليب أخرى لفرض رأيه، فبدلاً من مناقشة الحجج والبراهين بشكل علمي منهجي يتحول إلى هجوم على الأشخاص بدون أدلة، كما هوجم الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- لما فقد أهل الباطل الحجة أمامهم، فقيل عنهم : سحرة، وكهنة، ومجانين، وشعراء، وكذابين، قال تعالى : ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (الحجر:١١) فإذا فشل التشويه الإعلامي تحول الهجوم على أهل الحق إلى عنف و عمل عسكري وقمع أمني، وتنجح القوة في فرض الرأي الباطل، وتأخير وصول الحق للناس.

وتعمل العراقيل والصعاب أمام مسيرة الدعاة، والمصلحين، والمفكرين، والذين يحملون مشاريع فيها الخير والرحمة للناس، ولولا صبر أهل الحق، وجلدهم في الدعوة إلى رأيهم الحق، وتحملهم لأعباء مشاريعهم، ولولا القوة العلمية التي يتميز به رأيهم ومشروعهم العلمي والتربوي والإيماني بالأساس، ولولا السعي لحماية هذا المشروع والفكرة بامتلاك جوانب القوة الأخرى المدافعة لجوانب قوة أهل الباطل، لفشل مشروع أهل الحق في الأرض، فإذا كان موقف الأنبياء هو الأقوى بالحجة والبرهان، فإن القوة العسكرية والمالية والإعلامية التي امتلكها خصومهم جعلتهم يتفوقون في العدد والعدة على الأنبياء، ولولا التدخل الإلهي بإهلاك أعدائهم لما نجحوا في تبليغ رسالة الله في الأرض، ولذلك يأتي النبي يوم القيامة ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل

والرجلين، والنبي وليس معه أحد (١)، وإن الله عز وجل يداول بين أهل الحق وأهل الباطل في الأرض لحكم أرداها الله، قال تعالى : ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران :١٤٠).

لكن تلك المداولة لا تخرج عن سنن الله الثابتة، وهي السعي لامتلاك القوة العلمية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، فمن ملك معظم جوانب هذه القوة كانت له الدولة والغلبة، سواء كان محقاً في أصل فكرته، أم مبطلاً، ونحن نشاهد كل يوم حقيقة هذه السنة الكونية على الواقع، وتدل عليها أخبار التاريخ، وقصص الحضارات والدول، ونلحظ في الأفق السياسي المعاصر صراعاً محموماً على القوة، لفرض معتقدات لا تملك قوتها العلمية اللازمة، في الوقت الذي يحاول فيه كثير من المفكرين التسويق لقيم إنسانية عالمية، تضمن المحافظة على السلم الاجتماعي على الأرض ، وتكون بديلا عمّا يسمى بـ (صراع الحضارات)، كقيم الديمقراطية، وحرية التعبير والرأي، وحرية الصحافة ، وحقوق الإنسان ، وحرية الأديان، والسوق الحر، والمواطنة المتساوية، وحقوق المرأة، والحيوان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واختيار حكامها، وأنظمتها السياسية، وعقدت اتفاقيات دولية، تضمن عدم الاعتداء على الآخرين، وتحافظ على حقوق الأسرى، وتحافظ على أخلاقيات الحروب ... وأنشأت مؤسسات دولية لذلك ...إلخ، ويبدو للمتابع لنشرات الأخبار اليومية، أن كل ذلك عبارة عن شعارات لا حقيقة لها في الواقع، وأن التجاوزات لهذه القيم كبيرة، والخروقات هائلة، والظلم شائع على الأرض، وأن المستفيد الكبير منها هي الدول القوية باقتصادها وإعلامها وقوتها العسكرية، ولم يجد أهل الرأي والقرار في الملل المختلفة في هذه الشعارات والأفكار، ما يروي ظمأهم، فسعوا إلى امتلاك القوة بأنواعها المختلفة، من أجل تسويق مشاريعها الفكرية، وأديانها المختلفة، وإذلال من يخالفها، ويعاديها، ولإثبات وجودها على الأرض، فما الذي يمنع أهل الحق في هذا العصر من المشاركة في الصراع على القوة، حتى تكون لهم الدولة، والتمكين، وما موقف الإسلام من القوة ؟ وما علاقة القوة في الإسلام بالقيم الإنسانية

الإعلام قوة لا يستهان بها أبداً ، وعلى من حمل فكرة إصلاحية أن يسعى للتسويق لفكرته إعلامياً ، وإلا قُتلت في مهدها ولم يستفد الناس منها ، وهذا هو معنى البلاغ المبين الذي كلف النبي صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : {وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ} (المائدة: ٩٢)

والأخلاقية ؟

أنواع القوة وموقف الإسلام منها :

سعى النبي -صلى الله عليه وسلم- لامتلاك أنواع القوة المختلفة لحماية دعوته، ونشرها في الآفاق، ولم يكتفِ بقوة الحجة والبرهان والمعجزات فقط، وكان سعيه متدرجاً موافقاً للسنن الكونية الثابتة التي لا تتغير، وبيان ذلك على النحو التالي :

١- القوة المالية والاقتصادية :

قال تعالى حاكياً عن تأثير المال على النفس البشرية : ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً﴾(الفجر:٢٠) ، وقال : ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ (آل عمران:١٤) ، وقال: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾ (الكهف:٤٦) ، وقال عن قارون : ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (القصص:٧٩) ، فالناس ينهزمون أمام المال، وخاصة الضعفاء منهم وأقصد ضعفاء الإيمان، وهم الأكثر في الأرض ، قال تعالى : ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف:١٠٣) ، ويجعلونه معياراً لتسلم السلطة قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة:٢٤٧).

ونحن نشاهد اليوم ارتباطاً وثيقاً بين التجارة والسياسة، فرجال الأعمال يؤثرون على السياسيين في مختلف بقاع العالم، بل قد يضعف أمام المال أهل العلم والفكر، فيترك قناعاته العلمية لأجل المال؛ ولذلك ربط سبحانه بين كتم العلم وتحريفه، وبين المال والدنيا والشهوات، في أكثر من موضع في القرآن، فقال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (آل عمران:١٨٧) ، وقال تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُمْ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ (البقرة:٤١) ، وقال : ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (البقرة :٧٩) وقال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً

١- رواه البخاري.

أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة:١٧٤) ، فإن العالم قد يصبر على الترهيب والتخويف والتعذيب، أكثر من قدرته على الصبر على الترغيب وشراء رأيه وفتواه بالمال، فللمال شهوة وقوة في التأثير، نسأل الله السلامة والثبات على الإيمان.

وفي السنة كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يستعيذ من الفقر ؛ لأنه الضعف، وهو بريد الكفر، جاء في صحيح الجامع الصغير عن أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقول :«اللهم إني أعوذُ بكَ من العجزِ والكسلِ ... وأعـوذُ بك من الفقرِ والكفرِ ...» . و عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : «إذا أوى إلى فراشه اللهم ربّ السـماوات والأرض ، وربّ كل شيء ، فالق الحب والنوى منزل التوراة والإنجيل والقرآن ؛ أعوذ بك من كل ذي شر أنت آخذ بناصيته ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عني الدين واغنني من الفقر»، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم سعداً أن يوصي بأكثر من ثلث ماله وقال : «الثلث والثلث كبير» .. وعلل هذا النهي بقوله :«إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» ، وقال عمرو بن العاص كما في الأدب المفرد للبخاري وصححه الألباني : «بعث إليَّ النبي صلى الله عليه و سلم فأمرني أن آخذ على ثيابي وسلاحي ثم آتيه، ففعلت فأتيته وهو يتوضأ، فصعّد إليّ البصر، ثم طأطأ، ثم قال : يا عمرو! إني أريد أن أبعثك على جيش، فيغنمك الله، وأزعب لك زعبة من المال صالحة، قلت : إني لم أسلم رغبة في المال إنما أسلمت رغبة في الإسلام فأكون مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فقال : يا عمرو! نعْم المال الصالح للمرء الصالح».

وفي الصحيحين عن سالم عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر : أعطه يا رسول الله أفقر إليه مني، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :«خذه فتموله أو تصدق به، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف، ولا سائل فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك» قال سالم : فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحدا شيئا، ولا يرد شيئاً أعطيه . فمن ملك المال ملك القرار كما يقال، ومن حاز الثروة ملك قراره، وعاش حراً عفيفاً عما في أيدي الناس، والعبد الصالح لا يملك إلا مالاً صالحاً، ولا ينفقه إلا في وجوه الإصلاح، وهذه قوة . والـدول الفقيرة مرهونة في قرارها السيادي أحياناً بشروط الدول الغنية التي تقدم لها المساعدات المالية، والمنح وهذا غاية الضعف، وقد استبدلت الدول الاستعمارية سياساتها الاستعمارية العسكرية، والاختلال المباشر، بالقوة الناعمة، والتي من أهمها القوة الاقتصادية، فسرقت ثـروات الشعوب الضعيفة، وأسكتتهم، وحالت دون استقلالهم الحقيقي بالمساعدات الزهيدة .

٢- القوة الإعلامية :

للإعلام بشكل عام قوة رهيبة على قلب الأمور، وتزييف الحقائق، وخداع الناس والتغرير بهم، والإعـلام في هذا العصر بوسائله التكنولوجية التي توصل المعلومة إلى ملايين البشر، وبالصوت والصورة، وبطريقة مباشرة، وبأساليب وتأثيرات موسيقية عميقة، لا أبالغ إن قلت إنه أقوى تأثيراً في الحروب من السلاح النووي على خطورته ؛ ولذلك تسابقت مراكز القوى المختلفة في العالم على الاستحواذ على الإعلام بأنواعه كالقنوات، والصحف، والمجلات، والإذاعات، وحديثاً شبكات الإنترنت بمواقعها التي تتطور يومياً، وأصبح يمتلكها الفرد العادي. فمن يمتلك الإعلام اليوم -ولو كان مبطلاً- يمتلك التاريخ، والأنصار والأتباع، ومن يفتقد الإعـلام -ولو كان محقاً- عاش محصوراً بأفكاره وآرائه، ومن أكبر الدلائل على أثر القوة المالية والإعلامية ، معاً دول صغيرة لا تساوي في مساحتها وعدد سكانها بعض المحافظات في دول أخرى، ومع ذلك بسبب قوتها الإعلامية المتمثلة ببعض القنوات الفضائية الإخبارية، وقوتها المالية النفطية، أصبح لمثل هذه الـدول حضور سياسي لافت في بعض البلدان العربية الفقيرة والضعيفة، مع أنها أكثر سكاناً ومساحة، وقديماً في الجاهلية كان الإعلام يمثل عنصراً مهما في الصراع العربي العربي المتمثل في الـصراع على الوجود والزعامة بين القبائل العربية، فقد كانت القبائل تتسابق أن يكون من بين أبنائها شعراء أفذاذ ينافحون عن القبيلة، ويهاجمون أعداءها، ومن القبائل العربية التي رفع من شأنها الإعلام المتمثل آنذاك في الشعر قبيلة أنف الناقة، فما زالوا ينفرون من هذا اللقب، ويعيرون به حتى مدحهم الحطيئة فقال :

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم

ومن يسوّي بأنف الناقة الذنبا؟!

فصار هذا اللقب مدحاً بسبب هذا البيت، ففخروا به . وقد اهتم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا النوع من الإعلام في عصره ؛ ليدافع عن دعوته، ويصد هجوم خصوم الدعوة، والمناوئين لها، ففي صحيح مسلم عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ الله - صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «اهْجُوا قُرَيْشًا فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رَشْقٍ بِالنَّبْلِ». فَأَرْسَلَ إِلَى ابْنِ رَوَاحَةَ فَقَالَ: «اهْجُهُمْ». فَهَجَاهُمْ فَلَمْ يُرْضِ، فَأَرْسَلَ إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ حَسَّانُ قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تُرْسِلُوا إِلَى هَذَا الأَسَدِ الضَّارِبِ بِذَنَبِهِ، ثُمَّ أَدْلَعَ لِسَانَهُ فَجَعَلَ يُحَرِّكُهُ فَقَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لأَفْرِيَنَّهُمْ بِلِسَانِي فَرْيَ الأَدِيمِ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صلى الله عليه وسلم- : «لاَ تَعْجَلْ فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَعْلَمُ قُرَيْشٍ بِأَنْسَابِهَا - وَإِنَّ لِي فِيهِمْ نَسَبًا - حَتَّى يُلَخِّصَ لَكَ نَسَبِي». فَأَتَاهُ حَسَّانُ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ الله ! قَدْ لَخَّصَ لِي نَسَبَكَ وَالَّـذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ

الْعَجِين. قَالَتْ عَائِشَةُ فَسَمِعْتُ رَسُولَ الله -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ لِحَسَّانَ «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ لاَ يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ مَا نَافَحْتَ عَنِ الله وَرَسُولِهِ».

وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «هَجَاهُمْ حَسَّانُ فَشَفَى وَاشْتَفَى».

وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يتجنب بعض الأفعال المشروعة، خوفاً من استغلال المناوئين للدعوة لهذه الأفعال في إثارة حرب إعلامية تشوش رسالة الإسلام، ففي الصحيحين عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ـ رضي الله عنهما ـ قَالَ : كُنَّا فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ! فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا لَلأَنْصَارِ! وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ! فَسَمِعَ ذَاكَ رَسُولُ الله -صلى الله عليه وسلم-، فَقَالَ: «مَا بَالُ دَعْوَى جَاهِلِيَّةٍ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ. فَقَالَ: «دَعُوهَا، فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ». فَسَمِعَ بِذَلِكَ عَبْدُ الله بْنُ أُبَيٍّ، فَقَالَ: فَعَلُوهَا؟ أَمَا وَالله! لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ. فَبَلَغَ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم-، فَقَامَ عُمَرُ، فَقَالَ يَا رَسُولَ الله! دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هذا الْمُنَافِقِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «دَعْهُ. لاَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»، فقد ترك النبي -صلى الله عليه وسلم- قتل ابن أُبَيّ، وهو من سعى لإثارة فتنة بين الصحابة كادوا يقتتلون بسببها، وتكلم بالكفر حيث وصف نفسه بالأعز، ووصف النبي -صلى الله عليه وسلم- بالأذل، وهدد بطرده من المدينة، ومع ذلك يترك قتله ؛ لأن في قتله مفاسد كثيرة من أهمها تشويه الإسلام إعلامياً، وأن محمداً يقتل أصحابه، فيُخوف من يريد الإسلام بهذه الشبه، فإن كذبة واحدة تثار في وسائل الإعلام عن حزب أو طائفة أو جماعة أو شخص، يصعب مسحها من أذهان الناس، وليس بالأمر السهل استبدال هذه الصورة المشوهة بصورة أخرى مغايرة.

فالإعلام قوة لا يستهان بها أبداً، وعلى من حمل فكرة إصلاحية أن يسعى للتسويق لفكرته إعلامياً، وإلا قتلت في مهدها ولم يستفد الناس منها، وهذا هو معنى البلاغ المبين الذي كلف به النبي -صلى الله عليه وسلم- قال تعالى : ﴿ وَأَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ (المائدة:٩٢) ، ولذلك

إن القوة العسكرية التي تتكون خارج إطار الدول ليست لها شرعية البتة، وستكون أخطاؤها قاتلة، ولا يوجد من يحاسبها من داخلها، ولذلك لم يمتلكها النبي -صلى الله عليه وسلم- في مكة طيلة ثلاثة عشر عاماً من الدعوة والتربية ؛ لأنه لم تكن له دولة وقانون يضبط استخدام القوة العسكرية، بينما في المدينة امتلكها ؛ لأن هناك دولة، والدول من حقها امتلاك القوة العسكرية، وهي القادرة على حماية هذه القوة من التجاوزات بقوة القانون والشرعية

شُرعت خطبة الجمعة، ووجب على الناس جميعا حضورها إلا أصحاب الأعذار، ووجب الإنصات للخطيب، وندب إلى التبكير إليها، والاغتسال لها، ونهي عن الانشغال عنها بشيء من بيع أو شراء أو نحوهما، وشرعت كل أسبوع، وصبغت هذه الوسيلة التربوية الإعلامية بصبغة دينية، للمحافظة على تبليغ دين الله، وتعليم الناس وإرشادهم إلى ما ينفعهم، وتحذيرهم مما يضرهم، وبث روح المقاومة لأعدائهم ... إلى آخر أغراض الخطبة التي وردت في السنة النبوية، وتعد خطب الجمعة والعيدين، من أكبر الوسائل الإعلامية الإسلامية عبر العصور، وإلى اليوم، ويشتكي منها المناوئون للإسلام، وحاولوا إفراغها من مضمونها، وكل ذلك يدل على أثر القوة الإعلامية في التسويق للأفكار والمعتقدات، وهي نوع من أنواع القوة ، ندب إليها الإسلام وحث المسلمين على امتلاكها، وحيازة وسائلها .

٣- القوة العسكرية :

تدل كثير من النصوص في القرآن والسنة على مشروعية أن يمتلك المسلمون القوة العسكرية، التي يحمون بها دينهم، ويرهبون بها أعداءه، ويقاتلون بها أئمة الكفر، وأباطرة الباطل، الذين يقفون حجر عثرة أمام انتشار الدعوة والرحمة، بسبب قسوة قلوبهم، وحقدهم على أهل الحق، وخوفهم على مصالحهم التي تكمن في تسلطهم على الضعفاء من الناس، واستغلالهم الاستغلال غير المشروع . قال تعالى آمراً بالإعداد: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ الله وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ الله يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ الله يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (الأنفال:٦٠)، وفي صحيح مسلم عن عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ قال : سَمِعْتُ رَسُولَ الله- صلى الله عليه وسلم- وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ .. ﴾ أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ »، وفي مسلم أيضاً قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : «مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى».

وفي الصحيحين : عن أبي موسى قال: قال: رَسُولُ الله - صلى الله عليه وسلم «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوفِ». فَقَامَ رَجُلٌ رَثُّ الْهَيْئَةِ فَقَالَ : يَا أَبَا مُوسَى

! آنتَ سَمِعْتَ رَسُولَ الله – صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ هَذَا؟، قَالَ : نَعَمْ، قَالَ : فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِه فَقَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمُ السَّلاَمَ. ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِه فَأَلْقَاهُ ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِه إِلَى الْعَدُوِّ فَضَرَبَ بِه حَتَّى قُتِلَ». وفي الصحيحين خرج رسول الله –صلى الله عليه و سلم– على قوم من أسلم يتناضلون بالسوق، فقال : «ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا وأنا مع بني فلان لأحد الفريقين فأمسكوا بأيديهم فقال: ما لهم. قالوا : وكيف نرمي وأنت مع بني فلان ؟ قال ارموا وأنا معكم كلكم». وفي كنز العمال عن مكحول : أن عمر بن الخطاب كتب إلى أهل الشام : «أن علّموا أولادكم السباحة، والرمي، والفروسية»، والمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف..

فكل هذه النصوص، مع الأحاديث والآيات المتكاثرة في فضل الجهاد في سبيل الله بالمال والنفس تدل جميعاً على أنه يجب على المسلمين أن يمتلكوا القوة العسكرية اللازمة لردع الأعداء المتربصين بالدعوة الإسلامية وأهلها.

لكن المتأمل في سيرة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يجد أنه لم يسعَ لامتلاك القوة العسكرية إلا بعد بناء الدولة في المدينة، ودخول الأتباع القادرين على حماية الدعوة في الإسلام، وتربيتهم على الانقياد لأمر الله وطاعته، وفهمهم لمضمون رسالة الإسلام التي نزلت أصولها الكلية كاملة في مكة المكرمة، ومن ينظر في طبيعة التدرج في الأمر بقتال الكافرين بعد ما يقرب من خمسة عشر عاماً من الدعوة والتربية (ثلاثة عشر عاماً في مكة وعامين في المدينة)، ثم جاء الإذن بقتال المعتدين من مشركي قريش فقط، ثم تدرج الأمر بالقتال والإعداد إلى أن نزلت آية السيف في سورة التوبة ، بعد أن دانت الجزيرة كلها بالإسلام، وكان ذلك عام الوفود،وهو سنة تسعة للهجرة، فالقوة العسكرية بقدر ما فيها من حفظ هيبة أهل الحق، بقدر ما تحمل من خطورة على دعوة أهل الحق إذا استخدمت في غير وجهها الصحيح، أو حصل فيها التعدي، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : قوله تعالى : ﴿وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ أي: قاتلوا في سبيل الله ولا تعتدوا في ذلك، ويدخل في ذلك ارتكاب المناهي – كما قاله الحسن البصري – من المُثْلة، والغُلول، وقتل النساء والصبيان والشيوخ الذين لا رأي لهم، ولا قتال فيهم، والرهبان وأصحاب الصوامع، وتحريق الأشجار، وقتل الحيوان لغير مصلحة، كما قال ذلك ابن عباس، وعمر بن عبد العزيز، ومقاتل بن حيان، وغيرهم. ولهذا جاء في صحيح مسلم، عن بُرَيدة أنّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقول: «اغزوا في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تَغُلّوا، ولا تَغْدروا، ولا تُمَثِّلُوا، ولا تقتلوا وليدًا، ولا أصحاب الصوامع» .

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: «وُجدت امرأة في بعض مغازي النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ مقتولة، فأنكر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قتلَ النساء والصبيان»... عن ربْعي ابن حِرَاش، قال: سمعت حُذَيفة يقول: ضرب لنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أمثالا واحدًا، وثلاثة، وخمسة، وسبعة، وتسعة، وأحدَ عشَرَ، فضرب لنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– منها مثلا وترك سائرَها، قال: «إن قومًا كانوا أهلَ ضَعْف ومسكنة، قاتلهم أهلُ تجبر وعداء، فأظهر الله أهل الضعف عليهم، فعمدوا إلى عَدُوهم فاستعملوهم وسلطوهم فأسخطوا الله عليهم إلى يوم يلقونه»، هذا حديث حَسَنُ الإسناد. ومعناه: أن هؤلاء الضعفاء لما قدروا على الأقوياء، فاعتَدوا عليهم واستعملوهم فيما لا يليق بهم، أسخطوا الله عليهم بسبب هذا الاعتداء.

والأحاديث والآثار في هذا كثيرة جدًا لا ينبغي أن تؤخذ النصوص الداعية إلى امتلاك القوة العسكرية بعيداً عن وضعها في سياقها العام في سيرة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبعيداً عن النظر في مقاصد الشريعة، وسنن الله في الحياة الاجتماعية، فالقوة العسكرية خارج إطار الدولة غير شرعية، ومضرتها أكثر من منفعتها ؛ لأنها تحول دون وصول الرسالة التربوية والدعوية التي هي الأساس والمبرر لاستخدام القوة، فإذا كانت القوة ستحول دون وصول الرسالة الدعوية فقد أبطلت شرعيتها، ولذلك لم يمتلكها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في مكة ؛ لأن القضية ستتحول بدلاً من كونها دعوة إلى التوحيد، إلى مجرد نزاع مسلح بين طائفتين، وتدخل فيها الثارات وحظوظ النفوس، وردات الفعل غير المحسوبة، وتضعف الدعوة إلى التوحيد، ويقل المنتسبون لها، ويكثر المعادون لها بمبررات منطقية ؛ لأنها أفقدتهم الهدوء والأمن والاقتصاد، وربما أفقدتهم الحروب بعض أهاليهم وأصحابهم، ولم تصلهم مضامين الإيمان والتوحيد بصورة سليمة، فيكثر الحقد على الدعوة ودعاتها، وتضمحل تدريجياً إلى أن تنتهي .

إن القوة العسكرية التي تتكون خارج إطار الدول ليست لها شرعية البتة، وستكون أخطاؤها قاتلة، ولا يوجد من يحاسبها من داخلها، ولذلك لم يمتلكها النبي –صلى الله عليه وسلم– في مكة طيلة ثلاثة عشر عاماً من الدعوة والتربية ؛ لأنه لم تكن له دولة وقانون يضبط استخدام القوة العسكرية، بينما في المدينة امتلكها ؛ لأن هناك دولة، والدول من حقها امتلاك القوة العسكرية، وهي القادرة على حماية هذه القوة من التجاوزات بقوة القانون والشرعية، وتكامل أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية، التي تضمن محاسبة المتجاوزين من أفراد هذه القوة، كما أنه توجد في الدولة مؤسسات أخرى تضمن بقاء الدعوة والتربية كالمساجد والمدارس والمراكز العلمية ونحوها، أما في إطار غير الدولة فالقوة العسكرية خطر على أصحابها ؛ لأنها تحرم الأفراد من تلقي أصول الدعوة، وتشغلهم عن الدعوة لها وتعميقها في النفوس؛ لانشغالهم بتكوين نواة القوة العسكرية والتدرب عليها، في الوقت

الذين هم قلة في العدد والعدة، ومطاردين بسبب عدم شرعية عملهم، ولذلك قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة:١٢٢) .

فهذه الآية تدل على أن الأصل هو التفقه في دين الله، وتربية الناس عليه، وأن القوة العسكرية والنفور في سبيل الله يكون في ظل الدولة، ولفئة مخصوصة من الناس، لا تتعارض مع التعلم والتربية، ففي ظل عدم الدولة لا تستطيع الحركات الدعوية عسكرة حركاتهم، ولو فعلت لقتلت الدعوة، ولوقعت في أخطاء شرعية كبيرة، وقد أثبتت تجارب الحركات الإسلامية التي أنشأت لها جناحات عسكرية في ظل شرعية أنظمة قائمة، واستعجلت في استخدام القوة العسكرية، قبل أن تستنفذ أدوات القوة العلمية والفكرية والتربوية، وحتى المالية والإعلامية، وقبل أن تكون لها شرعية ودولة، فقد باءت بضربات عنيفة، وما زال الإسلاميون يعانون من تلك الأخطاء إلى الآن ! وستظل هذه الأخطاء في ذاكرة الأمة لن تنساها ! إلى أن تمحى بالمراجعات الحقة، والممارسات الصحيحة الشرعية .

إن أحد أهم أسس القوة العسكرية هو المحافظة على وحدة الصف المسلم،والقدرة على التحلي بالصبر والانضباط، قال تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦) ، وقال تعالى في سياق الأمر بإعداد القوة : ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ . وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنفال:٦٢-٦٤) ، فتأليف قلوب المؤمنين، وتوحيد صفوفهم، مسألة هامة في طريق إعداد القوة العسكرية، ومن طبائع العسكر أنهم يركنون لقوتهم المادية، وينسون الجوانب المعنوية، والتنازل والذلة لأهل الإيمان، ولا يمكن أن تنجح برامج التأليف بغير أن يكون هناك دولة ومرجعية، وقوة مالية وإعلامية وتربوية بالأساس . فالقوة العسكرية مجردة عن دعم المجتمع المسلم، وعن بقية جوانب القوة الأخرى المالية والاقتصادية والإعلامية، لا يمكن أن تتشكل، وإن تشكلت فليس لها شرعية مجتمعية، وأول

الهدف من القوة العسكرية هو حماية أهل الحق من اعتداءات أئمة أهل الباطل، ومدافعة فرض باطلهم على الناس بنفس قواهم إذا اقتضى الأمر، وليس الهدف منها فرض الإسلام على الناس بالقوة، قال تعالى : ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

من يقضي عليها أهلها، فتتحول من حامية للدعوة إلى فتنة بين أهل الإيمان .

ولا بد من التأكيد على أن هذه الأنواع من القوة هي وسائل وليست غايات في حد ذاتها، وأن الأصل والأساس هو القوة العلمية والفكرية، والإيمانية والتربوية، وعلى العاملين للإسلام ـ باعتبارهم أهل الحق ـ أن لا يجعلوا من الوسائل غايات، ويتعصبوا لها، ويتخندقوا حولها، وينسوا سلمية مشروعهم، وقدسية دعوتهم، وربانية منهجهم، وأنهم أمة واحدة، لها كتاب واحد، ونبي واحد، ودعوة واحدة، خلاصتها الرحمة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ ، وأساس منطلقها العلم والتزكية والتوحيد، فمشاريع التغيير، وأدوات القوة، وسائل لا ينبغي أن تجعل غايات، ولا ينبغي أن يتحول الصراع على القوة إلى ردود أفعال مجردة عن الأخلاق، وهزيمة نفسية تقضي على أساس الرسالة الدعوية للعالم، ولذلك على الإسلاميين عند سعيهم لامتلاك أدوات القوة المعاصرة لحماية دعوتهم أن يراعوا أخلاقيات القوة، فصراع أهل الحق لأهل الباطل يحتوي على مجموعة من الأخلاق، بخلاف صراع أهل الباطل لأهل الحق ليس له أخلاق مقننة، وإن قننت يتجاوزوها عن التطبيق .

أخلاقيات الصراع على القوة في الإسلام :

من هذه الأخلاق المستنبطة من النصوص والأحكام الشرعية :

١ - المحافظة أثناء إعداد القوة المالية على الصدق والأمانة وعدم الغش، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين ، ففي الحديث الصحيح : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبيّنا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما» ونهى الإسلام عن الربا بكل صوره، وبيع الغرر، والنجش، والبيع على بيع الآخر ..

٢ - استخدام وسائل الإعلام فيما يليق ويحفظ مصالح الجمهور، فلا يجوز الكذب والتضليل، ولا ينبغي نشر ما يسبب فتنة وعداء بين الناس، فليس كل ما يعلم يقال، ولا يجوز عرض ما يفسد أخلاق الناس وديانتهم، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النور:١٩).

٣ - عدم التعدي على الأعداء بعد التغلب عليهم، و قبل التغلب عليهم، فلا يجوز قتل النساء، والصبيان، والمتعبدين المسالمين، والشيوخ الهرمين، ولا يجوز

قتل الحيوان لغير مصلحة، ولا قطع الأشجار، ولا يجوز الغدر، ولا المثلة بالأموات، لا يجوز الإغارة على قوم قبل بلوغهم دعوتهم للإسلام، وعدم جواز قتل المعاهدين، وأهل الذمة .

٤ – العدل أساس الحكم والسياسة حتى مع غير المسلمين، فقد ورد في سبب نزول قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء:٦٠) : أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول: بيني وبينك محمد. وذاك يقول: بيني وبينك كعب بن الأشرف .. وذلك لما يعلم اليهودي من إنصاف النبي –صلى الله عليه وسلم– للمظلوم ولو كان من غير المسلمين . وقد ترك لنا التاريخ الإسلامي صوراً مشرقة من هذا العدل والإنصاف .

٥ – الجنوح للسلم فهو الأصل، فكلما أمكن تجنب القتال وإراقة الدماء فالجنوح إليه، ولذلك قال تعالى بعد آية الإعداد : ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال:٦١) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين :«يَا أَيُّهَا النَّاسُ لاَ تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوفِ». فالهدف من القوة العسكرية هو حماية أهل الحق من اعتداءات أئمة أهل الباطل، ومدافعة فرض باطلهم على الناس بنفس قواهم إذا اقتضى الأمر، وليس الهدف منها فرض الإسلام على الناس بالقوة، قال تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة:٢٥٦) ، قال الحافظ ابن كثير: «لا تكرهوا أحدًا على الدخول في دين الإسلام ، فإنه بين واضح جلي دلائله وبراهينه ، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونور بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره ، فإنه لا يفيده الدخول في الدين مكرها مقسورًا».

٦ – فالقوة وأدواتها وسائل لمّا استخدمها أهل الباطل استخدمناها لدفع شرهم، ويبقى الأصل هو الدعوة إلى التوحيد والحق والعدل بالحجة والبرهان والدليل والحكمة والموعظة الحسنة. فإذا اضطررنا للدخول في صراع القوة، فلنصارع مع الحفاظ على أولويات خطابنا الدعوي، العلمي، ولنلتزم بأخلاقيات هذا الصراع مهما واجهنا من ظلم وجور .

المنتدى

العدد (١٤٠) ذو القعدة ١٤٣٤هـ = سبتمبر ٢٠١٣م

قسيمة اشتراك

الأخ / رئيس تحرير مجلة المنتدى رعاه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد :

مساهمة مني في دعم المنبر الإعلامي (المنتدى) يسرنا إشعاركم برغبتنا

الاشتراك بعدد( ) نسخة ولمدة : ☐ ١٢ عدد ☐ ٢٤ عدد ،

يتم إرسالها على العنوان الموضح أدناه ، والله يحفظكم ويرعاكم .

الاسم الأول : ..... الثاني : .....

الثالث : ..... اللقب : .....

الدولة : ..... المدينة : .....

العنوان : .....

طريقة التسليم : المندوب ص . ب : ( )

الرمز البريدي : رقم الهاتف :

اسم المشترك : .....

التوقيع : .....

اسم المندوب : .....

التاريخ : .....

طريقة الدفع :١ – الدفع نقدا في مقر المجلة أو مندوبيها في المحافظات .
٢ – إيداع قيمة الاشتراك في حساب المجلة في بنك التضامن الإسلامي ، صنعاء – المركز الرئيس : حساب رقم (١٠٢٠٢٦٣٢) .

ترسل صورة هذه القسيمة بعد تعبئتها علي فاكس : ٠٠٩٦٧١٢٥٣٤٦٠
للاستفسار . . الاتصال بقسم التسويق والإعلان .
* الاشتراك (١٢عدداً) :
* في الداخل : – للأفراد = ١٠,٠٠٠ ريال .
– للمؤسسات الخيرية والدعوية = ٥٠,٠٠٠ ريال .
* في الخارج :
– للشركات والسفارات = ٥٠٠دولار .

دروس وعبر من أحداث مصر

الشيخ : مراد القدسي

قال تعالى :﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرّاً لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النور: ١١) قاعدة وسنة كونية ماضية بأن كل ما يحدث للمسلم من ابتلاءات وفتن هي خير له في الدنيا والآخرة. وما جرى من أحداث في مصر ، بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي ، فيه خير من جوانب تتمثل في التالي:

١- ظهور أهل الباطل على حقيقتهم ، فما حدث في مصر ليس صراعاً سياسياً ، لكنه حرب على الإسلام كما ظهرت من أفواه المعارضين. يقول أحمد شفيق: «٦/٣٠ لن نسمح أن يحكمنا نظام إسلامي!»، ويقول البرادعي: «لن يرهبنا الحديث عن الأخلاق» ، ويقول عكاشة: «يوم ٣٠ لن يكون هناك ملتح ولا محجبة» ، ويقول عبد الغنى: «انهيار مصر بدأ يوم دخول القرآن للخطاب السياسي» ، ويقول عمرو حمزاوى: «نكافح لرفض هوية مصر إسلامية» ، ويقول حازم عبد العظيم: «سنقضي على الإسلام السياسي في مصر» ، ويقول محمد العدل: «سندافع عن المشاهد الإباحية في الأفلام بالسلاح» ، ويقول وحيد حامد: «مفيش حلال وحـرام ، واللي حانسمعه يقولها حانمسحه من على وش الأرض» ، ويقول المستشار أحمد ماهر: «اللي عاوز يقلد النبي يروح جبلاية القرود».

٢- أن هناك تياراً ليس لديه قناعة بالإسلام ، بدليل بيعه لمبادئه مقابل حفنة من المال ؛ فالأمة بحاجة إلى الدعوة والتربية والبيان.

٣- من أجل تمايز الصفوف ، يقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران : ١٧٩).

٤- إظهار خبث الأعداء الذين يدثرون بالإسلام، من الدول والحكومات المنافقة ؛ حتى يؤذن الله بزوالهم.

٥- حقيقة العداء للإسلام من قبل الغرب ، والذي لا يريد أن يحكم الإسلام ، في أرض المسلمين وليس خافياً على أحد أن الغرب قالوا: أنقذوا الديمقراطية في الجزائر. وقالت فرنسا: سأتدخل في الجزائر بالقوة لإنقاذ الديمقراطية ؛ والتأريخ يعيد نفسه.

٦- إبطال نظرية أن أمريكا والغرب يرضون عن الإخوان المسلمين ومن معهم من الإسلاميين ويتركونهم يحكمون ؛ فإن الانقلاب لم يحدث إلا بعد اتصال وزير الدفاع الأمريكي بنظيره المصري.

٧- المزيد من المراجعة وتصحيح الأخطاء في حياتنا وإدارتنا للدول ، وكيف يدار الصراع مع الأعداء فالحزم يكون في موضعه واللين في موضعه ، وحشد جميع القوى الخيرة لمناصرة الحق وأهله ، والحذر من الركون للظالمين وترك الاستعجال في قطف الثمرة. ولا يفهم من كلامي التشفي ، ولكن من باب النصيحة فلا يرضى أحد بما حدث في مصر من انقلاب على رئيس شرعي منتخب.

٨- سنن الله ماضية في المدافعة للباطل من دعاة الحق ، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(البقرة : ٢٥١) ، وسنة التدافع بين الحق والباطل ماضية أيضاً لحكمة يعلمها الله ، قال تعالى : ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٠) ، وقال بعدها ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران:١٤١) ، ثم تأتي سنة الله في الانتصار للمؤمنين الصادقين ، قال تعالى: (وانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم: ٤٧) وقال عز وجل : ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (الصف:١٣) ، وقال سبحانه : ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللهِ وَاصْبِرُواْ إِنَّ الأَرْضَ للهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الأعراف : ١٢٨).

والله غالب على أمره.

إشاعة الفوضى في الوطن العربي لمصلحة من ؟

توفيق محمد *

تمر مصر في حالة من اللاإستقرار منذ انتخب الرئيس المصري د. محمد مرسي ، ولا شك أن هناك من هم معنيون بإشاعة هذه الحالة وإشاعة الفوضى في كبرى الدول العربية ، كما أنهم معنيون بإثارتها في مجمل المنطقة العربية .

المنطقة العربية شهدت منذ نهاية العام ٢٠١٠ ثورات الربيع العربي ، وهي كانت ثورات حقيقية انتفضت من خلالها الشعوب العربية للتخلص من زمن الذل والعبودية وإرثه ومن استئثار الطغم الحاكمة بخيرات البلاد ، بعض هذه الثورات انتهى سريعا كما هو الحال في تونس ومصر ، وبعضها شهد أو ما يزال معاناة كبيرة ومراغمة بين النظام المتسلط وبين الثوار.

في كلتا الحالتين تحاول اليد الأمريكية والصهيونية وأصحاب المصالح المختلفين أن تلعب بمصائر هذه الشعوب وبإراداتها ، وتحاول حرف مسار الثورات ، بل وتحاول إشاعة الفوضى في الدول المعنية .

أبرز حالتين هما الحالة السورية والحالة المصرية ، ففي الحالة السورية يسعى الفريق الأمريكي إلى إطالة حالة الصراع والاقتتال داخل سوريا ، وتتعمد الإبقاء على الفريقين دون منتصر أو مهزوم ، لأن هذه الحال هي الأمثل لتدمير الدولة السورية والشعب السوري، مستفيدة من التجربة المصرية والتونسية، ففي الحالتين عندما انتهت الثورة واستقر الأمر للناس على صندوق الانتخابات ، فإنه جلب التيار الإسلامي إلى سدة الحكم ، وهكذا هو في كل انتخابات حرة وشفافة ، لا يحكمها التزييف والتلاعب ، وعليه فإن مصلحة الفريق الأمريكي الذي يتشكل بالأساس من أمريكا ومن المؤسسة الإسرائيلية ومن الرجعية العربية حليفة قومجيي المرحلة ؛ تقتضي ألا تنجح الثورة السورية بتحقيق أهدافها، والوضع الأفضل لهم هو الإبقاء على حالة الاقتتال الدائر بين الثوار، وبين النظام الذي تغذيه إيران بالمال والعتاد والرجال، ويقوم هو بقتل شعبه وتدمير مقدراته وخيراته باسم الممانعة والمقاومة، وهو في حقيقة الأمر يحقق الأهداف الإسرائيلية بتوهين وإضعاف سوريا الدولة والشعب ، دولة المواجهة المحتملة ، والمفارقة الغريبة هي هذا الالتقاء بين من هم من المفترض أنهم أعداء من الأمريكيين والإسرائيليين والإيرانيين ووكلائهم في المنطقة على تدمير الدولة السورية أو إدامة حكم نظامها القاتل ، ومن المفارقات الأكثر غرابة أن مدعي القومية والليبرالية وحرية الرأي والتعبير والديمقراطية والوطنية يلتقون اليوم مع أعداء العروبة والإسلام على مواجهة الشعب السوري وإطالة حكم الدكتاتور بشار الأسد .

في الحالة المصرية نجحت الثورة المصرية بإزاحة حسني مبارك عن الحكم ، ونجحت بإجراء انتخابات حرة وشفافة، فازت فيها حركة الإخوان المسلمين في الصدارة في كل الدورات الانتخابية، ولكنها لم تنجح في الانتصار على نظام مبارك المتأصل في

* ممثل صحيفة الحرية والعدالة في أراضي ٤٨ المحتلة فلسطين

كل مفاصل الدولة، ولكنها ديكتاتورية القوميين والعلمانيين و(الوطنيين) و(الديموقراطيين) التقت وتقاطعت مع المصلحة الأمريكية والصهيونية في محاولة إقصاء حركة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي المصري.

أمريكا وأزلامها من الأنظمة العربية، الآيلة للسقوط، والمؤسسة الإسرائيلية ؛ معنيون بإزاحة المشهد الإسلامي من المشهد السياسي المصري بكل ثمن، ولذلك لم تتردد أمريكا الديمقراطية و(الديمقراطيون) في أن تستعمل أسلوب الانقلابات العسكرية أبرز مظاهر العسكرة والديكتاتورية لتنفيذ هذه الغاية الدنيئة، وفي مواجهة الشعب المصري في سواده الأعظم الذي يملأ المحافظات والمدن والقرى المصرية اليوم للدفاع عن شرعيته التي انتخبها، والمتمثلة بشخص الرئيس محمد مرسي وبمجلس الشورى وبالدستور المصري.

لكن والحالة كذلك؛ فإن أمريكا والمؤسسة الإسرائيلية من ناحية معنية بإشاعة الفوضى في كبرى الدول العربية وإدامتها وإعادة أزلام النظام المخلوع للواجهة، لأن من شأن هذه الفوضى أن تقصي العرب والأمة الأسلامية عن المشهد الوطني ووضعها في الخانة المباركية ، ومن جانب آخر فإن النظام العربي الرسمي المتمثل في الدول الداعمة والمؤيدة للإنقلاب على الشرعية المصرية هي الأخرى معنية في حالة الفوضى تلك، لمنع تصدير ثورات الحرية والكرامة إلى بلدانهم ولصراعات وتنافس موجود في أذهان النظام العربي الرسمي حول تحديد من هو صاحب النفوذ والقرار في المنطقة العربية .

ولأجل هذه الغاية، فقد التقت مصالح القوميين و(الوطنيين) والعلمانيين وال... المصريين مع المصلحة الأمريكية والصهيونية والعربية الرجعية ، ووأدوا مجتمعين –كلٌ من ناحيته– كلَّ القيم التي يُتغنى بها في سبيل منع الإخوان المسلمين من ممارسة حقهم الطبيعي في حكم البلاد ، وفي وأد الشرعية المصرية التي تعبر عن كل الشعب المصري . ففي الحالة الأمريكية تخلت أمريكا عن مُثُل الديمقراطية وحرية الرأي ، وفي الحالة العربية الرجعية التقى هذا النظام الرجعي مع من يصفه بالعدو الصهيوني على نفس الهدف ، وفي حالة القوميين والديمقراطيين و(الوطنيين) العرب والمصريين تخلى أولئك عن وطنيتهم بل عن وطنهم ، وكلهم اجتمعوا على هدف واحد عبر عنه رأس الانقلاب على الشرعية المصرية عبد الفتاح السيسي في خطابه أمس الأول الأربعاء الذي طلب فيه من الشعب المصري أن يعطيه رخصة بالقتل والإجرام ، وكأنه يقول كما قال فرعون مصر من عشرات القرون يوم حكى القرآن على لسانه : ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾ (غافر:٢٦) ، وَ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (غافر:٢٩).

إذن هي حالة الفوضى التي إن عمّت مصر فستعم الحاضر العربي كله، وستلقي بآثارها السلبية على مجمل الهم العربي والإسلامي، وإن تغلبت الخيرية فيها –وهو ما نؤمله– فلسوف تقضي على الأحلام الصهيوأمريكية ومنفلتي القومية هواة الكراسي ودعاة الفتن ، الذين باعوا الوطن لأمريكا والصهيونية والإمارات ، يقودهم حقد دفين ، ومقابل كرسي حكم زائل.

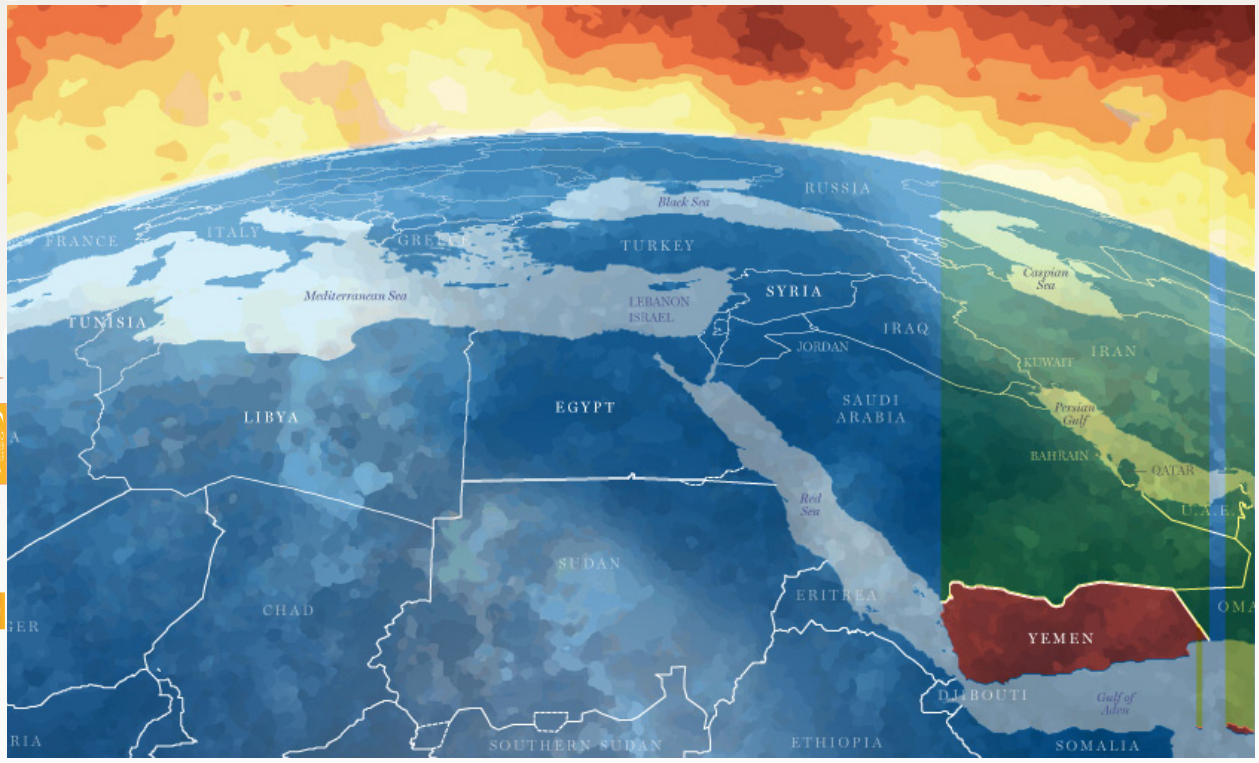

مقالات

ترويض اتفاقية تسعى لشق المجتمع اليمني

نسيم الفيل

قبل أيام صعدت مجموعة من النسوة على إحدى القنوات التلفزيونية اليمنية لمناقشة اتفاقية (السيداو)، بشكل يستهين بعقلية المشاهد ، حيث عمدن إلى إبراز إيجابيات الاتفاقية ، وبالأصح -إن جاز التعبير- ما راق لهن منها متغاضيات عن البنود السلبية ، والتي من شأنها تحويل مجتمعنا إلى مجتمع منحل عن قيمه.

ركزت هؤلاء النسوة على كون الاتفاقية تهتم بالمساواة بين المرأة والرجل ، باعتبارهما شريكين في التنمية في جميع متطلبات الحياة، دون أن يتطرقن إلى كون المرأة لها خصوصيتها وطبيعتها الخاصة التي لا تتيح لها تولي بعض الوظائف في مؤسسات الدولة المختلفة، وهو الأمر الذي لا زالت الدول الغربية تتحسب لهذا الظرف...

لا شك بأن الرجل والمرأة كليهما شريكان في التنمية ، ولكن بشكل تكاملي لا تنافسي، فنحن -المسلمين- لا نحتاج إلى قوانين وضعية لإعطاء المرأة مكانتها، فالإسلام أعطى للمرأة القدر والمكانة التي لم تُعطَ لها من قبل التشريعات والقوانين الوضعية السابقة واللاحقة، إذ إن المخزي في الموضوع تسابق هؤلاء النسوة ، باختلاف توجهاتهن الأيديولوجية ، للترويج لمصطلح (النوع الاجتماعي) كما أسمينه في الحلقة ، ممثلات صورة مصغرة للهث بعض الأحزاب المدنية تبني فكرة (النوع الاجتماعي) محاباةً للغرب لا غير، وليس بحثاً عن حقوق إضافية للمرأة، دون أن يوضحن التداعيات التي ستنتج عن إقرار مثل هذه الاتفاقية ، والتي من شأنها تدمير الأسس الأخلاقية لمجتمعنا.

إن من يتصدر واجهة الدفاع عن اتفاقية (سيداو) في اليمن يسعى لإفساد الأرض، وتقسيم المجتمع اليمني وتشظي نواة كل أسرة، مستغلاً حماس المنتفعين من فتات موائد الغرب وأموالهم، إذ تعتبر هذه الاتفاقية مقدمة لجر المجتمع اليمني إلى اتفاقيات أخرى، فقد بدا واضحا ما تقدمت به منظمة العفو الدولية مطلع ٢٠١٣م من تقرير شنّت فيه هجوما على الحكومة اليمنية ، ودعت في تقريرها التزام اليمن بالحرية الشخصية للفرد ، وإتاحة الفرصة للمثلّيين في اليمن بأن يمارسوا حياتهم دون تضييق.

إذن هي صورة كالحة يظهر الغرب عبر تلك المنظمات حنقا على المجتمع اليمني ، الذي لا يزال في نظرهم محافظاً ويحكمه الدين، وهو ما يجعلها تمتعض من هذه البيئة المحافظة والسعي باستماتة في مسخها ؛ حتى يكون المجتمع اليمني كالقطيع يُجر بعصا المجتمع الدولي ، والذي يقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تكون هذه الدولة المستفيدة من المسخ قد أعادت صورة أخرى للاستعمار تحت مسميات براقة كحقوق المرأة، بعد أن عرفت أن مسخ هوية المجتمع، وتمييع هويته، وتفسخه في القيم، هو الأسهل من السلاح والجيوش في انصياعهم لإرادة القوى الإمبريالية ، ممثلة بأمريكا وحلفائها من الدول الأوربية.

وعلى الرغم أن الاتفاقية احتوت نقاطا قليلة إيجابية ، وخاصة في مجال حقوق المرأة وقت الولادة من ناحية الصحة والراحة، وحق المرأة في التعليم، ومحاربة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة، وبعض المسائل الأخرى...، إلا أن تلك النقاط الإيجابية تغرق في بحر النقاط السلبية التي تتضمنها الاتفاقية.

غير أن هناك جملة أسباب تدعو إلى رفض هذه الاتفاقية وأولها:

أن الاتفاقية تشكل حالة تمرد على الخالق عز وجل، من خلال التنكر على الطبيعة السوية للإنسان، عندما نص بندها السادس عشر على فصل الدور عن الجنس

، وعلى التساوي المطلق والتماثل التام بين الرجل والمرأة، وعدم إلصاق الأمومة ورعاية الأسرة بالمرأة. فالمادة (ب/ ٥) من الاتفاقية تنص على أن الأمومة وظيفة اجتماعية. أما المادة (٥/ أ) فتنص على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على الأدوار النمطية.

كذلك فإن الاتفاقية تلغي ولاية الأب على ابنته، وتسمح بزواج المسلمة من غير المسلم، و تعتبر أي فوارق بين الرجل والمرأة تمييزاً وعنفاً ضد المرأة.

وكما أن الاتفاقية تمثل حالة تمرد على الخالق ، فإنها تمثل أيضاً حالة تمرد على مجمل عقائدنا، وعلى استقرارنا الاجتماعي، وتشكل خطراً جسيماً على الأسرة اليمنية، وتهدد مجتمعنا بالمزيد من التشرذم ، خاصة عندما تعطي المرأة حرية السكن، ولا نعني هنا اشتراط السكن عند عقد القران، ولكنها حرية مطلقة للمرأة ، دون إذن أبيها أو أخيها، أو زوجها.

كما أن الاتفاقية تسمح بإقامة علاقات غير شرعية خارج إطار الزواج الشرعي، فالمادة الثالثة عشرة من الاتفاقية تتضمن طلب المساواة بين الرجل والمرأة في الاستحقاقات الأسرية المالية وغيرها، ومن ذلك المساواة في الميراث، فيكون على أساس هذه المادة تتساوى نسبة الميراث للأبناء والبنات من مال آبائهن، ويتماثل نصيب الزوجة من مال زوجها مع نصيبه الموروث من مالها إن ماتت قبله. وتضمنت المادة الثانية عشرة طلب توفير الخدمات الصحية الكاملة للمرأة وبدون تمييز، ومن ذلك توفير موانع الحمل للمرأة بغض النظر عن كونها متزوجة أو غير متزوجة، فهو شكل من أشكال التمييز المرفوض بحسب الاتفاقية، وفي هذا إشاعة للفاحشة وتسهيل لها، وهي لا تعتبر فاحشة أصلا في المفاهيم الغربية والعلمانية المنحرفة. كما تضمنت المادتان العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية المساواة المطلقة في التعليم ومناهجه بما فيها الرياضية والفنية، والقضاء على أشكال التمييز في فصل الطالبات عن الطلاب في المدارس.

> لا مجال لأن يبقى استقرارنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي رهين قلة من النساء والرجال الذين يلتفون حول مائدة من فتات الغرب ومنظماتهم المدنية، تنكروا لقيم الأمة وأعرافها، وانقلبوا على تقاليدها من خلال ترويض اتفاقية تسعى في نهايتها إلى شق المجتمع وتقويض بنية ونواة الأسرة اليمنية.

ولا تكتفي اتفاقية (سيداو) بأن تفرض على المجتمع التحلل من منظومته القيمية وتعديل تشريعاته لخدمة أهدافها، بل إنها تريد إلغاء وتحجير المجتمع من إبداء الرأي حول الاتفاقية، حينما نصّت أنه لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافياً لموضوع الاتفاقية وغرضها، بالإضافة إلى أن اتفاقية سيداو تفرض على هذه الدول تقديم تقارير دورية عن مدى تطبيق الاتفاقية، كما أنها تفرض بشكل إلزامي على هذه الدول تعديل تشريعاتها لخدمة أهداف هذه الاتفاقيات، التي تربط المنح والمساعدات للدول الفقيرة بتنفيذ هذه الاتفاقيات، وكلها ممارسات تصب في خانة الانتقاص من سيادة الدول.

في الأخير نذكر أن المجتمع اليمني مجتمع عربي مسلم محافظ على القيم والمبادئ على مدى تاريخه السياسي والاجتماعي والثقافي، ولا مجال لأن يبقى استقرارنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي رهين قلة من النساء والرجال الذين يلتفون حول مائدة من فتات الغرب ومنظماتهم المدنية، تنكروا لقيم الأمة وأعرافها، وانقلبوا على تقاليدها من خلال ترويض اتفاقية تسعى في نهايتها إلى شق المجتمع وتقويض بنية ونواة الأسرة اليمنية.

في الفضيلة ..

- إن الصلاح والفساد كلاهما فساد مالم يكن الصلاح نظافة في الروح ، وسموًّا في القلب.
- وما زال رأي الفُسَّاق في كل زمن أن الحرية هي حرية الاستمتاع ، وأن تقييد اللذة إفساد للذة.
- نحن في عصر تكاد الفضيلة الإنسانية فيه تلحق بالألفاظ التاريخية التي تدل على ما كان قديمًا.
- متى استنار القلب كان حيًا في صاحبه، وكان حيًا في الوجود كله. ومتى سلمت الحياة من تعقيد الخيال الفاسد لم يكن بين الإنسان وبين الله إلا حياة هي الحق والخير، ولم يكن بينه وبين الناس إلا حياة هي الرحمة والحب.
- الحياة مدة عمل، وكأن هذه الدنيا بكل ما فيها من المتناقضات، إن هي إلا مصنع يُسَوَّغُ كل إنسان جانبًا منه، ثم يقال له: هذه الأداة فاصنع ما شئت، فضيلتك أو رذيلتك.
- لو نطق الموتى لقالوا: أيها الأحياء، إن هذا الحاضر الذي يمر فيكون ماضيكم في الدنيا، هو بعينه الذي يكون مستقبلكم في الآخرة، لا تزيدون فيه ولا تنقصون.

مصطفى صادق الرافعي

السيداو.. مصطلحات ساخرة

سارة بنت محمد حسن*

- إن هذه الوثيقة تنص على حقوق كثيرة للمرأة منها منع التمييز ضد المرأة.. -كيف أيها الجهال؟- منع التمييز ضد المرأة: هو إجبار المرأة على العمل والنفقة على البيت مثلها مثل الرجل حتى (لا تتميز) في المجتمع بأنها الطرف المرفَّه.

- **الجندر**: سنستبدل كل كلمة تمييزية مثل كلمة (امرأة) و(رجل) لتكون: (جندر!) وسنعمل جاهدين على تحقيق هذه الكلمة في المجتمع، وذلك بدفع النساء لارتداء سروايل وحلق الرأس، وأيضا يرتدي الشباب تنورات مع إطلاق الشعر والسلسلة، وأتحداكم لو ميزتم بعدها بين الرجال والنساء وليكون الجميع (جندر) واحد! هو النوع الإنساني لأن المنظمة تؤمن بالإنسانية.

- **وهناك بند آخر مهم**: هو قانون رفع سن الزواج: وهو ذلك القانون الذي يعذب المرأة بالبقاء دون زواج حتى تتعلم الاعتماد على نفسها، وإن كنا اليوم سنرفع سن الطفولة إلى الـ١٨، فلا تتزوج المرأة قبل هذا السن، فلا بأس أن نرفعه غدًا إلى سن الخمسين أو السبعين! لأن الطفولة تمتد مع الوقت والشباب شباب القلب والروح.

- **وقانون التمكين**: وهو قانون يتيح للمرأة أن تتحرر تمامًا من سيطرة الرجل، فيتمكن كل رجل من الاستمتاع بها إلا زوجها! أما الأهم من كل ذلك فهو منع العنف الأسري ضد المرأة، ولا يظن أحدكم أن المقصود الضرب! لا أبدا! بل هو إباحة الاختلاط المؤدي للتحرش مع منع الزوج من حقوقه الزوجية إلا بعد الاستئذان، وتقبيل الأقدام، وإبداء الندم والعرفان..

- **أما الحمل الآمن**: فهو عدم الاعتراف بالحمل ونسبه من زواج صحيح أثناء سن

الطفولة -تحت ١٨ عاماً مع الاعتراف بولد الزنا وتأمين كافة الحقوق له ولأمه، خصوصا الحقوق المعنوية ويتضمن هذا منع المجتمع من التنقص منها!

- **أما تحديد النسل**: فهو منع العرب -بالعين المهملة- من الإنجاب، لكي نعطي الغرب -بالغين المعجمة- الفرصة لزيادة النسل دون منافسة، لماذا؟ لأن الحرف في كلمة (عرب) مهمل.. أما الحرف في كلمة (غرب) معجم ، وأنتم لا ريب تعرفون (عقدة الخواجة).

- **المساواة بين الرجل والمرأة**: هي سلب المرأة بعض حقوقها المتعلقة بالراحة في (البيت) لكي تشقى بالعمل في (الغيط!).

- **حركة الفيمينزم**: بعض الماكرين يشيعون أن هذه الحركة هي الملهم الرئيسي لبعض الساسة في خطبته الشهيرة: ثورة ثورة ثورة.

- **إحصائيات البطالة**: هي إحصائيات تقرر أن المرأة عندما تعمل في بيتها فهي تعتبر عالة على المجتمع! وأنها لو كانت خادمة في البيوت لكان ذلك عملا أشرف لها أكثر من طاعة زوجها وتربية أبنائها! وأن عليها أن تصير خادمة لمدير في شركة وتتسمى (سكرتيرة) وتلقي أولادها في أقرب حضانة لتدور عجلة الإنتاج في المجتمع!

- **حقوق المرأة**: تمثلها عبارة جيدة جدًا لبعض الساسة: «من حق المرأة الترشح في الانتخابات سواء كانت ذكرا أو أنثى»!.

- منظمات نسوية حقوقية: هي منظمات تجاهلت كل مشاكل المجتمع الحقيقية، وحاجات عامة النساء الأولية من طعام وشراب وزواج، وجعلت على رأس أولوياتها: السماح للمرأة بأن تكون رئيسا للدولة! ونسوا أن ذلك المطلب لن يسعد إلا امرأة واحدة إذا حدث وفازت في الانتخابات!

- **التنوير**: هو افتراض جدلي سفسطي أن الشمس غابت ومن ثم محاولة إضاءة الأنوار.. **ملحوظة**: فشلت هذه الحركة فشلاً ذريعًا؛ لأنه اتضح أن مؤيديها من العميان الذين لم يروا أن الشمس لا تزال ساطعة: شمس الإسلام.

* كاتبة سعودية .

حبيبةٌ مثل أحلامي

شهاب الدين عبدالله المحمدي*

فلسطين كلامٌ في الذِّكرى وكُلُومٌ للتَّذَكُّر، رَحلتْ عنَّا فبقينا قبراً تزُورُه وذهبنا إليها فبقينا طريقَ غاياتٍ في أنفُسنا نريدُهُ ونسيرُه ، لكنَّها فلسطينُ حكايةٌ تقول فنسألُ كلَّ أحرفِها عن كُلِّ الحكايات ، وقصَّةٌ تستعدُّ للغضب فنستعدُّ معها لأفراحَ النِّهاية ونرجو أنْ نلقى ونرغبُ أن نرى ونُحبُّ أنْ نجد.

○ كلُّ شيءٍ في فلسطين هو فلسطين فكيف يُجتزأ؟! مثلَ الكمال تماماً جَرِّد الكمالَ من بعضِه مثلاً ثمَّ أشرْ إليه قائلاً : هذا هو الكمال ، يضحكُ اللِّسانُ عندئذ فإنه بيان ، ويغضبُ القرآنُ عندئذ لأنَّه قرآنٌ ويبقى الكلامُ عندئذ صوتاً في الإشارة لكنه لن يكون أبداً حرفاً في حروف المعنى وقد حدَّثُونا وحدَّثونا ولم تُكلِّمهم بعد ، ألأنَّنا فراغٌ في الكلام فلا يعرفُونه أم لأنه فضاءٌ في أُمنياتِ النُّجوم فلا نصلُ إليه ، ولأنَّ العالمَ ليس عربيًّا يُصبحُ الظُّلمُ فنّاً في الكلام ويُصبحُ الحديثُ سلطاناً في الظُّلم والظَّلام ، كلُّ شيءٍ عندئذ يبقى يُفسِّرُ نفسَهُ بجهلٍ غيرِه به ، أو بحيرَةٍ سِواهُ منه ، أو بسُخريةِ كلِّ منطقٍ من منطقه.

○ أيها العالمُ هل علينا -إذنْ- أن نحملكَ على العروبةِ علماً وعلى العروضِ وزناً وعلى الشِّعرِ خيالاً وعلى الضَّاد حُكْماً حتى تعلم أنَّ كلَّ شيءٍ في فلسطين هو فلسطين ، وأنَّ كلَّ شبرٍ في فلسطين هو قصةُ فلسطين ونفسُ فلسطينَ ، وجسدُ فلسطين وقلبُ فلسطين وفؤادُ فلسطين ورُوحُ فلسطين وسُويداءُ فلسطين إذا وقفتْ على قبور الكلام فأحيَاها حياءُ الإمكان العربي والإسلامي من عدمِ اللاممكن.

○ أريدُ فلسطين كعربي ومسلم كما أريدُ حياتي ، أريدُ كمالَ فلسطينَ كما أُحبُّ أمنياتي وأجعلها غايتي كما جعلت مكةَ الإبراهيمية ورحلت في نورِ مُحَمَّدي.

○ أيها العابثُونَ بمُمكنات الكلام قرارات سياسيةً و(لآءات) اقتصاديةً واجتماعيةً ودينيةً وطائفيةً وعرقيةً وبيولوجية ، أُريدُ فلسطين عربيةً مثلَ كلامي، حبيبةً مثلَ أحلامي ، شجرةَ تُفَّاح أو زيتُون لا تُقَسَّمُ بمنشار السياسة لأنَّ الحياةَ كلٌّ واحـــدٌ كما تَعلَّمنـــا من الله.

○ أيها العابثُون بمُمكنات الصُّوَرْ هنا شعبٌ رحلَ بعيداً ، هنا معتقل ، هنا شبابٌ اختطفوا يهوداً ، هنا نسوةٌ افترَشنَ حصيراً ، هنا طفلٌ سقطَ شهيداً ، هنا شيخٌ ارتقى إلى بارئه قعيداً ، هنا زيتونٌ يُقْتَلع ، هنا قريةٌ تُنْتَزَع ، وهنا وليس هنا بل هناك عندَكُم قتلٌ ومنطقٌ يُبْتَدَع.

○ أُحبُّ أنْ أرى الصُّورَ كما أُحبُّ أنْ أرى أمي ، قُدساً لا تُقْتَسَمْ ومكةَ لا تُغْتَنَمْ ، وطيبةَ ويثربَ لكنَّ قلباً يُحْتَرَمْ ، لي لساني ولي الكلامُ عالماً ولي الكونُ حروفَ قولي ذهباً وفضَّةً وحريراً ، قُلْ للشَّمس كم خيطاً في خزائنك !! انْظُرْ عندئذ كم سيُحجِبُكَ سؤالُك عنها.

○ أيها العابثُون بأمْنيات القلب أُحبُّ أمي فسَمُّوها، أعرفُ أنَّكم ستَختارونَ اسماً غيرَ اسْمها ، ونسباً غيرَ نسبها ، وحبًّا غيرَ حُبِّها ، وولداً غيرَ ولدِها، ستُسَمُّون كلَّ شيءٍ بأيِّ شيء ، لكنَّكم ستعجزُونَ عن نُطق اسم أمي ، ستعجزُونَ عن وصف وجه أمي ، ستَتركُونَ كلَّ غايةٍ أحبُّها لغايةٍ أخرى بحجم قولكم فأيُّ شيءٍ منكم يُحبُّها وأيُّ شيءٍ منها يُحبُّكم ، هنا فلسطين هنا فلسطين ، فلسطين الثروة الباقية .

○ الآنَ الآن أُذيعُ الخبر جاءنا ما يلي :

فلسطينُ تُعلنُ نفسها ساعةً في يوم القيامة هيَ هيَ قالتْ بأنَّكم نسيتمُ الوقت وأنَّني وقتٌ لا زلْنَا نذكرُه ، أُريدُ أنْ أقولَ هنا جُملةً نطقَتْهَا عندَ يوم القيامة كلُّ المكان فيها يأبى كلَّ شيءٍ إلاَّ نفسَه ، وكلُّ الزمان معها يُصَاحبُ نفسَهُ وحيداً إلاَّ قلبَه ، هنا قلبُ فلسطين يُعلنُ دَمه ويبحثُ عن جسده ، لذا تُعلنُ فلسطين كلُّ فلسطين أنَّها أمُّ الضَّاد ، وابنةُ الضَّاد ، ونفسٌ صرختْ في جسد الضَّاد ، وأن المترجمينَ كُثُر، كلُّ العالم كما تقولُ فلسطين هو بابل ، ووحدي أنا وفلسطين نشربُ عروبةَ الضَّاد .. وانتهى الخبر !

* مستشار وزارة الأوقاف والإرشاد لشؤون الإعلام والعلاقات العامة. عضو مجلس أمناء الهيئة الشعبية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة.

الآراء الواردة في (منتدى الأخبار) منقولة من مصادرها ولا تعبر بالضرورة عن (المنتدى) .

صعدة ترسل مقاتليها وترسانتها المسلحة لدعم الحوثيين في (العشة) بعمران و٢٠ قتيلاً حصيلة جحيم ليلة

قتل خمسة عشر حوثياً وخمسة من رجال القبائل فيما أصيب عشرون آخرون بحسب ما نقلته خدمة (مأرب برس موبايل) في تجدد الاشتباكات بين الطرفين بمديرية العشة بعمران.

وعلى ذات الصعيد نقل مراسل (مأرب برس) أن المواجهات كانت بمختلف الأسلحة المتوسطة والخفيفة بعد محاولة القبائل الهجوم على أحد المواقع التي يتمترس فيها مسلحو الحوثي في العشة.

إلى ذلك أكدت مصادر محلية بعمران أن جماعة الحوثي أرسلت تعزيزات بعشرات المسلحين الذين تم استقدامهم من محافظة صعدة ومناطق أخرى إلى قرى الحدب الجانح والتباب المحيطة بها غرب وادي دنان، وهي منطقة حدودية بين قبيلتي عذر والعصيمات مشيرة إلى أن التعزيزات التي وصلت الحوثي تضمنت مختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.

كما أفادت قيام الحوثي بزرع عشرات الألغام الفردية في مناطق التماس بين الطرفين.

وتشهد منطقة العشة بعمران معارك عنيفة بين مسلحي الحوثي ورجال القبائل منذ أسابيع سقط فيها عشرات القتلى وعدد كبير من الجرحى في ظل تعثر لجان الوساطة وارتفاع حدة المواجهات بين الطرفين.

المصدر: (مأرب برس)

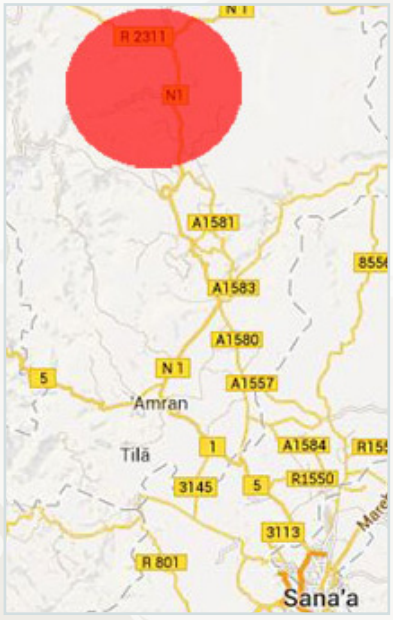

إب.. الجيش يبدأ بتسلم مواقع القتال في مديرية الرضمة بعد أشهر من المعارك الدامية

بدأت قوات الجيش أمس الأحد بتسلم مواقع وتحصينات اتخذها مسلحون قبليون وآخرون محسوبون على جماعة الحوثيين المسلحة في أشرس معارك شهدتها مديرية الرضمة بمحافظة إب وسط اليمن.

واندلعت مواجهات عنيفة في المديرية بين سكان قريتين متجاورتين (قريتي الكتبة آل الدعام وقرية المنجر آل السراجي) يقود إحداها قيادي في حزب المؤتمر الشعبي، والأخرى محسوبة لدى جماعة الحوثيين منذ يوليو الماضي.

ونجح تحكيم قبلي بـ ٢٠ بندقية آلية من إقناع طرفي القتال بوقف المعارك لمدة عام كامل، وإنزال مسلحي الطرفين من تحصيناتهم في المديرية.

وبدأت المعارك بعد مواجهات بين رجال قبائل يقودهم الشيخ عبد الواحد هزام الشلالي ومسلحين حوثيين، نصبوا تفتيش في المديرية في ٣٠ يوليو الماضي من أجل تأمين إقامة مهرجان بمناسبة استشهاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقتل إثرها مسلحان.

وأسفرت المعارك الضارية بين الطرفين إلى عشرات القتلى والجرحى، ولم يكتب النجاح للوساطات وتدخلات سابقة بوقف المعارك، مع اشتدادها.

وقال مصدر محلي لـ(المصدر أونلاين) إن مسلحي القريتين بدؤوا بإخلاء المواقع التي تحصنوا فيها، وتسليم تلك المواقع لقوات الجيش أسندت إليها حماية المنشآت الحكومية في المديرية.

وتلزم وثيقة الصلح التي وقع عليها طرفا القتال إلى خروج أي مسلح من خارج مديرية الرضمة، بعد اتهامات باستجداء آل السراجي المحسوبة على الحوثيين بعناصر مسلحة من الجماعة من صعدة وذمار للقتال بجانبها.

وما يزال نحو ١٣ من جماعة الحوثيين قاتلت بجانب آل السراجي محتجزة لدى آل الدعام التي يقودها قيادي في حزب المؤتمر، وأشارت وثيقة الصلح إلى حل مشكلة المحتجزين خلال فترة الصلح.

المصدر: (المصدر أونلاين)

مجلة أمريكية تؤكد سيطرة سماسرة الخليج على العملية الانتقالية باليمن وسعيهم لشراء مبارك جديد بمصر

تحدثت مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية ، عن تدفق المال الخليجي المعادي للثورة لشراء (مبارك جديد) يقود مصر كما يريدونها أن تكون.

وقال الكاتب والمحلل السياسي (مارك لينش) (Marc Lynch) في مقاله الأخير في المجلة: إن كثيرا من المصريين مختلفون حول ما إذا كانت الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي ثورة أم انقلاباً، ولكنّ الملوك المعادين للثورة في الخليج لا تساورهم مثل هذه الشكوك.

ففي غضون أيام من سقوط مرسي، تعهدت ثلاث دول خليجية بدعم الانقلابيين في مصر بـ١٢ مليار دولار. ومن الواضح تماما ما يتوقعه الملوك الخليجيون المعادون للثورة من كرمهم: إنها ليست ديمقراطية.

ورأى الكاتب أن دول الخليج المحافظة ترغب في شراء (مباركين جدد) (نسبة للرئيس المخلوع حسني مبارك) ووضع حد نهائي للثورة العربية، ولكن من غير المرجح أن تنجح.

وقال إن ١٢ مليار دولار من الدعم جاءت من ثلاثة أعضاء من محور المحافظين في مجلس التعاون الخليجي: تعهدت المملكة العربية السعودية، نواة الكتلة الملكية المعادية للثورة، بمبلغ ٥ مليارات دولار؛ تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة، المناهض الشرس للإسلاميين والمعادي للديمقراطية بـ٣ مليارات دولار، والكويت، عادة أكثر تحررا ولكنها غارقة الآن في أزمة سياسية منهكة، وعدت بتقديم ٤ مليارات دولار.

وذلك الضخ المالي الهائل يأتي تتويجا لسنوات من الدعم السياسي والإعلامي للقوى المناهضة للإسلاميين في مصر.

غير أن الكثيرين ممن طالبوا برحيل مرسي، كما يقول الكاتب، فعلوا ذلك لإنقاذ مصر من جماعة الإخوان واستعادة التحول الديمقراطي، وليس لإعادة النظام القديم.

واستدرك قائلا: ليس ثمة في تاريخ مصر الحديث ما يشير إلى أن الحكومة الجديدة ستكون قادرة على تهدئة الحشود الشعبية الغاضبة أو أن أي قوة خارجية سوف تكون قادرة على السيطرة والتحكم في سياسات مصر.

أما عن الرياض وأبو ظبي، فقال الكاتب إنهما قد يستولون على دور قطر باعتبارها قوة خارجية يلقى عليها باللوم في الفشل الاقتصادي والسياسي الحالي في مصر.

ورأى أن هناك أسبابا عديدة وراء دعم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية

السعودية للتعبئة المضادة للرئيس مرسي، لكن العداء العميق والخوف من الإخوان المسلمين كان الدافع الأساس، كما كتب.

والتنافس مع قطر أيضا قاد بوضوح الحسابات في كل من الإمارات والسعودية، حيث ازدادت الخصومة بينهم بوضوح خلال الأيام الأولى للانتفاضة العربية، وسارع منافسو الدوحة وبقوة للاستفادة من رحيل الأمير حمد بن خليفة آل ثاني ووزير الخارجية حمد بن جاسم. فما حصل في الدوحة تجاوزت تداعياته وتأثيراته حدود دولة قطر. يمثل سقوط مرسي نكسة خطيرة للسياسة الإقليمية لدولة قطر، ولكن ليس هذا وحده، فقد تم أيضا تهميش رجال قطر في المعارضة السورية في الوقت الراهن.

وفي الوقت نفسه، يتجه السعوديون إلى إعادة تأسيس هيمنتهم التقليدية على وسائل الإعلام العربية، خاصة مع تخبط قناة الجزيرة والاستقالة المفاجئة لرئيس تحرير «القدس العربي»، الكاتب عبد الباري عطوان.

وقد استغلت الرياض وأبو ظبي الفرصة لدق المسمار في نعش الانتفاضات العربية من خلال إعادة تأسيس النظام القديم في أهم دول الربيع العربي. وقد صُدموا من قبل بسقوط مبارك، وتأثير الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة، واحتضان أميركا لها.

ومنذ البداية، عملوا على تحويل ومنع أو السيطرة على الثورات العربية: سحق الانتفاضة في البحرين، وإرسال مساعدات مالية ضخمة للملوك أقل ثراء في الأردن والمغرب، والسعي للسيطرة على العملية الانتقالية في اليمن.

بينما تميل وسائل إعلامها (السعودية)، وعلى النقيض من قناة الجزيرة في تغطية للأحداث، إلى التأكيد على الآثار السلبية للثورات العربية، وغدر الإسلاميين، والمذابح في سوريا وليبيا، والفوضى السياسية في مصر.

وقال الكاتب إن التحول الديمقراطي المصري الناجح، مع أو من دون حكم جماعة الإخوان، مثل أكبر تهديد لهذه الرؤية المحافظة. ومع هذا التحول (الذي أفسدوه)، تقدم مصر مثالا قويا لإمكانية التغيير الديمقراطي من خلال الانتفاضة السلمية، كما إن انتهاج سياسة خارجية مستقلة من شأنها أن تتحدى النظام الإقليمي الذي تدعمه السعودية.

لكن (المباركية) (نظام حسني مبارك) فشلت لسبب ما، ومن غير المرجح أن تحقق النسخة الجديدة (من المباركية) نتائج أفضل.

ويرى الكاتب أن معاداة التيار السياسي الإسلامي، بوصفها الصيغة الشرعية للقيادة الجديدة، سيكون تأثيرها قصير المدى، كما إنه ليس بمقدور دول الخليج والنخب القديمة التي استفادت من الانتفاضة ضد مرسى، السيطرة على الغضب الشعبي.

وبالنسبة لواشنطن، يرى الكاتب أنها محاصرة حاليا، وأكثر من أي وقت مضى، بين آمالها المعلنة للتغيير الديمقراطي في المنطقة وتحالفها مع الأنظمة المعادية للديمقراطية في الخليج.

ويرجح أن تقبل الإدارة الأمريكية بالحقائق الجديدة، مع محاولة حفظ ماء الوجه من خلال حث الخليج للانضمام إليها في الضغط على المجلس العسكري لاستعادة الحكم الديمقراطي بسرعة، كما لو كان هذا هدفا مشتركا.

مأرب برس الأحد ١٤ يوليو-تموز ٢٠١٣ م

نشر وثيقة أعدتها المخابرات الحربية بمصر للانقلاب على الرئيس

حصلت وكالة (قدس برس) على وثيقة عسكرية مصرية مهمة تكشف طبيعة المسار السياسي الذي اتخذته المؤسسة العسكرية لوقف المسار الديمقراطي وإعادة الحكم للمؤسسة العسكرية.

وتتضمن الوثيقة، الصادرة عن مكتب المخابرات العسكرية التابع مباشرة لوزير الدفاع اللواء عبد الفتاح السيسي، رؤية متكاملة للتعاطي الإعلامي مع المرحلة الانتقالية في مصر ، ومنها إفشال تجربة الإخوان المسلمين في الحكم من خلال ما تسميه الوثيقة (تغيير الصورة الذهنية عن الإخوان).

وتهدف الوثيقة لتعزيز شعبية القوات المسلحة داخليا والتسويق لها على المستوى الخارجي، وذلك من خلال تشكيل ما تسميه الوثيقة بـ (دوائر للعمل الإعلامي العسكري) في حالة تصاعد الأحداث، على النحو التالي:

١- الدائرة الرسمية: وتضم القادة العسكريين والمتحدث العسكري، وتشتمل على الموقف الرسمي للمؤسسة العسكرية من خلال البيانات الرسمية مع إمكانية عقد لقاءات تلفزيونية أو مداخلات هاتفية منفردة يتم التنسيق المسبق لها.

٢- الدائرة التحليلية ، وتضم الخبراء الاستراتيجيين بمهمة تفسير البيانات / التصريحات الرسمية للقوات المسلحة من خلال رؤية تحليلية إيجابية تدعم توجهات ورسائل القوات المسلحة لدى الرأي العام .

٣- الدائرة الثالثة وهي التي تسميها الثوثيقة بـ (مجموعة العمل الإعلامي غير المباشر)، ومهمتها تكوين مجموعة من الشباب المتعاون مع المؤسسة العسكرية واستخدامه في الترويج الإعلامي لتوجهات القوات المسلحة من خلال تنسيق استضافة مداخلات هاتفية بالبرامج التلفزيونية.

وتقترح الخطة، فتح قنوات اتصال مع بعض التيارات السياسية الوطنية الداعمة للمؤسسة العسكرية لدعم مجموعة العمل الإعلامي غير المباشر، ومنها: جبهة الدفاع عن الجمهورية، وكذلك حزب العسكريين المتقاعدين، وتجهيز وجوه جديدة من الخبراء الاستراتيجيين باستغلال الضباط المتقاعدين والحاصلين على مراكز متقدمة بزمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، والتنسيق مع جهاز الأمن الحربي (مج ٧٥ ـ مج ٢٦) لتوحيد الجهود في المجال الإعلامي غير المباشر ولتجنب الازدواجية والتداخل مع العناصر الإعلامية المتعاونة.

وتقدم الوثيقة مقترحات للاستفادة من شخص يدعى (المهندس أحمد سعيد)، منها إدارة مجموعات العمل الإعلامي غير المباشر بتكليف من مكتب المتحدث العسكري واستغلال علاقاته بالمجتمع المدني لمعرفة توجهات الرأي العام الخارجي لدعم عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة العسكرية، ومراعاة قيامه بهذا الدور بأسلوب غير مباشر وبعيدا عن التواجد بالمباني والمنشآت العسكرية.

وأوضحت مذكرة ضمن الوثيقة بعنوان (محاور التحرك الإعلامي خلال المرحلة القادمة)، على أهمية التواصل مع الإعلام الخارجي لتمرير ما تسمى بـ ثورة ٣٠ يونيو ، واعتبار أن ما حدث في ٣ من يوليو الماضي ثورة وليس انقلابا كما ساد في مختلف وسائل الإعلام الغربية لدعم توجه العواصم الغربية لطي صفحة الرئيس محمد مرسي، بما يساعد - حسب الوثيقة - على إزالة التحديات التي يمكن أن تعترض «إتمام خارطة الطريق نحو حكم ديمقراطي كامل من شأنه أن يترجم على صعيد الموقف الدولي في شكل زيادة حدة النقد من العواصم الغربية وتضييق مساحة تفهم الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد بعد الثورة».

أما محاور الرسالة الإعلامية التي تقترحها الوثيقة العسكرية، فتنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، أولها بلورة رواية إعلامية بديلة لتلك السائدة في التناول الإعلامي الغربي من خلال إبراز أن التحول الراهن في مصر يستند إلى إرادة شعبية حقيقية للتغيير، والتي انتفضت ضد حكم كان يتجه نحو إعادة إنتاج الاستبداد تحت ساتر ديني وعقائدي بشكل يتنافى مع الهوية المصرية القائمة على قيم التعددية والانفتاح، وإبراز أن هناك مشروعا بديلا لحكم الإخوان.

والمحور الثاني يتضمن تغيير الصورة الذهنية لجماعة الإخوان التي ينظر إليها باعتبارها تمثل التيار الوسطي المعتدل ضمن حركات الإسلام السياسي التي نبذت العنف، وتغيير هذه الصورة من خلال تسليط الضوء على الجوانب المظلمة لطبيعة تكوينها وتوجهاتها، وذلك بالتركيز على العناصر التالية: العلاقة المشبوهة بين الرئاسة ومكتب الإرشاد، وعلاقة الجماعة بالتنظيمات الجهادية في سيناء، ولجوء بعض عناصر التنظيم الإخواني إلى العنف ضد الخصوم السياسيين والمتظاهرين المناوئين، والتحالف السياسي للجماعة مع الجهاديين السابقين، وما ترتب على ذلك من قرارات سياسية يكتنفها الشبهات مثل العفو السياسي بحق عدد من الإرهابيين السابقين ، والسماح ببث خطاب طائفي تكفيري ضد الخصوم السياسيين، وإشاعة أن الإخوان يحاولون اختراق الأجهزة الأمنية.

وتشير الوثيقة إلى أهمية التركيز على العلاقة مع حركة (حماس) واستدعاء عناصر منها للتدخل في تطورات المشهد على الساحة المصرية، مما يساعد على رسم صورة ذهنية مغايرة عن تلك السائدة في الأوساط السياسية والفكرية دوليا عن الإخوان.

ولفتت الوثيقة الانتباه إلى أنه يمكن تجاوز التحفظات التي يمكن أن تبرز بشأن هذه الخطة، بالنظر إلى أنها تتعارض مع مطلب المصالحة، فإنه يمكن تذليل هذه الصعوبات من بدء التحقيقات والملاحقة القانونية لقيادات الإخوان.

وحول طريقة تفعيل الخطة، تقترح الوثيقة إنشاء وحدة للتنسيق الإعلامي تتكون من خمسة إلى ثمانية أفراد تتولى الإشراف على تنفيذ خطة التحرك الإعلامي على أن يتاح لها البيانات والمعلومات المطلوبة والقدرة على النفاذ لمراكز صنع القرار ، بحيث تتمكن من التخطيط الإعلامي من حيث بلورة الرسائل الإعلامية والاستجابة السريعة لمستجدات الحدث.

وبحسب الوثيقة تتولى الوحدة وضع محاور الخطة على مسارين؛ مسار التواصل مع مراسلي ومندوبي وسائل الإعلام الأجنبية في القاهرة، والتواصل مع دوائر الرأي والفكر في الخارج بالتركيز على واشنطن ونيويورك ولندن، والتي تشمل مراكز البحث ومنتديات الرأي وإدارات تحرير الصحف ، وذلك بالتنسيق مع سفارتي مصر بواشنطن ولندن وبعثة نيويورك.

علامات أونلاين - قدس برس - ١٥/ ٨/ ٢٠١٣م

بيان حزب السلم والتنمية (تحت التأسيس)
حول موقف بعض القوى والأحزاب من قضية هوية الدولة في مؤتمر الحوار الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فإنه لا يتصور عاقل فضلاً عن مسلم في هذا الشعب اليمني المؤمن ، الذي خلع عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- أسمى وأعلى أوسمة الوصف والمدح والثناء، فقال: «الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية» - أن يوجد بيننا ومنا من يمانع من سيادة الشريعة وهيمنتها على سائر شؤون الحياة وجميع النظم والقوانين! أو يطالب بإلغاء هويتها وانتمائها للدين، حتى تصبح دولة مجهولة النسب فاقدة الهوية لا دين لها!

إلا أن يكون في دينه شك وفي قلبه مرض ، أو يضمر للأمة غشّا وينوي بها شرا، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ . وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ . أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (سورة النور:٤٧-٥٢).

وبناء على ما سبق فإننا في حزب السلم والتنمية ندين مواقف بعض القوى والأحزاب التي صوتت الأربعاء الماضي في مؤتمر الحوار الوطني ضد هيمنة الشريعة وسيادتها على جميع النظم والقوانين، وضد الهوية الإسلامية للدولة، وكأن حل مشاكل اليمن مرهون بإسقاط الشريعة والهوية الإسلامية، بينما يتناسى أولئك أن الشعب اليمني قد حسم معركته مع هذه القضية مبكراً، وأن ثورته التغييرية لم تقم لإسقاط الإسلام وشريعته، ولكنها قامت لإسقاط الظلم والفساد والاستبداد، وعليه فإننا نناشد رئيس الجمهورية ، باعتباره المسؤول الأول عن حفظ الدين وسياسة الدنيا به، كرئيس للشعب ورئيس لمؤتمر الحوار الوطني ؛ أن يكون حارساً أمينا للشريعة، وألا يسجل عليه التأريخ أنه كان أول من فرط بها. كما نناشد حكومة الوفاق الوطني وسائر القوى والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، وكل الوطنيين الشرفاء وجميع فئات الشعب ؛ أن يقفوا صفاً واحداً ضد علمنة اليمن والمساس بثوابته الدينية والوطنية، وضد من يحاولون الزج به في أتون معركة جديدة على الشريعة هو في غنى عنها، وليست معركته معها، ولا اختلافه عليها.

وعلى المتحاورين أن يتوجهوا بالحوار بدلاً من ذلك لحل مشاكل الوطن الحقيقية التي يتطلع لحلها والخروج من نفقها المظلم سائر أبناء الوطن اليمني كي تتحقق له وحدته وأمنه واستقراره وتنميته ورخاؤه، والمعول في تحقيقها بعد الله تعالى على مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وعليهم أن يكونوا عند مستوى الأمانة والشعور بالمسؤولية ، ويتجردوا من التبعية والتحيز إلا لهذا الوطن ودينه ومصالحه العليا.

سائلين الله تعالى في هذا الشهر المبارك الذي تعظّم فيه حرمات الله وتستنزل به رحماته أن يلهم الجميع الرشد والصواب والعمل لما فيه رضا الله تعالى وتحقيق مصلحة البلاد والعباد، وأن يحفظ لليمن دينه وأهله وأمنه واستقراره من كيد الكائدين ومكر الماكرين ، إنه سميع مجيب.

الناطق الرسمي باسم حزب السلم والتنمية (تحت التأسيس)

عبدالله بن غالب الحميري

لاميّة الْقُدْسِ المنسية.. لاميَّةُ الْقَهْرِ

محمد سمحان - شاعر فلسطيني

شَدِّي الرِّحَالَ إلى الأقصى عَلَى عَجَلِ ... قَبْلَ البُكاءِ بلا جَدْوَى عَلَى الطَّلَلِ
وَهَلْ تُفيدُ مَرَاثِي الشِّعْرِ لَوْ عَظُمَتْ ... أوْ أدْمُعٌ سُفِحَتْ في الْحَادِثِ الْجَلَلِ
لا يُوقِفُ الْهَدْمَ لا لَوْمٌ وَلا عَذَلٌ ... وَلا رُكُونٌ إلى الأعْذارِ وَالْعِلَلِ
قَمِيصُنا قَدَّ وازْدادَتْ فِضَائِحُنا ... لا فَرْقَ مِنْ دُبُرٍ إن قُدَّ أوْ قُبُلِ
يَا أمَّةَ الْعُرْبِ والإسْلامِ فَاتَّحِدي ... فقدْ غَدا الْخُلْفُ أمْرًا غَيْرَ مُحْتَمَلِ
خَمْسٌ وَسِتُّونَ مَرَّتْ وَالْحُرُوبُ بِنَا ... تَسيرُ مِنْ فَشَلٍ مُزْرٍ إلى فَشَلِ
حَتَّى غَدَوْنا وَنَارُ الْيَأسِ تَأكُلُنا ... نَصْلَى وَتَرْمَدُ فِينَا بِذْرَةُ الأمَلِ
كَفَى هَوَاناً فقدْ ضَجَّ الهَوَانُ بِنا ... وَحَالُنَا فِيهِ أمْسَى مَضْرَبَ الْمَثَلِ
تَعْدو عَلَيْنا حُثَالاتُ الشُّعوبِ فلا ... نُحِسُّ بالعَارِ أوْ بالْعَيْبِ والْخَجَلِ
وَفَوْقَ هَذا وَذا نَرْضى بِذِلَّتِنا ... وَنُسْلِمُ الْحُكْمَ لِلأنْذَالِ والسَّفَلِ
هُمْ مزَّقُونا على أهْوائِهِمْ مِزَقاً ... وَقَسَّمُونا كَما شَاؤُوا إلى دُوَلِ
وَأسْلَمُونا إلى أعْدائِنا لُقَمَاً ... وسَيَّجُوا حُكْمَهُمْ بالْجَوْرِ والدَّجَلِ
لا هَمَّ يَشْغَلُهُمْ إلَّا تَرَبُّعُهُمْ ... على الْكَرَاسِي ولا يَرْضَوْنَ مِنْ بَدَلِ
وَحَوْلَهُمْ زُمَرٌ بَاعَتْ ضَمَائِرَها ... مِنَ الزَّنادِيقِ و(الزُّعْرَانِ والْهَمَلِ)
أعْطَوْا لإبْلِيسَ ما شَاءَتْ غِوَايَتُهُ ... لِيُصْبِحُوا مِثْلَهُ في الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
وَحَكَّمُوا الْغَرْبَ فيهِمْ كَيْ يُحَكِّمَهُمْ ... فِينَا امْتِثَالاً كَحُكْمِ الْجَحْشِ في الْجَمَلِ
فَمِنْ(جَاكَرْتَا لِنُوقِ الشَّطِّ) تَحْسَبُنا ... كَمَنْ أصِيبَ بِفَقْدِ الْعَقْلِ، وَالشَّلَلِ
نَسِيرُ خَلْفَ سَرَابٍ ظَلَّ يَخْدَعُنا ... بِغَيرِ وَعْيٍ كَسَيْرِ الشَّارِبِ الثَّمِلِ
نَهِيمُ في الأرْضِ والْبَيْدَاءُ تَسْلُقُنا ... وَهَائِمُ الرَّمْلِ يُخْفِي سَارِبَ السُّبُلِ
نَحْنُ الرَّعَايَا وَهُمْ يَرْعَوْنَ أمَّتَنا ... كَمَا يَشَاؤُونَ رَعْيَ الذِّئْبِ لِلْحَمَلِ
أعْطَوْا لِصَهْيُونَ مَا شَاءَتْ لِتُبْقِيَهُمْ ... يُقْصُونَ دَوْلَتَها مِنْ سَاعَةِ الأجَلِ
وَالْقُدْسُ وَالْمَسْجِدُ الأقْصَى بِأسْرِهِما ... يَسْتَنْجِدَانِ وَمَا في الْقَوْمِ مِنْ بَطَلِ
آمَنْتُ بِاللهِ رَبًّا لا شَرِيكَ لَهُ ... وَسَيِّدِ الْخَلْقِ وَالْقُرْآنِ وَالرُّسُلِ
واللهِ يَا قُدْسُ مَا أشْرَقْتِ في خَلَدِي ... إلَّا وَدَمْعِيَ مِثْلُ الْعَارِضِ الْهَطِلِ
قَالُوا أَلَمْ تَخْشَ مِمَّا قُلْتَ؟؟ قُلْتُ لَهُمْ ... (أنَا الْغَرِيقُ فَهَلْ أخْشَى مِنَ الْبَلَلِ)

شكل الرئيس

قصة قصيرة جداً

منير الغليسي

بعد عقود من الكبت والقمع . . أسقط حكم العسكر . .
ثم بعد أيّام من انتخابه بدأ يتذمّر من شكله . .
بِـزّتُه المدنية لم تعجبْه . .
ضايقت عينيه كثيرًا . .
مشاريعُه العملاقة التي خطط لإنجازها في وقتٍ استثنائي ،
وبدأت تلمع في الأفق . .سخر منها،،
لم تعجبْه كذلك . .
ضايقته هي الأخرى!
لعن الأيام التي خرج خلالها للشارع ثائرًا من أجله . .
ثار مجدّدًا . .

ثم بعد أشهر من إصابة عينيه بالمياه السوداء ؛ كنتيجة حتمية
لعدم تحمّلهما بريقَ هيئته ، كأول رئيس مدنيّ ، وبريقَ مشاريعه
التي أذهلت الشرق والغرب . .
استعان بالعسكر لإسقاط بِـزّتـه المدنيّة . .
وإسقاط رأسه !

فلنعد إلى منهج التربية والتزكية

عبدالعزيز بن عبدالله الدبعي*

كان الشيخ ناصر الدين الألباني ، محدث الديار الشامية - رحمه الله تعالى - يردد عبارة (التربية والتزكية). إنها حكمة أعلنها الشيخ للملأ عن دراية وعلم بأهمية التربية والتزكية في إعداد الأمة .

نعم التربية للفرد والمجتمع بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يتعلم من خلالها الفرد المسلم الامتثال الكامل لأوامر الله وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز له أن يعارض هذه الأوامر بهوى أو ذوق أو كشف أو شعارات منمقة ، وبهذا التسليم يحصل الإيمان الكامل للفرد المسلم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء:٦٥).

طبيعة الفرد المسلم أن لا يزاحم بآرائه شرع الله وإن خالف في الظاهر مصلحته الشخصية أو مصلحة الجماعة أو الشعب ﴿مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦)

البعض من الناس يعظم رأيه ويرى أن له حقاً في المناقشة والجدل مع حكم الله وحكم رسوله ، مع أن النص القرآني واضح تمام الوضوح. إن الخروج عن النص القرآني أو النبوي (ضلال مبين) ، بينما يرى هؤلاء البعض أنه نوع من الانطلاق وحرية الرأي ، ويرى أن التمسك بالنص جمود لا يجاري التطور .

إن التربية على الامتثال للنص القرآني أو النبوي فيه تحقيق لعبودية العبد لله عز وجل ، وبتحقيق هذه العبودية على مستوى الأفراد والأحزاب والجماعات أو الشعوب يتحقق للأمة التمكين في الأرض ، وهذا وعد الله الصادق الذي لا يخلف الميعاد ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور: ٥٥).

تأمل شرط التمكين في النص القرآني ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ وإذا لم يتحقق التمكين في الأرض علينا أن نسأل أنفسنا لنعرف الخلل، وعند التأمل سنجد أن شرط التمكين غير متوفر فينا ؛ لأن فينا من يجادل في وحدانية الله ، وفينا من يجادل الله في التشريعات القرآنية والنبوية كما نقرأ و نسمع ، ومنا من يرى إقامة الحدود وحشية ، ومنا من يرى أن بعض التصورات الإسلامية أفكار ظلامية ، ومنا ومنا ...

ومنا من يجادل في قضايا الحجاب والتبرج ، وعمل المرأة مختلطة بالرجال دون ضوابط شرعية ، وسفرها دون محرم ، وتوليها رئاسة الدولة ، وغيرها من القضايا التي حسمها الشرع .

ومنا من ينادى بمسخ ومحو الهوية الاسلامية للأمة العربية الإسلامية ، ويردد شعارات الغرب ومبادئه ، وإن كانت مخالفة لشريعة الله .

ومنا من يجادل في تحكيم شريعة الله ، ويعتبر تطبيقها تخلفاً ورجعية ، إنه جدل لا ينتهي ، فالإنسان كما وصفه الله ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾(الكهف ٥٤) . ولا مانع من الجدل لمعرفة الحقيقة ، لكن الجدل لتشكيك الناس بعقيدتهم ودينهم والسعي لإزاحة التعاليم الإسلامية عن حياتهم مرفوض قطعاً ؛ لأن هذا الجدل صادر عن عناد وجهل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ . كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾(الحج:٣- ٤)

بل أصبحتَ المناداة إلى تحكيم شريعة الله بوضوح مما يستحيا منه عند بعض السياسيين ، ويعتبرون ذلك مخالفاً لقواعد اللعبة السياسية!

والمسلم الحق يرى أن المخرج والحل لأزمات الأمة هو تطبيق شريعة الله ، وعليه مصارحة الجماهير بذلك (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (الجاثية:١٨-١٩). فغير شريعة الله أهواء لا تخرج الأمة إلى حل مقنع ، ولا توصل المجتمع إلى بر الأمان ، وغير شريعة الله عز وجل جهل لا يوصل إلى علم ، وغير شريعة الله ظلم لا يوصل إلى عدل .

ولكن البعض يبغونها عوجا ، ويعسّرون طريق الحل ، ويزجون بالأمة في متاهات الصراعات وآثارها المدمرة التي نراها اليوم ، وقد نتج عنها صراعات طائفية وعنصرية مقيته . والمتأمل في حال العالم الإسلامي اليوم يجد أنه قد دخل نفقاً مظلماً ، وأن ساحاته أصبحت ميداناً للصراعات وبؤراً للحروب وسفك الدماء ، ومجالاً للدمار؛ بل ميدان تجارب لأسلحة أعدائنا ، والأعداء ينظرون إلى هذه الصرعات بأريحية بالغة ، بل يزيدونها وقوداً وتأجيجاً ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (المائدة: ٦٤).

إلى متى ستظل هذه الحروب وهذا الدمار في بلاد الإسلام ، والذي لا يخدم إلا أعداءنا ، فمهما كانت المبررات فإننا نحن الخاسرون ، الذين نجيد الدخول في الصراع ولا نحسن الخروج منه .

نحن في اليمن يجب أن نقف موقف المتأمل والمتدبر في أحوالنا ؛ فهل نرى أملاً في الخروج من الصراعات الدائرة التي جعلتنا في خوف وجوع وجهل ومرض ، بل واحتلال خفيّ وجلي؟ فقدنا أشياء كثيرة في بلدنا ، وأصبحنا تستنجدي أعداءنا ليسعفونا بالحلول المقنعة تحت مظلة الحوارات وإملاءات السفارات الأقليمية والغربية .

رسالة عاجلة للدعاة والعلماء :

عودوا إلى المنهج الصافي في التربية والتزكية ؛ فقد كنتم أيها السلفيون تدعون إلى الدليل من الكتاب والسنة ، واليوم تقبلون كلام الأعداء بدون دليل ، فكما رددتم البدع في الدين ، فعليكم رد البدع في السياسة المتمردة على الدين، فلن يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، إنه لا يصلحها إلا (التربية والتزكية) بالكتاب والسنة على منهج سلف الأمة ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الجمعة :٢)

* رئيس المجلس العلمي لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية .